الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٨**

السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيدة بورتيا سمبسون ميلر، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا.

اصطحبت السيدة بورتيا سمبسون ميلر، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا. إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة بورتيا سمبسون ميلر، رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة سمبسون ميلر (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أيّما سعادة أن يترأس أحد أبناء منطقة البحر الكاريبي – وهو من الذين لديهم خبرة طويلة ومهارات دبلوماسية مُجَرَّبة – الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وإنني أثني على الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، على جهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز السلام والتنمية على الصعيد الدولي، وأن أشكره على قيادته النموذجية.

إن موضوع مناقشتنا، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ يضع التنمية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة مما يحثنا على إيجاد إطار تنمية مفيد وبعيد المدى من أجل مصلحة الجميع. لذلك لا بد لمداولاتنا خلال هذه الدورة أن تبعث برسالة أمل واضحة للكثير من ملايين الناس الذين، مع الأسف، لا يزالون يعيشون في فقر وعدم المساواة. فلنضاعف جهودنا الرامية إلى مكافحة آفة الفقر. قال بطل جامايكا الوطني الراحل ماركوس موسايا غارفي وهو محقا:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

”إن الفقر هو الوقوع ببراثن جهنمية. إنه ليس بفضيلة. إنه لجريمة. أن تكون فقيرا أي أن تجوع بلا بصيص أمل في الحصول على الغذاء؛ وأن تكون مريضا بلا أمل في الحصول على الدواء؛ وأن تكون متعبا وخائر البدن بلا مأوى حيث تستلقي؛ وأن تكون عاريا وحافيا بلا أمل في الحصول على ملابس؛ وأن تكون مُحتَقرا ومكسور الخاطر. أن تكون فقيرا أي أن تَصلُح للجريمة والجحيم“

وعدد كبير جدا من سكان العالم يواجه هذا الواقع. ونحن بحاجة إلى تنفيذ الإعلان بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي كلفنا بمسؤولية رسم الطريق نحو التنمية المرتكزة على الالتزام بالقضاء على الفقر استنادا إلى شراكة عالمية.

مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ بقي أقل من ألف يوم، فإننا نواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات الديون والصراع. وبالنظر إلى محدودية الوقت المتبقي، فلا بد لنا أن نسرع وتيرة جهودنا. أي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة إساءة إلى شعبنا.

وبينما نفكر في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أيضا أن نكمل الأعمال غير المنجزة في مجال الحد من الفقر المدقع والجوع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووقف وعكس مسار انتشار الملاريا والسل، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية. ويجب علينا، في مداولاتنا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن نحدد أفضل السبل التي يمكن من خلالها بلورة اتفاق عالمي شامل ويركز على الناس ويحقق التوازن بين الحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، وما لا يقل عن ذلك أهمية وهو الحاجة إلى حفظ البيئة وحمايتها.

ولا بد أن تأخذ مداولاتنا في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة من البلدان، ولا سيما الفئة الضعيفة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والحاجة إلى معالجة حالات اقتصادية واجتماعية جديدة وناشئة.

ويسرنا أن الاهتمام الدولي سوف يتركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ عندما سيحتفل المجتمع الدولي بالعام الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتوقف نجاح مؤتمر ساموا عام ٢٠١٤ على الدعم الدولي القوي وإدماج مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي لنهج التنمية المستدام أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ينبغي أن يوفر الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها، والموارد المالية الإضافية لدعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيد العالمي.

وثمة تهديد رئيسي آخر يواجه التنمية هو ارتفاع معدلات حوادث الطرق. وأدعو جميع البلدان إلى تلبية التحدي المتمثل في الحد من الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق وحوادث المرور على نحو أكثر جدية كمسألة حاسمة الأهمية.

وهناك حاجة ماسة إلى تمويل مبتكر ومستدام لدعم جهودنا الإنمائية. وينبغي إجراء الإصلاحات بطريقة تساعد البلدان النامية المتوسطة الدخل على مجابهة التحديات التي تواجهها. ويجب أن تعالج هذه الإصلاحات استدامة الدين العام، وتعمل على مراجعة نظام التصنيف للبلدان النامية المتوسطة الدخل من أجل الخروج بتدابير أكثر صلة بالتنمية وملاءمة لها.

وثمة حاجة ملحة إلى زيادة التركيز على توفير فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل. وألاحظ أن منظمة العمل الدولية قدرت بأن البطالة العالمية سترتفع إلى ٢٠٢ مليون هذا العام. وهذا الإحصاء المنذر بالخطر تتخطاه التقديرات العالمية عن العمالة الفقيرة، حيث تبلغ ٨٦٩ مليونا، قرابة ٤٠٠ مليون منهم يعيشون في حالة من الفقر المدقع. ويظهر تكاثر البطالة في الجيوب الريفية والحضرية التي تتصف بالفقر والحرمان الاجتماعي. والطريقة التي يجب اتباعها بنشاط هي زيادة الاستثمار في البلدان النامية مع التركيز على توفير فرص العمل.

ونحن بحاجة إلى توفير المزيد من المساعدات للناس بغية التعامل مع الحياة اليومية، لأن النمو والازدهار موزعان بشكل غير متساوٍ، والأكثر ضعفا هم المعرضون لمخاطر الوقوع في الشقوق، والتغاضي عنهم، والفشل في تحقيق نوعية حياة لائقة. وينبغي لمخططات الحماية الاجتماعية أن تعمل بفعالية من أجل توفير الاحتياجات الأساسية وتشجيع الفئات المستهدفة على مواصلة النهوض الذاتي مع تيسير تمكينها وتعزيز قدر أكبر من الشمولية. وبالنسبة إلى بلدان مثل جامايكا تنفذ استراتيجيات لمواجهة المديونية وتشجع أيضا النمو والاستثمار، من الأهمية بمكان أن تدرك المؤسسات المالية الدولية ويدرك شركاء التنمية المتعددو الأطراف وغيرهم من الشركاء أهمية آليات الحماية الاجتماعية.

وبينما نضع خطة التنمية للعقد المقبل وما بعده، فإننا نفعل ذلك جزئيا باسم مجموعة قريبة جدا من قلبي – أطفالنا. فالمستقبل الذي نريده، والمستقبل الذي نصنعه، والمستقبل الذي نحققه سيكون إرثنا لأطفالنا. ويجب أن نضاعف جهودنا لحماية حقوقهم وتعزيز تنميتهم. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، لا تزال جامايكا تبذل كل جهد للوفاء بالتزاماتها تجاه أطفالها. ونحن ندين العنف ضد أطفالنا والاعتداء عليهم، ونؤكد من جديد التزامنا بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها في كل مكان. ويجب ألاّ نتخلى عن أي طفل.

إن مسألة الاتجار بالبشر مدعاة لمنتهى القلق. وأنا أدرك دائما أهوال الرق وشروره، سواء في شكله الماضي أو في شكله الحاضر. وأشعر خاصة بالتأثر لمعرفة أن البنات والصبيان يجري انتزاعهم من أحضان عائلاتهم ويؤخذون إلى أراض غريبة، ويوضعون في ظل ظروف لا تليق بالبشر، ويجبرون على القيام بأعمال يعجز عنها الوصف. ويجب أن نتحد في جهودنا الرامية إلى القضاء على هذه الآفة العابرة للحدود الوطنية، ونضع حدا للإتجار بنسائنا ورجالنا وأطفالنا. ويجب أن نكفل بألاّ تكون هناك عودة إلى الرق في هذه الأزمنة الحديثة. ويجب القضاء عليه حيثما وجد وتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن نحمي أجيالنا المقبلة. وينبغي عدم التسامح على الاطلاق إزاء أي شيء يشبه الرق في أي مكان.

وتشعر جامايكا بالفخر لقيادتها الجهود التي تبذل، بالتعاون مع بلدان الجماعة الكاريبية وأعضاء الاتحاد الأفريقي، من أجل إقامة نصب تذكاري دائم هنا في الأمم المتحدة لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وإزاحة الستار في وقت سابق من هذا الأسبوع عن التصميم الفائز للنصب التذكاري الدائم تشير إلى فصل هام في مسيرتنا لتكريم ذكرى الملايين من الرجال والنساء الذين تعرضوا لاعتداءات وحشية لا توصف. وعندما حضرت رفع الستار، تذكرت كلمات رمزنا الشهير، بوب مارلي:

”القراصنة القدماء، نعم، أنتزعوني بدون حق؛
وباعوني للسفن التجارية، بعد دقائق على سحبي من القعر العميق الذي لا نهاية له. ولكن يدي أصبحت قوية بفعل يده سبحانه وتعالى. إننا ننهض في هذا الجيل منتصرين.“

ونحن ممتنون إزاء المساهمات السخية لإقامة النصب التذكاري، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم المالي لهذه المبادرة الهامة.

وتؤيد جامايكا الدعوة إلى إجراء مناقشة دولية بطريقة غير تصادمية بشأن مسألة التعويضات. وإننا نؤيد تماما المبادرة إلى إعلان عقد للمنحدرين من أصل أفريقي.

إن السعي لتحقيق التنمية لن يكتمل فصولا من دون الاهتمام اللازم بتحقيق السلام والأمن. ويشعر قلبي بالحزن تجاه عائلات ضحايا الهجوم المروع الذي وقع في كينيا. فالمؤسسات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية تعيث فسادا في الاقتصادات، وتحدّ من قدرة الدول على مواجهة تلك التهديدات. وما من بلد محصن حيال الآثار المباشرة أو غير المباشرة لآفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن الضروري زيادة التعاون في مواجهة مثل هذه التهديدات للتنمية البشرية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بفتح باب التوقيع مؤخرا على المعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة في حزيران/يونيه من هذا العام، التي تمثل واحدة من العديد من الخطوات التي يجب على المجتمع الدولي أن يتخذها نحو هزيمة الإرهاب والجريمة والعنف. وتشرع جامايكا حاليا في العملية المؤدية إلى التصديق على هذه المعاهدة.

والتعاون الثنائي والإقليمي من خلال تشاطر المعلومات وبناء القدرات وتقديم المساعدات جزء لا يتجزأ من التصدي لمسائل الجريمة والعنف والأمن.

ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء معاناة الشعب في سوريا، ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة استعمال الأسلحة الكيميائية.

نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها مؤخرا مجلس الأمن. وتظل جامايكا ملتزمة التزاما راسخا بحل عادل ودائم وسلمي للحالة في الشرق الأوسط

وإذ أتناول المنطقة الأقرب إلى بلدنا، أدى الحصار التجاري والاقتصادي المفروض على جارتنا كوبا إلى معاناة شعبها من مصاعب لا توصف. لا مكان لذلك الحصار في القرن الحادي والعشرين. ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا والتدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تستهدف بلدان الطرف الثالث.

ولم تفقد جامايكا أبدا الثقة بالتأثير لصالح الخير العام الموجود هنا في الأمم المتحدة. وندرك تماما أن توقعات الشعوب وتطلعاتها تقع على عاتقنا. في هذه اللحظة المحورية في التاريخ، دعونا نعيد إحياء الشراكة التي بنيت عليها هذه المؤسسة العظيمة. وأستعين بكلمات زعيم الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ جونيور، عندما قال:

”إن المعيار النهائي للرجل ليس موقفه في لحظات اليسر والملاءمة بل موقفه في أوقات التحدي والخلاف“.

إن التحديات والتوقعات في عصرنا كبيرة حقا. ويقع على عاتق جيلنا اتخاذ موقف. والآن هو الوقت المناسب للتحرك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيسة الوزراء ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة بورتيا سمبسون ميلر، رئيسة الوزراء، ووزيرة الدفاع والتنمية والإعلام والرياضة في جامايكا، من المنصة.

خطاب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية

والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس.

اصطحب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رامغولام (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): بينما نلتقي هذا الصباح لمعالجة الشواغل العالمية والبحث عن سبل لكفالة التقدم والسلام الدائم، فإن شعب كينيا في سبيله للخروج من هجوم إرهابي كلفه الكثير من الأرواح واهتزت له القارة. كما تود موريشيوس، تعبيرا عن تضامننا مع حكومة وشعب كينيا ومع أسر الضحايا، أن تعرب عن إدانتها الكاملة لذلك الفعل الإرهابي البغيض والغادر. كذلك ينبغي أن يجبرنا هجوم نيروبي على إعادة النظر في الاستجابات الإقليمية والعالمية لتهديدات الأمن الوطنية والدولية، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان، وخاصة بلدان القارة الأفريقية.

وتثني موريشيوس عليك، السيد الرئيس، للموضوع الذي اقترحته للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وتحديدا، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وستشكل الأهداف التي وضعناها أنفسنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة للاقتصادات الوطنية والعالمية حياة الأجيال القادمة. وأود أن أقول في البداية إن موريشيوس ترحب بتقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة، لا سيما التوصية بضرورة أن تسترشد المداولات بشأن خطة التنمية الجديدة برؤية القضاء على الفقر المدقع للجميع في سياق التنمية المستدامة. كذلك نرحب برأي الفريق أنه يجب أن يكون أحد التغيرات النوعية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إعطاء حس جديد بالشراكة العالمية للسياسة الوطنية والدولية.

ويجب أن يكون تغير المناخ إحدى أهم أولويات الخطة العالمية. ولا لبس في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠١٣: قاعدة العلوم الفيزيائية، الذي صدر بالأمس. إذ يقدم تأكيدا علميا واضحا أننا البشر مسؤولون عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وأن لنا أن نتخذ التدابير المناسبة لمحاولة إنقاذ كوكبنا. لا يمكننا، وينبغي ألا نتجاهل الأدلة على أننا البشر نعرض الحياة على وجه الأرض للخطر.

وشهدنا في منطقتنا مؤخرا زيادة كثيفة وغير مسبوقة وعدم قدرة على التنبؤ بالظواهر الجوية. شهد بلدي، في آذار/مارس فيضانا سريعا غير مسبوق تسبب في خسائر في الأرواح وخسائر اقتصادية فادحة. لا يوجد بلد في مأمن من الكوارث الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ. ولكن بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن النتائج المتوقعة لتغير المناخ تهددنا على نحو أكثر إثارة، من حيث التنمية البشرية والاقتصادية. وبالنسبة لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها تشكل تهديدا وجوديا.

ونؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام الداعي إلى اجتماع زعماء العالم لحضور مؤتمر قمة المناخ في نيويورك عام ٢٠١٤. ونأمل أن يمثل الاجتماع فرصة لقادة العالم لتركيز الاهتمام السياسي على تغير المناخ واتخاذ إجراءات مجدية للتخفيف من آثاره. يجب علينا البدء في وضع مصالح كوكبنا فوق كل شيء آخر. يحتاج العالم إلى اتفاق عالمي، ملزم قانونا بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥. في اجتماع باريس للمؤتمر الحادي

والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب علينا اعتماد معاهدة عالمية وطموحة تعالج بشكل ملموس شواغل الجميع، بما في ذلك شواغل الدول الأكثر عرضة للخطر.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام للحد من مخاطر الكوارث واعتماد نهج أكثر اتساقا وسرعة لتحقيق الأهداف المحددة في إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ (انظر A/CONF.206/6). لقد حان الوقت للتصدي لأخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من خلال نهج متكامل، واعتماد القدرة على التصدي كرؤية عامة ومشتركة. وترحب موريشيوس بقرار اليابان باستضافة المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في أوائل عام ٢٠١٥ لاستعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو، ورسم إطار طموح بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن أن يكون عقد المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا العام المقبل حسن التوقيت بشكل أكبر. ونأمل أن يكون المؤتمر معلما في تاريخ شراكة أكثر نشاطا وتعاونا فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون فرصة لمنح معنى جديد لمفهوم الشواغل العالمية، والمسائل التي تمثل وينبغي أن تمثل قلقا للمجتمع العالمي ككل، لا للأضعف والأكثر عرضة للخطر فحسب. وسيتمشى ذلك مع روح الشراكة العالمية التي دعا إليها الفريق الرفيع المستوى.

لا تزال آفاق النمو في الاقتصاد العالمي غير مؤكدة، ويرجع ذلك إلى حد كبير للتحديات المتعددة التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو. وفي عالم مترابط ومتكافل، لا توجد دولة محصنة ضد الصدمات الخارجية. وتشعر البلدان النامية الصغيرة بقلق بالغ إزاء التباطؤ في النمو العالمي، والانخفاض في التجارة الدولية، وتقلص فرص العمل وارتفاع عدم المساواة. والدول الصغيرة هي عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية، لأنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الخارجية للتجارة والسياحة والاستثمارات. كما أنها تشعر بالقلق إزاء أسعار الطاقة والمواد الغذائية، التي تشهد تقلبات كبيرة.

وتعتقد حكومة بلدي أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشمل خارطة طريق لنظام اقتصادي عالمي مترابط، يقوم على افتراض أنّ الاقتصاد العالمي يمكن أن يكون ضعيفا جدا مثل أضعف روابطه. وبطبيعة الحال، إنّ خصوصيات بعض البلدان أو المناطق ووتيرة تنفيذ التحوّلات الجذرية قد لا تكون ملائمة للأهداف العالمية. لكن ينبغي للنهج المفاهيمي لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ وتصميمها، أكثر من أيّ وقت آخر، البدء بالقناعة المشتركة بأنّ الاقتصادات مترابطة.

إنّ القضاء على الفقر المدقع، وتمكين المزيد من النساء، وتوفير فرص تعليم وعمل أوسع للشباب، وتحسين الرعاية الصحية وإدارة الطاقة والماء والغذاء كلها شواغل عالمية. وتقسيمات الماضي التقليدية لم تَعُد صالحة. فنحن بحاجة إلى إطار إنمائي مشترَك ولكن بمراحل واستراتيجيات تنفيذ متباينة، في ضوء التفاوتات القائمة في مستويات التنمية. والإجراءات المتخَذة على المستوى الوطني غير كافية؛ فينبغي أن يكون هناك أيضا تعاون وشراكات معزَّزَة على المستويين الإقليمي والدولي. وبالتالي، ينبغي إجراء معالجة عاجلة لمواطن ضعف الإدارة الاقتصادية العالمية الراهنة وغبنها.

إننا عند منعطف لا خيار فيه لدينا سوى إعادة النظر في آليات الإدارة الاقتصادية العالمية الراهنة. ومن الواضح أنّه طال جدا انتظار تجديد الإدارة الاقتصادية الراهنة. فيجب أن يكون لدينا نظام أكثر تشاركية للإدارة الاقتصادية العالمية، حيث البلدان النامية ستكون أكثر مشاركة في صنع القرارات

الاقتصادية الدولية وتحديد معاييرها. وينبغي أن يُسمع ويؤخذ في الاعتبار بالتساوي صوت جميع الدول صغيرة أو كبيرة.

لقد أكّدت موريشيوس في عدة مناسبات أنه يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يضطلع بدور أكثر أهمية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية. ولا يمكننا المغالاة في بيان أهمية التنسيق والتآزر لتفادي الازدواجية بين عمليات الأمم المتحدة ومبادراتها المتوازية بغية ضمان الفائدة المثلى للجميع.

وترى حكومة بلادي أنّ جميع العمليات التي بدأت في مؤتمر ريو+٢٠ في السنة الماضية، بما فيها تلك المتعلقة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأهداف التنمية المستدامة وتغطية تمويل هذه التنمية ينبغي أن تتلاقى مع خطة وحيدة للتنمية بعد عام ٢٠١٥، تُعتمَد أثناء مؤتمر قمة رفيع المستوى بشأن التنمية يُعقد في عام ٢٠١٥. وينبغي لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ أن تُكمل الأعمال غير المنجَزة للأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه ينبغي لها أيضا أن تذهب أبعد من ذلك وتهيئ لتغيير منهجي وإدارة اقتصادية شاملة جديدة. والمبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان بشأن الحقّ في التنمية، الذي اعتُمِد في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٦ (القرار ١٣٣/٤١)، لا تزال ذات صلة اليوم، وينبغي عدم تجاهلها في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وستتابع حكومة بلدي باهتمام خاص أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولا سيّما أنه يحل محل لجنة التنمية المستدامة، التي كانت المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي لرصد تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

وفيما نمهّد السبيل لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، يتعيّن علينا، بصفتنا قادة العالم، أن نحدد رؤية عالمية جديدة لمحيطات العالم. وقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور أساسي في صياغة نظام دولي جديد متعلق بالمحيطات وتنفيذه وإنفاذه. حقا، إنّ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢ سيبقى أحد المعالم البارزة للقرن العشرين.

إنّ الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار أسهم في تسوية النزاعات البحرية وتعزيز السلام والأمن والإنصاف الدولي بشكل لا يُلحَظ دائما في مجالات أخرى للعلاقات الدولية. وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار مثال بارز آخر على ما يمكن أن يفضي إليه التعاون الدولي في قطاعات أخرى. والمنظمة البحرية الدولية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو تقدمان مساهمات هامة أيضا.

وإنني أعتقد أنه يتعيَّن الآن على الأمم المتحدة أن تتولى القيادة في صياغة رؤية عالمية للمحيطات، توسِّع بشكل خاص المجال الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة، مع ضمان استخدام الموارد الحية وغير الحية. وستعتمد سلامة اقتصاداتنا على سلامة محيطاتنا. ويتعيّن على رؤيتنا للمستقبل الحفاظ على القيم الأصيلة لفضاء المحيطات، الذي نتطلع إلى توسيعه الاقتصادي.

لقد اتخذت موريشيوس مبادرة إطلاق حوار وطني بشأن كيفية تعزيز اقتصاد المحيطات، بصفته أحد الركائز الرئيسية للتنمية. ونحثّ المجتمع الدولي على الاستفادة ممّا حققه العالم حتى الآن على صعيد الأنشطة الاقتصادية والحفظ المتعلقين بالمحيطات، ونقترح للأجيال المقبلة نقلة نوعية أساسية في ما يتعلق بالمجال الاقتصادي. ومع العلم بأنّ هذه الرؤية والاستراتيجية العالمية ستكون مفيدة لجميع الدول، فإنها ستكون ذات أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة. فالجزر بمساحات أراضيها المحدودة، قد تكون دُولا محيطية كبيرة، وهي بذلك تتغلّب على بعض مواطن ضعفها بصفتها دولا جزرية صغيرة

نامية. ومع إدراك العالم للإمكانات الهائلة للطاقات البحرية المتجددة، سنرى المحيطات من منظور مختلف.

وللأمم المتحدة دور رئيسي في تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي كليهما. وسيادة القانون على المستوى الدولي يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والديمقراطية المفتوحة والتشاركية، والمساءلة والشفافية مفاهيم لا ينبغي أن يقتصر تعزيزها على المستوى الوطني. وينبغي للأمم المتحدة أن تقود بالقدوة هنا. كما ينبغي لنا التركيز على إصلاح منظمتنا وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات أعضائها وتطلعاتهم.

وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نعمل معا على إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة وتحسين أساليب عمل منظمتنا. وتعتقد موريشيوس أنّ الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ينبغي أن يشمل الإصلاح في عضوية الفئتين الدائمة وغير الدائمة كلتيهما. وإننا نؤكد مجددا التزامنا بالموقف الأفريقي المشترَك الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سِرت. ونعتقد أنّ أفريقيا ينبغي ألاّ تكون محرومة من حقها في التمثيل الدائم في المجلس. وبالمثل، نعتقد أنّ أمريكا اللاتينية تستحقّ التمثيل الدائم في المجلس، وأنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أيضا أن يكون لها الحق في مقعد في المجلس. وتؤكد موريشيوس مجددا دعمها لطموح الهند المشروع إلى مقعد دائم في مجلس أمن بعد إصلاحه.

وتؤكد موريشيوس أيضا اقتناعها الراسخ بأنّ سيادة القانون ينبغي أن تسود في حلّ النزاعات، عملا بميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنّ على المجتمع الدولي واجب ضمان أن تُخضِع الدول نزاعاتها للمصالحة والوساطة والتسوية أو أية وسائل سلمية أخرى، قضائية وغير قضائية على السواء، بالانسجام مع مبادئ سيادة القانون.

إنّ تقطيع أوصال جزء من أرضنا، أرخبيل تشاغوس، قبل الاستقلال من جانب الدولة الاستعمارية آنذاك، المملكة المتحدة، كان انتهاكا واضحا للقانون الدولي وترك عملية إنهاء الاستعمار ناقصة، ليس في موريشيوس فحسب، بل في أفريقيا عموما. لكنّ المملكة المتحدة لم تُظهر أيّ توجُّه للمشاركة في أية عملية من شأنها أن تؤدي إلى تسوية هذا الجزء المشين من ماضيها الاستعماري. وإنني لعلى ثقة بأنّ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تريدان أن تكونا في الجانب الصحيح من التاريخ. وينبغي للدول التي تنظر إلى قانون وأحكام مجتمع الأمم لحل النزاعات ألاّ يُحبطها فقدان السُبُل في إطار القانون الدولي لتسوية تلك النزاعات.

إنّ ترومبلين، الجزء الذي لا يتجزأ من أرضنا أيضا، هي موضوع المناقشات الجارية مع الحكومة الفرنسية، وبانتظار حل نهائي للمسألة، أبرمت موريشيوس وفرنسا اتفاقا إطاريا بشأن الإدارة المشترَكة للجزيرة والمناطق البحرية المحيطة بها، دون المساس بسيادة موريشيوس على ترومبلين.

في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، نرحب ببزوغ فجر أفريقيا المتجددة. فعودة الأمور إلى الحالة الطبيعية في مالي، وإجراء انتخابات فيها مؤخرا يظهران أهمية الشراكات الدولية. وبفضل بدعم المجتمع الدولي لمبادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نأمل في حل قريب للحالة في مدغشقر وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في وقت سابق من هذا العام، استضافت موريشيوس مؤتمرا وزاريا أفريقيا بشأن التكامل الإقليمي. ونحن مقتنعون بأن الدول الأفريقية سوف تستفيد استفادة كبيرة من زيادة التركيز على التعاون الإقليمي، ويسرني أن أذكر أن الإعلان الرسمي الذي اعتمد في الذكرى السنوية الخمسين للاتحاد الأفريقي يؤيد هذا الرأي.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في سوريا خلال العامين الماضيين مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي. وهناك أيضا قلق بشأن المحاولات الرامية إلى الالتفاف على مجلس الأمن، والشروع في عمل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي ينطوي على الامتثال للقواعد المتفق عليها دوليا. أما موريشيوس من جانبها فستؤيد القرارات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة بموجب الميثاق.

نرحب بقرار مجلس الأمن الذي يتناول إحدى المسائل في الأزمة السورية. ومهما يكن من أمر، يتعين على المجتمع الدولي أن يمضي أكثر من ذلك وأن يتناول مسألة الحوار السياسي الذي سيمكن الشعب السوري من العيش في سلام.

تؤيد موريشيوس أيضا شرق أوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل. وهذا يعني أنه لا ينبغي لأي بلد في المنطقة حيازة الأسلحة النووية أو الكيميائية.

إن موريشيوس مقتنعة بأن التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل شرط جوهري لإحلال السلام والرخاء في منطقة الشرق الأوسط. تود موريشيوس أن تؤكد مجددا تضامنها مع السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في تطلعاتهما المشروعة لنيل الاعتراف الكامل بفلسطين بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة.

تؤيد موريشيوس أيضا استعادة الديمقراطية بالوسائل السلمية في مصر التي تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. ولكن لا يمكن للمجتمع الدولي أن يؤيد عزل قائد من السلطة منتخب ديمقراطيا واحتجازه.

(تكلم بالفرنسية)

تتيح لنا المناقشة العامة للجمعية العامة فرصة فريدة لإبراز التحديات الضاغطة جدا التي تواجه البشرية حاليا. ولا بد لنا من اغتنام هذه الفرصة لاستعراض الأحداث التي جرت مؤخرا وتحديد النُهج الجديدة التي سوف تمكننا من التصدي لهذه التحديات انسجاما مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نتصدى لتلك التحديات من خلال رؤية مشتركة للسلام والأمن، والتكافل واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

ويجب أن نظل ثابتين في حماية الحق في التنمية. ومن واجبنا أيضا اتخاذ نُهج متباينة لضمان استدامة نموذجنا الانمائي، ويمكننا من أن نورث الأجيال المقبلة القيم العزيزة على عالمنا. أن نجاحنا سيعتمد على الإرادة الجماعية والالتزام. فإن نجحنا، سيسجل لنا التاريخ ذلك كوننا صمدنا أمام التحديات الراهنة والتوقعات من أجل المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، أود أن أقول بأن علينا أن نتصرف معا بروح التوفيق والتسامح. علينا أن نذكر أنفسنا دائماً بأننا ننتمي نوع واحد من الأجناس، أي الجنس البشري. لا توجد ولن تكون هناك حلول مثالية، ترضينا جميعا. ولكن بوصفنا قادة لبلداننا، ينبغي أن تتجاوز نظرتنا أفقنا، وأن نتحلى بالشجاعة الأخلاقية لنلقي نظرة على إنسانيتنا المشتركة ليتسنى لنا المضي في مسيرنا لنجعل عالمنا مكاناً أفضل وأكثر ازدهارا وأكثر آمانا للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نافينشاندرا رامغولام، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب السيد موانا جاك كالوسيل كاراكاسيس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطُحب السيد موانا جاك كالوسيل كاراكاسيس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني سعادة كبيرة أن أرحب بدولة السيد موانا جاك كالوسيل كاراكاسيس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كاراكاسيس (فانواتو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يشرف جمهورية فانواتو المشاركة في هذه المناقشة تحت رئاستكم، ونشارك جميع الوفود الأخرى في تهنئتكم وتهنئة أعضاء مكتبكم على انتخابكم لقيادتنا خلال هذه الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

في ما يتعلق بسوريا، شهدنا صراعات داخلية تحولت إلى نزاعات دولية تتطلب حلولاً من هذه الهيئة. خلال هذه الدورة، يدور نقاش مكثف بشأن صراع طال أمده يلم بالشعب السوري، ويقوض السلام الإقليمي والدولي. ونتشاطر مع العديد من الدول الأخرى المحبة للسلام الدعوة إلى إنهاء الصراع، وينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف بصورة أقوى لفرض حظر دولي على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحض أيضا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على القيام بدور قيادي قوي في ما يتعلق بمسألة سوريا وفي معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية فيها.

أننا نشعر بالقلق كون هذه الصراعات كثير ما حولت التركيز الدولي عن معالجة مسائل أكثر أهمية بكثير، مثل تطلعاتنا المشتركة نحو الأهداف الإنمائية للألفية. من المجحف أن تلجأ بلدان إلى هذه الأفعال غير المشروعة التي يمكن أن تقتدح شرر الحروب التي تكلف قدرا كبيرا من المال، بينما بقية البلدان المحبة للسلام وشعوبها تعاني من العواقب، إذ كان من الممكن تحويل المبالغ التي أنفقت على الحروب إلى استخدام أفضل وأكثر فعالية.

ومن هنا، ومن على هذا المنبر، تكلم قادة دولنا بصراحة وحرية ومن الصميم سعيا إلى إيجاد حلول مشتركة تلهم مجتمع الأمم الملتزم بالسلام والأمن الدوليين. تتمثل أهدافنا الرئيسية في اتخاذ قرارات جماعية لمعالجة طائفة من القضايا الدولية التي تتطلب أعمالا عاجلة، مثل قضية تغير المناخ. ومن هنا طالبنا بالاعتراف بحقوق النساء والأطفال وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين وجدوا أنفسهم عالقين في الصراعات والعنف. وهنا طلبنا تقديم المساعدة للذين تم التمييز ضدهم بسبب لونهم أو دينهم أو معتقداتهم السياسية.

أما بالنسبة لجمهورية فانواتو، فإن هذه المنصة هي برنامج العمل الدولي الوحيد حيث منذ عام ١٩٨١، ما فتئنا تكلمنا سنة إثر سنة ضد جميع أشكال الاستعمار والإمبريالية الجديدة. مرة أخرى، أتكلم اليوم، باسم جميع سكان أرخبيلنا لإسماع أصوات الذين لا يزالون يعيشون في الأقاليم المستعمرة.

نعرف أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. ومع ذلك، شهدنا لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تتخذ خطوات أكثر إيجابية خلال جلساتها في عام ٢٠١٣؛ وقد اعترفت بالحق الثابت لبولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير. كما نشيد بعمل اللجنة في الاستمرار بالمناقشات والحوار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة.

عند في هذا المنعطف أود أن أشكر الحكومة الفرنسية على تعاونها في المضي قدما في عملية إنهاء الاستعمار. من المهم الإبقاء على هذا الحوار مع الهدف المحدد المتمثل في مساعدة شعب الكاناك على تحقيق استقلاله.

وبأكبر قدر ممكن من الاحترام، أناشد الطرفين كفالة أن تبقى عملية تحقيق الحرية على المسار الصحيح. ونحن في مجموعة الطليعة الميلانيزية نقدر الأعمال التي تضطلع بها جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني باعتبارها رئيس المجموعة.

وكانت جمهورية فانواتو قد خرجت من فورها من مرحلة الاستعمار، بعد أن حققت استقلالها الوطني من السيادة المشتركة دولتي لبريطانيا وفرنسا قبل ٣٣ عاما. واستنادا إلى كفاحنا من أجل الاستقلال، فإننا نشاطر الرحلة وسلسلة الآلام والأحلام للعديد من أشقائنا وشقيقاتنا الذين لا يزال يعطل استيفاء حقوقهم قبضة براثن الإمبريالية والاستعمار.

وأود أن أؤكد مجددا اليوم على النداء الذي أطلقناه العام الماضي من هذه المنصة ومفاده انه ينبغي للأمانة العامة أن تبقى دائما محايدة وان تتجنب أي تنفيذ انتقائي لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن حقوق الأشخاص الذين يرغبون في نيل الحرية من الاستعمار أو أي شكل من أشكال الإمبريالية.

وبوسعنا أن نناقش قضايا الإرهاب والأزمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ وان نتوصل إلى مستوى ما من التفهم لجدية تلك التحديات والتدابير التي لا بد من اتخاذها للتصدي لها. ونستطيع أن نتكلم عن الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولكن حين يتعلق الأمر بمسألة حقوق الإنسان في بابوا الغربية تخفت أصواتنا، حتى من على المنصة.

وأود أن أهنئ الأمين العام، السيد بان كي – مون، الذي حينما زار آسيا في عام ٢٠١٢، أكد على أن الأمم المتحدة ستبذل قصارى جهدها لكفالة احترام حقوق الإنسان في بابوا الغربية، قائلا ”سواء كنا دولة مستقلة أو أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو أيا كان، فإن الحق الإنساني غير قابل للتصرف ومبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. والآن، باعتبارنا أعضاء الأمم المتحدة، علينا أن ندعو إلى ترجمة تلك الأقوال إلى أفعال.

إن حكومة بلدي تدعو الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في بابوا الغربية ومركزها السياسي في ضوء الخلافات المحيطة بالإدارة المنشأة في ستينيات القرن الماضي، وهي السلطة التنفيذية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة. ومنذ إجراء الاختيار الحر المثير للجدل، ما فتئت بابوا الغربية محرومة دوما وباستمرار من أي نوع من الاعتراف من جانب الأمم المتحدة. ويتضح من العديد من السجلات التاريخية أن الشعب الميلانيزي في بابوا الغربية كان كباش فداء لسياسة الحرب الباردة وراح ضحية لإشباع الرغبة في حيازة الموارد الطبيعية التي يملكها بلدي. واليوم يقع هذا الشعب ضحية لتجاهل الأمم المتحدة.

وإذا كان ممثل الأمم المتحدة في ذلك الوقت، السيد فيرناندو أورتيس – سانس، قد وصف قضية بابوا الغربية بأنها سرطان ينمو في خاصرة الأمم المتحدة وبان مهمته كانت تتمثل في إزالة هذا السرطان، فإن من الواضح للغاية اليوم مما لاحظناه أن ذلك السرطان لم يزل إطلاقا، ولكنه أخفي. وفي يوم ما سيتعين علاجه. ويجب ألا نخاف. فالأمم المتحدة ارتكبت أخطاء في الماضي. ويجب أن نقر بأخطائنا وان ندرك أننا أكثر قوة لذلك السبب، لأننا حينما نكون ضعفاء ونقر بأخطائنا ونتخذ إجراء لتصحيحها، نصبح أكثر قوة وأكثر حيوية.

وباعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا جميعا نؤيد مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي عصر التكنولوجيا هذا، حينما لا يمكن لأي شيء أن يخفى عن أعين المجتمع المدني والحكومات، كيف يمكننا إذن أن نتجاهل مئات الآلاف من أبناء بابوا الغربية الذين يضربون ضربا مبرحا ويقتلون؟

ويتطلع سكان بابوا الغربية إلى الأمم المتحدة باعتبارها منارة للأمل. ونحن الآن نتداول بشأن مسألة سوريا. وبالروح نفسها، التمس من الزملاء القادة أن يعربوا عن الدعم لبابوا

الغربية. وحان الوقت لكي تتجاوز الأمم المتحدة قيودها وتتخذ إجراء لتصحيح أخطاء الماضي.

ومنذ استقلالنا قبل ٣٣ عاما، ظلت الشعوب الأصلية لبلدي تشعر بالقلق لأن جزءا من ولايتنا البحرية والثقافية، بما في ذلك جزيرتا أوماينون وليكا في جنوب فانواتو، لا تزال تحتله فرنسا. ولذلك فإن شعب بلدي محروم من حقه في ممارسة الحرية السياسية الكاملة وحقوقه الثقافية الطبيعية. وبالتالي لا تستطيع الشعوب الأصلية في المقاطعة الجنوبية لبلدي الوفاء بالتزاماتها نحو حماية ثقافتها وتقاليدها التي تربطها بالأرض ذات السيادة التي ظلت تملكها منذ الأزل.

وتتسم هاتان الجزيرتان بأهمية بالغة لأنهما تشكلان قاعدة لإنشاء إطارنا الثقافي الفريد، الذي يوحد بين مجموعة جزرنا الثقافية المعروفة بجزر تافيا. وذلك الإطار الثقافي هو الذي حكمنا وحدد هويتنا وأسلوب حياتنا قبل أن تبدأ القوى الاستعمارية الإدارية استكشاف شواطئنا وحكمها.

وللأسف، في الوقت الحالي، لا تزال شعوبنا الأصلية محرومة من الوصول إلى تلك الجزر المقدسة والثقافية. ولذلك تناشد حكومة بلدي مجتمع الأمم المنعقد في الجمعية إعلاء شأن مبادئ احترام حقوق شعوبنا الأصلية وأسلوب حياتها. وأيضا، نناشد الحكومة الفرنسية السماح لسكان تافيا الأصليين بحرية الوصول إلى أرض أجدادهم، وهما جزيرتا أوماينون وتافيا الواقعتان جنوب جمهورية فانواتو.

وتضطرنا دعوة الأمم المتحدة إلى استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وإضفاء الطابع الاستراتيجي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لإعادة التفكير في هياكل شراكتنا العالمية وأولوياتنا الوطنية من أجل تحقيق أهدافنا بصورة أفضل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأحرز بلدي بعض التقدم في بلوغ بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا بد من تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. والمطلوب اتخاذ نهج متكامل ومتوازن للتعامل على نحو كاف مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ولتحقيق تلك الغاية، تركز حكومة بلدي على تغير المناخ والطاقة المتجددة واستدامة استخدام البيئة. وفي الوقت الحالي أنشأنا وزارة منفصلة تركز على التكيف مع آثار تغير المناخ والطاقة والبيئة بحيث تتمكن الحكومة من معالجة المسائل في ذلك المجال. ولذلك نرحب بإتاحة الفرص لإقامة شراكة غير مشروطة بغية تحسين معالجة تلك المسائل.

ومن الواضح انه يدور نقاش كثير بشأن مسألة تغير المناخ. ومع ذلك، كان مستوى الوفاء بالتعهدات النهائية غير مرض، بالنظر لتسارع خطى الآثار التي يحدثها تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وندعو إلى اتخاذ إجراء وقرارات أكثر سرعة على تلك الجبهة.

ومع أن فانواتو تؤيد التحول في نموذج التنمية، فإننا نقر بان خطة التنمية الجديدة قد تنطوي على أوجه قصورها بالذات وبالتالي لا بد من النظر المتأني حين يتعلق الأمر بوضعها بصورتها النهائية. ومن الواضح أن النهج الجديد لا بد أن يراعي، أولا، التعقيد الذي لا يزال قائما في برامج المعونة الدولية المقدمة للتنمية، بالترادف مع خطر الأزمات المالية غير المتوقعة التي يمكنه أن تؤثر على تقديم المعونة؛ ثانيا، التحديات التي تواجهها البلدان في الوقت الحالي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ ثالثا، حالات الغموض والصعوبات التي ينطوي عليها تحديد أولوية الأهداف في إطار قائمة موسعة للأولويات؛ رابعا، خروج بلدي الوشيك من مركز أقل البلدان نموا والمنافع المرافقة لذلك التغيير؛ وخامسا، خطر تدني مستوى نصيب الفرد من إنفاق المعونة الحقيقي، متأثرا جزئيا بإخفاق في زيادة المعونة العالمية المقدمة للتنمية.

وقد اتخذت فانواتو، إدراكا منها لهذه القضايا، تدابير من تلقاء نفسها جزئيا وبمساعدة شركائها، لضمان زيادة

قدرتها على التكيف مع جوانب ضعفها. وتتضمن خطتنا اتخاذ قرارات تؤدي إلى قفزات نوعية في تطوير هياكل بلدنا الأساسية اللازمة لتشييد ورفع مستوى الموانئ والطرق والمطارات لكي نيسر، في جملة أمور، إدماج سكان الريف على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني.

وأود أن أشكر حكومات الصين وأستراليا ونيوزيلندا ومصرف التنمية الآسيوي على المساعدة، وكذلك حكومة الولايات المتحدة على استثمارها الهائل في اثنين من الطرق السريعة الرئيسية في فانواتو. ونحن نعتبر ذلك استثمارا في مستقبل بلدي، حيث تبلغ أعمار ٦٠ في المائة من السكان ٢٥ عاما أو أقل، الأمر الذي سيكون من شأنه تحسين إمكانية وصول معظم سكان المناطق الريفية إلى الأسواق والفرص الاقتصادية في جميع أنحاء جزر الأرخبيل.

يجب أن تكون جميع مبادراتنا الإنمائية شاملة للجميع وألا تتجاهل الفقراء والمهمشين. وقد اتخذ بلدي التدابير اللازمة لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة تشريعات لتعديل القوانين المتعلقة بالتمييز الجنسي ولمعالجة قضايا العنف العائلي وتقديم تقارير دورية شاملة لضمان الامتثال لإطار الإبلاغ التابع لمجلس حقوق الإنسان.

ختاما، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتعبير عن آرائي في هذا المحفل. لقد تكلمنا كثيرا عن أشياء كثيرة، ويجب علينا الآن ترجمة أقوالنا إلى أفعال. تحيا تطلعاتنا من أجل عالم أفضل وأكثر أمنا للجميع!

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موانا جاك كالوسيل كار كاسيس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

خطاب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بدولة السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راما (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا رئيس الوزراء الجديد المنتخب لألبانيا. وهذا أول شهر لي في المنصب. ومما يُشعرني بالضآلة حقا أن أقف على هذا المنبر على خطى وفي ظل بعض الشخصيات التاريخية العظيمة التي وقفت هنا وشكلت عالمنا في هذا المحفل الذي يمثل، بالرغم من كل الانتقادات للأمم المتحدة، تذكرة حية بأن الشر لا بد وأن يتبعه خير وأن مسيرة التقدم عبر الزمن تستمد طاقتها من النقاش والأفكار والتعاون والجدل والاتفاق.

وألبانيا ليست دولة عظمى، بل بلد صغير يملك إمكانات كبيرة. وهي تتمتع بجمال طبيعي أخاذ ويقطنها شعب طيب وكادح. والتحدي الذي يواجهني يتمثل في إحداث تغيير لكي تتحقق هذه الإمكانات. والأمر سيستغرق وقتا. وسيتطلب الكثير من الجهد والمثابرة. وسيتطلب فهما ودعما من الأصدقاء والشركاء. ومن جانبي، فإنني سأوفر القيادة. وأمامنا شوط طويل، ولكن يمكننا أن نقطعه.

كنت أطالع دراسة مؤخرا، تتضمن تحليلا لكل بلد في العالم حيث تقيس التغطية الإعلامية الإيجابية والسلبية. وجاءت سويسرا في الصدارة وألبانيا في المرتبة ١٦١. حقا،

إن الناس في جميع أنحاء العالم قد لا يعرفون الكثير عن ألبانيا ولكن ما يحسبون أنهم يعرفونه ليس بجيد. فصناعة السينما لم تكن رحيمة بنا – أفلام ”Wag The Dog“ (ذيل الكلب) و ”Taken“ و ”Taken 2“. وعلى الرغم من أنني كنت خائفا بعض الشيء من الحياة في ألبانيا بعد ذلك. آمل أن يكون بوسع ليام نيسون وداستن هوفمان وروبرت دي نيرو أن يزوروا ألبانيا يوما ما ليروا مدى جمال البلد ويشعروا بالإمكانات التي أشعر بها.

لكنني لست ساذجا. فأساس جميع مشاكلنا ليس في هوليوود. وبعضها حقيقي وضار، مثل الفساد الذي يشوه صورة البلدان مثلما يمكن لضربة خفيفة بشفرة أن تترك ندبة على وجه جميل. وهو يثني المستثمرين الشرعيين عن الاستثمار. ويعوق التقدم. ويمنع الناس من تصديق إمكانية أن يكون هناك إنصاف في يوم ما. والفساد يمكن، بل ويجب، هزيمته إذا ما أردنا بناء سيادة القانون في المجال الاقتصادي والحصول على الاستثمارات التي نحتاجها واجتذاب السياحة التي يستحقها جمال طبيعة بلدنا وتراثه وشعبه المضياف الدافئ المشاعر. وهذه لن تكون مهمة سهلة، ولكن بالإمكان إنجازها ونحن ملتزمون تماما بذلك.

لقد تغير العالم بصورة هائلة خلال العقود الأخيرة، وهو يتغير الآن بوتيرة أسرع حتى. ونحن جميعا نتوقع أن تحذو الأمم المتحدة حذوه. فإصلاح الأمم المتحدة ليس ضروريا فحسب؛ بل أصبح ضرورة حتمية. وإذا لم نتمكن من الاتفاق والتصرف على هذا الأساس، سيظل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة غير مكتمل.

وأحد الجوانب الهامة للتغيير هو الإصلاح الجاري لنظام تقديم المساعدة الإنمائية. فخلال بضع سنوات، ثبت أن توحيد الأداء إنجاز قيم، وهو يمثل اليوم سبيلا لإجراء إصلاحات أعمق. وإذا كنا نريد زيادة فعالية وتحسين كفاءة مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وعملها بصورة متسقة، وإذا كنا نهدف إلى تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع والحصول على مردود أفضل لأموالنا، فإن توحيد الأداء هو السبيل. وقد تعهدنا بتقديم الدعم وسنواصل القيام بذلك لأننا مقتنعون بأن هذا هو الطريق الصحيح.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حنيف (ماليزيا).

إن الأمم المتحدة تمثل، دون أي شك، واحدة من أهم الهيئات العالمية. وقد انضممنا إليها في منتصف القرن الماضي. لكنها ليست وحدها؛ فبالنسبة لنا، تتمثل هيئة أخرى في الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أهم مشروع سياسي عرفه العالم حتى الآن. ونحن نطمح إلى الانضمام إليه. ونعلم التغييرات التي يتعين علينا إجراؤها، وأنا عازم على إجرائها.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد وجه اهتمامه نحو منطقتنا، ولا سيما بسبب الصراعات السابقة، ينبغي لنا جميعا – نحن الألبان والصرب وأبناء الجبل الأسود والبوسنيين والمقدونيين وجميع شعوب المنطقة الأخرى التي انضمت بالفعل إلى الاتحاد الأوروبي – أن نُبقي أبصارنا متجهة نحو الاتحاد الأوروبي وأن نواصل التركيز عليه في المشاريع ذات الصلة بتنميتنا، وذلك من أجل مستقبل مشترك أفضل وأكثر ازدهارا.

والتعاون الإقليمي، الذي لا يستند إلى مشاريع استراتيجية تخدم الانتعاش الاقتصادي لجميع بلداننا في سياق عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي كمنطقة اقتصادية متطورة، سيكون غير فعال بالمرة.

ليس لدينا الوقت ولا ترف الانخراط في مشاريع غير فعالة تستغرق وقتا طويلا. ولا يمكن لأية دولة من دول المنطقة تحمل مثل هذا الترف. بناء على ذلك، ينبغي أن نحدث زخما جديدا فيالتعاون الإقليمي، عن طريق الجمع بفعالية بين أهداف استراتيجية جنوب شرق أوروبا لعام ٢٠٢٠ ومشاريع برنامج

أوروبا لعام ٢٠٢٠. وينبغي لنا ألا ننسى أن للتعاون الإقليمي الناجح تأثيرا مباشرا على تحقيق معايير الانضمام الاقتصادية. ومما لا شك فيهأن تحقيق هذه المعايير من خلال التعاون الإقليمي المكثف والمثمر ليس بالمهمة السهلة أو البسيطة.

إن رؤيتي فيما يخص ألبانيا هي أيضا رؤية للبلقان من أجل العمل معا، متحدية لتاريخنا المليء بالحروب والنزاعات، حتى وإن كان يمكننا القول بصوت عال وبكل فخر إن تلك حروب ونزاعات قد أصبحت من الماضي. أريد أن أشاطر اقتناعي بأن الاتفاق المهم بين كوسوفو وصربيا قد أرّخ لبداية حقبة جديدة في جنوب شرق أوروبا. وحوار كوسوفو وصربيا، الذي كان عملا شجاعا وحكيما من جانبهما، بتيسير مقدر للغاية من قبل الاتحاد الأوروبي، يحث كل بلد من بلدان المنطقة على بذل جهوده في أشكال تعاون جديدة ومبتكرة.

لا يتميز كل شيء بالسهولة أو الكمال. ولا يزال ثمة عدد قليل من الناس يفكرون هنا وهناك بعقلية الماضي. ولكن الحقيقة الأساسية أن رئيسي الوزراء ثاتشي وداتشيتش قد تحملا مسؤوليتهما القيادية، للمضي ببلديهما في اتجاه المستقبل الذي يستحقه كل منهما. ومن المهم أكثر من أي شيء آخر، في عالم متشابك ومترابط بشكل لم يسبق له مثيل، حيث يرتبط الفضاء والعلاقات وتجري إعادة صياغتها باستمرار، العيش في العصر الجديد، دون إطالة عمر الصراعات والنزعات القومية.

في هذا الصدد، تلتزم ألبانيا بتحقيق السلام والازدهار في المنطقة. لذلك السبب، فهي ملتزمة باستقلال كوسوفو الذي لا رجعة فيه، والذي اعترفت به بالفعل ١٠٤ دول أعضاء. ولذلك السبب، فهي تدعو جميع البلدان التي لم تعترف حتى الآن بكوسوفو للقيام بذلك. وهي لن تساعد كوسوفو وشعبها فحسب، ولكنها ستنضم إلى الذين، من خلال اعترافهم بكوسوفو، قد اضطلعوا بدور هام في تعزيز الأمن والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

وللذين يشككون أقول إن شعب كوسوفو يستحق مثل جميع الشعوب الأخرى التي تتمتع الآن بجمهوريات مستقلة معترف بها تماما، بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة، الاعتراف بسيادته، لا سيما وأنه أثبت، أكثر من أي شعب آخر في المنطقة، التزامه الذي لا جدال فيه بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والحوار والسلام. وبدون هذا الالتزام، سيكون من الصعب جدا بالنسبة لمنطقتنا إحراز تقدم في اتجاه الاندماج في الاتحاد الأوروبي. لكن التزامه واضح وثابت، وظلت المنطقة تحرز تقدما ملحوظا صوب تحقيق هدفها الأهم، المتمثل في تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. لقد انضمت كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي. وننتظر دورنا، كما هو الحال بالنسبة لصربيا وكوسوفو.

ليس لدي أدنى شك في أنه، بشرط استبدال كل بلد من بلدان المنطقة سياسة الانقسام بسياسة التعاون، وشريطة أن نبني قيما ومعتقدات وسياسات مشتركة، بدلا من التشبث بالعداوات القديمة، بوسعنا إظهار مدى تغيرنا، وكيف يمكننا إدخال المزيد من التغييرات اللازمة بسرعة، لنتبوأ مكاننا جنبا إلى جنب مع الآخرين في أسرة الدول الأوروبية الحديثة. ومما لا شك فيه أن الأمر سيستغرق وقتا وسيتطلب مثابرة. وسوف يحظى بتفهم ودعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسوف يحظى بقيادتنا جميعا، وكما تظهر ذلك الممارسات السابقة، والأمثلة الناجحة، فإن ذلك يمكن أن يتحقق.

وهذا التزام جاد للغاية، وأود أن أشير هنا إلى أن عزمنا الثابت هو استكشاف كل إمكانية للشروع في حوار بناء، وإرساء حوار حقيقي وتعزيز التعاون الوثيق في كل جانب ممكن من الجوانب، مع كل بلد من بلدان المنطقة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، صربيا. ودعوا منطقة البلقان، التي اشتهرت لوقت طويل بالحروب وسفك الدماء، تغير من أساليبها، وتغير بالتالي العالم إلى الأفضل.

أتمنى أن يكون في إمكاني،، في هذا البيان المفعم بالأمل، أن أتجنب الحاجة إلى التحدث عن واحدة من أفظع المآسي الإنسانية في عصرنا، التي تتكشف أمام أعيننا منذ سنتين ونصف حتى الآن. وأودت بحياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وتدمر جيلا كاملا، كما أنها جلبت الخراب للبلد. ويشكل الاستخدام مؤخرا للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع جريمة خسيسة ضد الإنسانية، ينبغي ويتعين ألا تظل من دون عقاب.

ولكن حتى مع هذه الصورة القاتمة، كان ثمة بصيص من الأمل. اتخذ مجلس الأمن أخيرا القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يوم أمس، بشأن التخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها، وهو الأمر الذي نرحب به. ويجب الآن تنفيذه سريعا وبالكامل.

عندما قدمت إلى هذا المنبر، إنتابني شعور غير عادي بالمسؤولية المترتبة عن رئاسة بلد من البلدان. وشعرت بسلطة قوى تاريخية سائدة في أرجاء هذا المبنى. وشعرت بالعالم الجديد الذي شكلته، والتحديات التي استجابت لها، والتحديات التي لم تستجب لها، والتحديات التي نسعى بوصفنا مجتمعا دوليا جاهدين لمواجهتها اليوم في عالم مترابط ومعقد أكثر من أي وقت مضى.

لقد كان موضوع ترشيحي هو تحقيق النهضة، ولكننا نعلم جميعا أن العبارات التي تأتي على ألسنتنا خلال الحملة الانتخابية تشكل الجزء السهل. أما الجزء الصعب فيتمثل في تحويل الكلمات إلى أفعال وإجراءات وسياسات ومشاريع تؤدي إلى إحداث التغيير. وأنا واثق، لكنني متواضع بما يكفي لأعلم بأنه لا يمكنني القيام بذلك لوحدي. يتعين علي تعلم الكثير، والأمم المتحدة هي احد الأماكن التي يجد فيها المرء أشخاصا وأفرادا ومجموعات وحكومات يمكنها أن تعلم بخبرة وأن تقود بالقدوة الحسنة.

إننا بحاجة إلى الدعم. ونحن بحاجة إلى شركاء وأصدقاء على استعداد لأن يكونوا جزءا من مسيرتنا الرامية لإحداث التغيير. والنهضة تعني بناء ألبانيا جديدة. ويشكل بناء النهضة التحدي الذي نواجهه. وسيستغرق بعض الوقت. وسوف يستدعي المثابرة. وسيحظى بتفهم ودعم شركائنا وأصدقائنا. وسيحظى أيضا بالقيادة، التي أنا ملتزم بها. ولكنني أعلم بأنه يمكن أن يتحقق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ايدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

خطاب دولة السيد أنطوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطُحب السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مارتي بوتي (أندورا) (تكلم بالكطلانية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): بادىء ذي بدء، أود أن أهنىء رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، السفير جون آش ممثل أنتيغوا وبربودا. ونحن على كامل الاقتناع أنه سيثبت على أمثل وجه قدرة الدول الصغيرة على الاضطلاع بالمسؤوليات المترتبة عن المشاركة في المجتمع الدولي. وإنه لشرف ومسؤولية كبرى أن أخاطب الجمعية باسم إمارة أندورا حكومة وشعبا.

ومما يزيد من شعوري بالتشريف أننا نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لانضمام بلدنا إلى عضوية الأمم المتحدة.

في عام ١٩٩٣، وبإقرار الدستور وانضمامنا إلى الأمم المتحدة، تم الاعتراف رسميا بواقع أندورا القائم منذ ٧٠٠ سنة باعتبارها بلدا سياديا وديمقراطيا لا يتوفر على جيش وظل محايدا – قليل من البلدان يمكن أن تزعم مثل هذا الزعم – في قلب جبال البيريني.

وقد مَكّنَت زيارة الأمين العام إلى بلدنا في نيسان/أبريل بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لدستورنا، من تجديد التزام أندورا مرة أخرى بمبادىء الأمم المتحدة وقيمها. وتلك المبادىء والقيم يجب ألاّ تظل مجرد إعلانات ومواثيق تأسيسية رنانة، بل يجب أن تُتَرجَمَ إلى مزيد من الفعالية في تحسين أحوال الناس المعيشية.

ومن الجدير بالإشارة على نحو خاص إلى تشديد الأمم المتحدة على التنمية في السنوات الأخيرة. وأقصد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمِدت في عام ٢٠٠٠ وسيتعين تقييمها بصورة نهائية بعد عامين. وكان من المناسب على نحو خاص ربط المبادىء الرئيسية للسلام والديمقراطية وتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات وحقوق الإنسان، بالمسائل المحددة على نحو أكبر والبالغة الأهمية، مثل القضاء على الفقر والجوع، وتوفير التعليم للجميع، واستدامة البيئة وحمايتها.

وخلال هذه الدورة للجمعية العامة، ناقشنا، وسنواصل مناقشة، تحديد أهداف جديدة سيتم إدراجها بعد عام ٢٠١٥. لكن يجب ألاّ ننسى أن جميع التقارير تفيد بأننا سنبلغ هذا الموعد بدون أن نكون قد حققنا معظم الأهداف التي وُضِعَت في عام ٢٠٠٠. وعلى مدى الأعوام ال ١٣ الماضية، لم نُحرِزْ أي تقدم يُذْكَرْ فيما يتعلق باستدامة البيئة وحمايتها. فمعدلات وفيات الأطفال آخذة في الازدياد في أشد المناطق والبلدان فقرا. وتحقيق توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ مستحيل تماما، والتقدم صوب الوقاية من الإيدز وتوفير العلاج للمصابين به في البلدان الفقيرة يظل غير كاف. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل يتعين القيام به.

بَيْدَ أنه لن يكون من المنصف أن نشدد على ما لم نقم به فحسب وننسى التقدم الذي أُحْرِزَ في مجالات أخرى. فمنذ عام ٢٠٠٠، خُفِّضْ عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف. ومعدل سكان العالم الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة ارتفعت من ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وتحقق تقدم ملحوظ في مكافحة الملاريا والسل، وهدف الحد من الجوع بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥ يبدو قابلا للتحقيق، مما سيشكل نجاحا كبيرا. وتشيد أندورا بقرار قرن المبادىء الرئيسية للأمم المتحدة بأهداف محددة لحل المشاكل العويصة التي تواجهها البشرية.

ويجب علينا ألاّ نعطي الانطباع بأننا مجرد مجموعة من رؤساء الدول والحكومات يجتمعون في مدينة من مدن ”العالم الأول“، مُحَمّلِينَ بالأقوال الطيبة والنوايا الحسنة، لكنهم عاجزون تماما عندما يتعلق الأمر بحل تلك المشاكل التي تهدد حياة وكرامة ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. ولسوء الطالع، تلك هي الصورة التي أعطيناها عن أنفسنا أحيانا للمجتمع الدولي. ولذلك قلت إننا نشيد بوضع أهداف محددة، وتقييم التقدم المُحْرَزِ صوب الوفاء بها، ومجيئنا هنا لتفسير ذلك التقدم وأوجه القصور.

وآمل أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أكثر طموحا، وأن يكون بمقدورنا تكريس المزيد من الجهود لتحقيقها. والسبب في ذلك هو أن مواطني العالم ينبغي أن يدركوا أن من يَدّعون تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون هم أنفسهم من يسعون إلى الحد من الفقر والجوع ووفيات الأطفال، وتعزيز المساواة الجنسانية وتوفير التعليم للجميع، وهي أهداف بالغة الأهمية.

وما لم نقم بذلك، فإننا قد نجعل المواطنين يعتبرون المؤسسات والأمم المتحدة بعيدة عن حياتهم اليومية ومشاكلهم الحقيقية. والأخطر من ذلك أننا قد نجعل كلمات مثل ”الديمقراطية“ و ”حقوق الإنسان“ و ”القانون الدولي“ بدون معنى.

وقبل عام، بمناسبة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، إستنكرنا الهجوم الذي وقع في مدينة بنغازي وشجبناه. واليوم، بعد ذلك بعام، يجب علينا جميعا أن نشعر بأننا من مواطني نيروبي. يجب علينا أن نقف مع من يندون الإرهاب ويدافعون عن مبادىء الأمم المتحدة. وقبل عام، استخدمنا هذا المنبر لنعرب عن بالغ انشغالنا إزاء الحرب الأهلية في سوريا، لا سيما ما للنزاع من آثار مدمرة على السكان السوريين. وقلنا حينئذ إن النزاع يؤدي بالمجتمع الدولي إلى مأزق فظيع، ألا وهو إيجاد التوازن المناسب بين الحل الدبلوماسي واحترام سيادة القانون. واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، وهو ما نستنكره لأنه يتعارض مع جميع القيم التي تدعمها الجمعية العامة، يضع المجتمع الدولي في سيناريو يتطلب استجابات حازمة وقوية. والاستجابة القوية للحالة بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا، إلى جانب الموقف الواقعي لروسيا، أوجدت الزخم للمضي قدما بحثا عن ذلك التوازن المنصف.

أولاً، مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن الأدلة وتدمير تلك الأسلحة الكيميائية؛ ثانياً، مسألة الاستفادة من تلك الديناميكية ببذل مزيد من الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وذلك يتطلب خطوات جديدة في إطار عملية جنيف. ويجب ألا يغيب عن بالنا البعد الإنساني للنزاع السوري، فهو ليس أولوية فحسب، لكن هناك خسائر فادحة وحالة طوارئ قاسية.

واستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أيضاً أن تشمله ديناميكية بحثنا عن التوازن السليم، القائم على أساس حل الدولتين، بين المطالبة المشروعة للشعب الفلسطيني بدولة مسالمة وديمقراطية ورغبة الإسرائيليين في الحصول على ضمانات لوجودهم وسلامتهم وأمنهم.

وفي كل مرة لا نتمكن من تسوية نزاع، فإننا نعرض المبادئ والقيم التي يقدرها المجتمع الدولي كل التقدير: السلام والأمن والحوار وحقوق الإنسان والديمقراطية، للخطر. وليس من اليسير على المجتمع الدولي دائماً أن يجد سبيلاً منصفاً وناجعاً للاىستجابة، ربما لأننا نستجيب للمشاكل بدلاً من الحيلولة دون وقوعها. ولذلك، أود أن أعود إلى ما ذكرته في مستهل بياني. إننا لا يمكن أن نسمح بأن توضع مبادئ الأمم المتحدة وقيمها في مرتبة دنيا تجعلها مجرد إعلانات عظيمة ليس لها أي أثر إيجابي على حياة الأشخاص. إذ يجب أن يقترن السلام وسيادة القانون والديمقراطية باحترام فعال لحقوق الإنسان وتحسن ملموس في الأحوال المعيشية للأشخاص، ما يعنى انخفاض معدلات الفقر والجوع والمزيد من فرص التعليم والمساواة بين الجنسين. وخطة التنمية الطموحة التي يتم تطبيقها بشكل فعال هي السبيل الأمثل لمنع نشوب النزاعات وضمان السلام والأمن.

وفي بداية بياني، حيث ذكّرت بانضمام أندورا إلى الأمم المتحدة قبل ٢٠ عاماً، أشرت إلى تمتعنا بالسلام في بلدنا على مدار أكثر من سبعة قرون، وهذه نقطة وثيقة الصلة بالموضوع لا بد أن أذكرها في هذا المحفل. وأنا على ثقة بأن ممثلي أندورا الآخرين قد أشاروا إلى هذه النقطة. ونحن فخورون بالتاريخ السلمي لبلدنا، وإن كنا ندرك أيضاً أن أندورا، الدولة الصغيرة، ما كان لها أن تتمتع بالسلام لأكثر من ٧٠٠ عام لو كانت هناك أي مظاهر إجحاف كبيرة بين سكانها أو لو لم تكن قوانينها عادلة أو لو كان الطغيان هو السائد فيها عوضاً عن النظام البرلماني، فلا يمكن أن يكون هناك سلام بلا عدل في أندورا أو أي مكان آخر.

وكل الحضور هنا اليوم، وكل من تكلموا من هذه المنصة على مدار هذا الأسبوع، كلنا ملزمون بكفالة السلام والعدل والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للتراعات. يجب أن تترافق كل المبادئ والقيم التي نلتزم بها التزاماً راسخا. إنه طريق طويل وصعب، ولكنه الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله إيجاد عالم أفضل.

وبالإشارة إلى ما قاله الرئيس أوباما قبل أيام قليلة (انظر A/68/PV.5)، من البديهي أننا نعيش في عالم من الخيارات غير الكاملة. ويجب ألا تستخدم هذه الصعوبة كذريعة لتقاعسنا عن العمل. وكما قال الرئيس أولاند من هذه المنصة نفسها (انظر A/68/PV.5)، فإن على الأمم المتحدة تقع مسؤولية العمل وأن أسوأ قرار هو عدم القيام بأي عمل على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة بلدية أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنتوني ماريتي بيتيت، رئيس حكومة بلدية أندورا، من المنصة.

بيان داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بدولة داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد عبد الرزاق (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة رئيس الجمعية العامة على انتخابه. مؤكداً له تعاون ماليزيا ودعمها الكاملين في سعيه من أجل قضية السلام والرخاء.

قبل ثلاثة أعوام، وقفت أمام الجمعية العامة ودعوت إلى حركة عالمية للمعتدلين (انظر A/65/PV.19). وكانت تلك دعوة لرفض التطرف بكل أشكاله، لأن الانقسام الحقيقي ليس بين الشرق والغرب، أو بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، أو بين المسلمين والمسيحيين واليهود. وإنما هو بين المعتدلين والمتطرفين من كل الأديان.

لقد تغير الكثير منذ عام ٢٠١٠، عندما بدأ تيار الاحتجاج ودعوات الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن حرارة الربيع العربي، طرحت أسئلة جديدة بشأن وتيرة التغير الديمقراطي، ودور الإسلام في السياسة، والحاجة إلى تنمية أكثر شمولاً.

غير أن البحث عن إجابات لهذه الأسئلة توقف. فقد تساقطت الأنظمة الاستبدادية، واجتاحت موجة التغيير السياسي الحكومات، وحاول المتطرفون ملء ذلك الفراغ. وبدافع الأيديولوجية والتوجهات السياسية والدين، وبدلاً من الاجتهاد لتحقيق التنمية، فقد لجأوا إلى العنف، تلك الممارسة غير المقدسة. وامتدت التراعات عبر الحدود فأيقظت التوترات القديمة وأثارت توترات جديدة. وفي شتى أنحاء العالم، يودي التطرف بحياة الكثيرين ويسحق الفرص. وهذا يؤثر علينا جميعا، إلا أن شعباً واحداً ينتمي إلى دين واحد هو من يعاني الأمرين. وأعتقد أن الخطر الأكبر على المسلمين اليوم لا يأتي من العالم الخارجي، بل من الداخل.

إن الصراع بين السنة والشيعة يهدد أرواح ملايين المسلمين وسبل معيشتهم. وديننا، الذي يقوم على السلام والتسامح، يتعرض للتشويه الآن على يد المتطرفين الذين ينشرون حججاً كاذبة لبث الفرقة وتبرير العنف. وفي أنحاء

العالم الإسلامي، يتستر المتطرفون في تنفيذ مخططاتهم الضارة خلف ستار الدين، فيقسمون الأسر ويمزقون البلدان والأمة. ومع وقوع كل كارثة جديدة، تصبح الجروح أشد عمقاً ويبدو السلام أبعد منالاً.

وهذا الأثر المقيت للتطرف لا يمكن مجابهته بسهولة، إلا أننا لسنا عديمي الحيلة إلى هذا الحد. وأعتقد أن الاعتدال في الدين وفي العملية السياسية يمكن أن يحد من الخسائر في الأرواح والحرية في العالم الإسلامي.

وفيما وراء ذلك العنف المأساوي تدور معركة بشأن مستقبل الإسلام. ولا يزال بوسعنا الإمساك بزمام الأمور إذا عمدنا إلى تكرار التأكيد على التزامنا بنهج الاعتدال وحل المشاكل السياسية التي تسبب حالة عدم الاستقرار. وحينئذ يمكننا تهميش المتطرفين والمضي قدما نحو تحقيق السلام والوئام والعدالة.

وقد شهد المسلمون في جميع أنحاء العالم بشيء من القنوط تلك الصراعات التي مزقت أوصال بعض أعرق مجتمعاتنا المحلية. وقلّما واجهت الأمة الإسلامية في تاريخها الطويل معدلات من العنف بهذه السعة. وقد حقّ أن تتجه أنظار العالم الآن إلى سوريا. وتوصّل محققو الأمم المتحدة إلى أن أوار الحرب يشتد على أسس عرقية ودينية وأن الحرب تزداد طائفية. وبات ذلك الصراع الذي بدأ باحتجاجات مناهضة للحكومة يهدد الآن بالتحول إلى حرب تدفع نحو التطهير العرقي.

وعقب مشاركة مقاتلين من حزب الله في الحرب الدائرة على الأرض السورية، فقد أصبح لبنان أيضا مهددا بانتقال الصراع إليه. ففي الشهر الماضي وبعد مقتل العشرات بواسطة سيارات مفخخة في بيروت، لقي ٤٢ شخصا حتفهم في انفجارات نفذت خارج المساجد السنية. ويستمر انقسام المجتمعات المحلية على أسس دينية في حين يواصل دعاة التشدد تأجيج نيران الفتنة والعنف بين المسلمين السنة والشيعة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في العراق تزداد تفاقما جراء سعي الجماعات السنية المتطرفة والميليشيات الشيعية إلى إحكام سيطرتها على زمام الأمور. فقد قتل ما يقارب ٣٠٠٠ شخص خلال الأشهر الأربعة الماضية. وفي الأسبوع الماضي وحده تم تفجير ثلاثة مواكب لتشييع الموتى في بغداد. وفي الوقت نفسه مزقت التفجيرات أجساد النساء والأطفال أشلاء أثناء الحداد على المتوفين. وفي هذه المرة أيضا لا يزال العنف مستعرا بين السنة والشيعة. وفي إحدى البلدات العراقية قتل أربعة أطفال ينتمون إلى أسرة شيعية طعنا بالسكاكين. وفي بلدة أخرى بنى السكان المحليون جدارا واقيا يحميهم من تفجيرات محتملة من جيرانهم الذين كانت تربطهم بهم علاقات جوار امتدت عشرات السنين. وفي الوقت نفسه تزداد وتيرة التشريد القسري للسكان.

وفي باكستان دمرت عمليات القصف مدينة كويتا وأسفرت عن مقتل المئات من الأشخاص. وامتدت الهجمات الانتقامية إلى مدينة لاهور، في حين تم تفجير القنابل في مدينة كراتشي. وفي آب/أغسطس انقض مقاتلون على حافلات الركاب وعمدوا إلى تقسيم الركاب على أساس عقائدي، وقتل الركاب الذين أخطأوا الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم.

ووراء كل واحد من هذه الصراعات سبب معيّن غير أنها تسير جميعا في طريق مظلم معلوم: ذلك أن دعاة التشدد والجماعات المقاتلة لا تنفك عن تحويل الصراعات الأهلية إلى حروب دينية على نطاق واسع مستقوية في ذلك بالفشل السياسي. ومع ذلك، فإن الدعوة إلى هذا النوع من العنف تتنافى تماما مع العقيدة الإسلامية. فالقرآن الكريم لا يشجب الانتحار والحروب العدوانية الجائرة وأخذ القصاص بالقوة فحسب، بل يوضح رغبة النبي في أن يعيش المسلمون في سلام

بعضهم مع بعض ومع جيرانهم أيضا على نحو ما ورد في قوله عزّ وجل: ”وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله“ (سورة الأنفال، الآية ٦١) وقوله تعالى”... من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا“ (سورة المائدة، الآية ٣٢). ويقول عز وجل ”لا إكراه في الدين“ (سورة البقرة، الآية ٢٥٦).

وليس ثمة ما يثير الاستغراب من أن الفظائع التي ترتكب باسم الدين الإسلامي الحنيف لا قوام لها في العقيدة. ومن بين الأهداف الستة الواردة في إطار الشريعة الإسلامية، تأتي أولا وقبل كل شيء حماية النفس البشرية والحفاظ عليها. ومع ذلك، لا تُغل يدُ المتطرفين عن القتل وسفك الدماء حتى خلال شهر رمضان – وهو الشهر الحرام لجميع المسلمين – الذي ينقطع فيه المسلمون للتعبد والتفاني والتراحم. فقد قتل ما يزيد على ٤٠٠ ٤ شخص في سوريا في شهر رمضان هذا. وقتل ٣٧١ آخرون في العراق و ١٢٠ شخصا في باكستان أيضا. وهذا عبء تئن تحت وطأته ظهورنا ولم نعد نحتمله. وقد حان الوقت لوضع حد للقتل. وهذا أوان التركيز عوضا عن ذلك على وضع خطة مشتركة من أجل تحقيق السلام والرخاء.

وهناك أمران بوسعنا القيام بهما. وأرى في المقام الأول، أنه ينبغي أن تتحد إرادة المسلمين المحبين للسلام – وهؤلاء يشكلون الغالبية العظمى من المسلمين – ضد المتطرفين الذين يستخدمون الدين ذريعة لارتكاب أعمال العنف. وفي الوسطية – أي ممارسة الاعتدال – خير معين لنا في القيام بذلك. وكما ورد في القرآن الكريم ”وكذلك جعلناكم أمة وسطا“ (سورة البقرة، الآية ١٤٣). ويشكل هذا المفهوم القائم على التوازن والاعتدال وتحقيق العدل الاجتماعي في إطار عقيدتنا مبدأ أساسيا من مبادئ الإسلام. وهو يطالبنا أيضا بالتمسك بالمبادئ التي أرساها النبي محمد عليه أفضل السلام في ميثاق المدينة.

وعليه، فإن مهمتنا تكمن في استعادة المكانة السامية لعقيدتنا عبر الإفصاح عن الطابع الحقيقي للإسلام، بوصفه دينا للسلام والاعتدال والتسامح. وعلينا الإفصاح عن تلك الرسالة بوضوح كي يقف كل من يستمع إليها بحزم ضد تلك الأقلية التي تستغل الإسلام ذريعة لنشر العنف وتحقيق الغايات الجائرة. وينبغي ألا نخطئ فهم الاعتدال على أنه ركون إلى الضعف. ذلك أن مواجهة الذين يدعون إلى العنف جنبا إلى جنب مع الدعوة إلى السكينة في الوقت نفسه ليس علامة على الضعف بل دليلا على القوة. وينبغي أن يجهر الزعماء المسلمون بآرائهم وأن يدينوا هذا النوع من العنف كي لا يفهم صمتهم على أنه خضوع وتواطؤ مع العنف.

ويمكن أن يمارس الاعتدال على الصعيد الوطني، كما هو الحال في ماليزيا، إذ جنحنا إلى شمول الجميع والاحترام المتبادل وتعزيز الروابط بين مختلف الطوائف والأديان. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التزامها بمبادئ الاعتدال، ليس في سياق الدين فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستقر.

ويمكن أن يوجّه الاعتدال أيضا السياسات العامة على الصعيد الإقليمي. فهو في صميم الجهود التي تبذلها ماليزيا من أجل تحقيق السلام في جنوب الفلبين وجنوبي تايلند المضطرب. وقد التزمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا – التي أقرت مبادرة الحركة العالمية للمعتدلين – باتباع نهج التسوية السلمية وعدم استخدام القوة في حل المنازعات الإقليمية.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن يوجه الاعتدال أيضا نهجنا إزاء التحديات العالمية الكبرى في عصرنا: التطرف العنيف، وتحقيق التنمية المستدامة والنمو القائم على تحقيق العدالة.

ثانيا، ينبغي لنا أن نقدم كل دعمنا لحل جميع المشاكل السياسية التي تزيد من حدة التوترات في العالم الإسلامي، ابتداء من سوريا. ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على الحاجة

الماسة إلى عملية سياسية شاملة بقيادة سورية. وتعارض ماليزيا أي إجراء انفرادي لحل الصراع. ويجب أن تتحد إرادة جميع الأطراف بغية التوصل إلى تسوية سياسية. ونرحب في هذا الصدد بالاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة وروسيا الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة، وندين دون تحفظ استخدام الأسلحة الكيميائية، وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده الرامية إلى استكشاف جميع الخيارات الدبلوماسية المؤدية إلى تحقيق السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويجب علينا أيضا التحلي بالرؤية والإرادة السياسية اللازمتين للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. ويحدونا أمل كبير في إحراز التقدم نحو إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وأن تواصل الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجموعة الرباعية الاضطلاع بدورهم بصفتهم وسيطا نزيها في هذه العملية. ولا سبيل إلى تحقيق التنمية والكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني إلا بإحلال السلام.

وأخيرا، ينبغي أن نواصل التركيز على بناء مجتمعات أقوى وأكثر رخاء تقوم على أساس سيادة القانون والممارسة الديمقراطية. وقد أكدت أحداث الربيع العربي على أن العالم الإسلامي ينادي بالتغيير. ويجب على الحكومات الاستجابة لذلك النداء.

ويجب أن نوفر حكما رشيدا لمحاربة الفساد، وإيجاد فرص عمل بغية التصدي للفقر، وتحقيق النمو المستدام الذي يبني عالما من الفرص لمواطنينا. ويجب أن ننشئ الاقتصادات التي تمكّن الناس من الوفاء بتطلعاتهم الخاصة، لا تطلعات المتطرفين.

وبالعمل على حل أكثر مشاكلنا السياسية صعوبة، يمكننا وضع حد للمعاناة الحالية في سوريا وفي فلسطين وفي العالم بنطاقه الأوسع. ومن خلال الالتزام بقضية الاعتدال، يمكن للمسلمين أن يضمنوا شيئا أكبر. يمكننا استعادة ديننا، واختيار الوئام وقبول الآخر بدلا من الانقسام والصراع، ويمكننا نشر رؤية الإسلام كما يفهمها المسلمون حول العالم – كدين يدعو إلى السلام والتسامح والاعتدال.

وفي الشهر الماضي عندما هاجم مسلحون تلك الحافلات في باكستان، ثمة طالب سني يبلغ من العمر ١٩ عاما يدعى غلام مصطفى انتصر لهذه الرؤية. فقد قال وهو يواجه المسلحين السنّة، إن قتل الشيعة كان خطأ. قُتل غلام رميا بالرصاص، لكن حياته لم تذهب سدى. ومع توجيه البنادق إلى رؤوس السنّة الموجودين على متن الحافلة، رفضوا تحديد الركاب الشيعة الذين أراد المسلحون قتلهم. وفي تحديهم هذا، نرى المقياس الحقيقي للشجاعة، والاختبار الحقيقي للإيمان. إنهم اختاروا الوقوف مع إخوانهم وأخواتهم ولو تحت ضغط لا يمكن تصوره، وفي مواجهة أكبر تهديد ممكن. اختاروا الوحدة بدلا من الانقسام. ويجب أن نستجمع الإرادة للقيام بالعمل نفسه في مواجهة الضغوط التي لا يمكن تصورها وأكبر الأخطار الممكنة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

خطاب السيد خيل راج ريجمي، رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد خيل راج ريجمي، رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد خيل راج ريجمي، رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ريجمي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ رئيس الجمعية العامة بمناسبة انتخابه خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. إن لي ملء الثقة بأنه سيوجه مداولات الجمعية نحو إحراز نتائج مثمرة، وأؤكد له تعاوننا الكامل معه في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص شكري إلى الرئيس المنتهية ولايته، السيد فوك جيريميتش، على ترأسه الجمعية في دورتها السابعة والستين بنجاح. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام بان كي – مون على قيادته البارعة والمثالية وتقاريره الممتازة عن المسائل المعروضة على الجمعية.

إنني أحمل معي رسالة مفعمة بالسلام وعدم العنف من لومبيني، مسقط رأس غاوتاما بوذا، رسول السلام، ومفعمة بالتحيات وأطيب التمنيات من نيبال حكومة وشعبا. إن نيبال تؤمن إيمانا راسخا بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاقها. وتؤيد نيبال مركزية الأمم المتحدة وعدم إمكانية الاستغناء عنها لتحقيق السلام، والأمن، والتنمية، وحرية الإنسان على الصعيد العالمي، فضلا عن دورها في تعزيز تعددية الأطراف، وتلبية احتياجات عصرنا.

ومن قبيل السخرية أنه يتعين على ثمن سكان العالم أن يعيشوا بدون ما يكفيهم من غذاء في حين يتم استهلاك ١٥٠ في المائة من قدرة الأرض على التجدد سنويا، وأن قرابة بليون نسمة سوف يضطرون إلى العيش في حالة من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى هذا السيناريو غير المنصف وغير العادل، يصعب على المرء أن يتصور الاستدامة العالمية من دون نظام للنمو الاقتصادي والتنمية يكفل تقدّم الناس ورفاههم على هذا الكوكب بطريقة منصفة وشاملة وحكيمة. ويصعب علينا تحقيق التنمية المستدامة عندما يُسمح باستمرار تفشي الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ودوامة التدهور البيئي.

وتعلق نيبال أهمية كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقا كاملا. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أظهرت بلداننا الحكمة في دفع الأهداف الإنمائية للألفية قدما بقوة أكبر من خلال وضع أهداف إنمائية مستدامة قابلة للتطبيق عالميا. ويذكّرنا تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأن هناك حاجة إلى البناء على أسس الأهداف الإنمائية للألفية، دون أن يتخلف أحد في جهود التنمية العالمية. ومن الواضح أن أي خطة جديدة للتنمية لا تحتفظ بالقضاء على الفقر المدقع في مركز الصدارة تفقد روح الاستدامة. لذلك، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى توجيه الجهود المتضافرة صوب إنجاز المهام التي لم تنجز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قبل الشروع في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأي أهداف إنمائية مستدامة لاحقا.

ولقد حدد الفريق الرفيع المستوى رؤية تشكيل مصير مشترك للمجتمع العالمي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والتقدم البشري، والتنمية المستدامة. ويتعين ترجمة هذه الرؤية الجماعية إلى إجراءات ملموسة مع أهداف وغايات يمكن تحقيقها وقياسها عالميا ومحليا، بالاستناد إلى مبادئ ريو.

ونؤكد الحاجة إلى بث الحياة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة والاستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن نراعي تطبيقها على

الصعيد العالمي، من ناحية، والظروف والأولويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، من جهة أخرى. ونعتقد أن جميع العمليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تتوافق مع هذه الجوانب الأساسية، وبخاصة لصالح البلدان والمجتمعات الفقيرة والمهمشة. وتشارك نيبال مشاركة بناءة في مجال إدماج شواغل أقل البلدان نموا في خطة التنمية العالمية الجديدة.

وفي حين لا يوجد بلد بمنأى عن آثار تغير المناخ التي لا تحمد عقباها، فإن بلدانا مثل نيبال يتعين أن تتحمل العبء الأكبر منها على نحو غير متناسب، في تناقض صارخ تجاه اسهامها الزهيد في انبعاثات غازات الدفيئة. ونيبال هي خامس أضعف بلد من حيث تحمّل مخاطر تغير المناخ. وأخطار الكوارث المتعددة بنسب ساحقة والضعف المتزايد الذي يتعين أن نواجهه يهددان أيضا نظمنا الإيكولوجية الجبلية الهشة وتنوعنا الرائع، فضلا عن الارواح وسبل كسب الرزق والتراث في نيبال.

ونرحب بالتفاهم الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الدوحة بشأن وضع جدول زمني ثابت لاعتماد اتفاق عالمي للمناخ، خلال الدورة الثامنة عشرة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وندعو الجميع للتبكير باختتام مفاوضات تغير المناخ، بالتزامات ملزمة للحد من الانبعاثات وتمويل مضمون، وميسور ويمكن التنبؤ به ويسهل الحصول عليه للبلدان الأكثر ضعفا، مثل نيبال، لتتمكن من سرعة تنفيذ التدابير المناسبة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها.

وتواجه أقل البلدان نموا قيودا هيكلية قاسية وأوجه ضعف متعددة وهي الأبعد عن المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والغايات الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وقد حدد برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١٠-٢٠١١ (A/CONF.219/3/Rev.1) ثمانية مجالات ذات أولوية يتعين تنفيذها من أجل التغلب على تلك المعوقات وتمكين نصف أقل البلدان نموا من الارتقاء من ذلك المركز بحلول العام ٢٠٢٠. بيد أنه، من أجل تحقيق هذا الهدف العاجل والطموح، يجب تهيئة بيئات تمكينية خارجية وداخلية من خلال تضافر جهود أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية. ويعد دمج أولويات برنامج العمل في جميع خططنا وبرامجنا ذات الصلة وفي الخطاب الحالي الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ في الأمم المتحدة ضروريا بغية تحقيق تلك الغاية.

وقد وضعت نيبال لنفسها هدف رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢. وتلتزم الحكومة بالسعي لتحقيق ذلك الهدف من خلال تعميم المجالات ذات الأولوية المحددة دوليا. وأطالب بشراكات حقيقية وتعزيز التعاون في الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال والسريع لبرنامج عمل اسطنبول وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مع آليات التمويل الكافية التي يمكن التنبؤ بها من أجل أن يصبح هدفنا حقيقة واقعة.

إن قدرة نيبال على الاستفادة من النمو الناتج عن التجارة مكبلة بمشكلة هيكلية فرضتها التكاليف المرتفعة للنقل العابر الذي يفرضه طابعها غير الساحلي. إذ يحد بعدنا عن الأسواق والتهميش وعدم الادماج في السلاسل القيمية الإقليمية والعالمية من القدرة التنافسية لتجارتنا وجاذبيتنا بوصفنا وجهة استثمارية. وبالرغم من التقدم الهائل في التكنولوجيا والابتكار الذي استفادت منه التجارة العالمية، لا تزال نيبال حتى الآن تحاول اللحاق بركب ذلك الاتجاه، نظرا لافتقارها إلى وسائل النقل الأساسية والهياكل الأساسية للتجارة التي تيسر التجارة.

ونتطلع إلى عملية استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإلى

صياغة خطة عمل جديدة تمكن من معالجة الشواغل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية وتطلعاتها الإنمائية.

ولا تزال أقل البلدان نموا في انتظار النتائج التي ستسفر عنها جولة الدوحة الإنمائية والتنفيذ الكامل لقرارات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ والاجتماعات التي ستعقبه. وتمثل تسعة وأربعون بلدا من أقل البلدان نموا أقل من واحد في المائة من التجارة العالمية. وأكد الاستعراض العالمي المعني بالمعونة لصالح التجارة الذي عقد مؤخرا قدرته على تقديم الخدمات وأشار إلى أنه جنبا إلى جنب مع الإطار المتكامل المعزز بوصفه وسيلة، يساعد على معالجة قيود جانب العرض، وتعزيز القدرة الإنتاجية وتشجيع التنوع الاقتصادي. وسنشارك في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي في كانون الأول/ديسمبر، على أن يتوقع أن يجري معالجة فعالة للقضايا الأساسية لأقل البلدان نموا – ألا وهي التنفيذ الكامل لأحكام الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، واعتماد قواعد بسيطة ومرنة تفضيلية للمنشأ وتفعيل التنازل عن الخدمة لأقل البلدان نموا.

ويجب معالجة أوجه القصور الهيكلية وافتقار العولمة إلى الديمقراطية بجعلها أكثر شمولا واستجابة لاحتياجات الفقراء والمهمشين في جميع أنحاء العالم. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام للهجرة الدولية واحتمال إسهامها في تطوير بلدان المقصد والمنشأ، وكفالة عدالة العولمة أيضا تجاه البلايين في الجنوب. إن الهجرة الدولية مسألة إنمائية شاملة تحظى باهتمام مشترك.

وتكتسي الهجرة أهمية في جميع أنحاء العالم، ولكنها أكثر أهمية في بلدان مثل نيبال، حيث يهاجر كل يوم ما يقرب من ١ ٥٠٠ شخص للعمل بالخارج. في حين تشكل التحويلات ما يقرب من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نيبال، وتسد العمالة المهاجرة النيبالية الثغرات في سوق العمل وتسهم بشكل كبير في رفاه الشعب والتنمية الاقتصادية في بلدان مقصدهم. ومن الأهمية البالغة بمكان الحفاظ على القيم الإنسانية والكرامة في مركز الإدارة والحكم المعني بالهجرة. وكذلك من الضروري تحديد أدوار بلدان المنشأ، والعبور والمقصد ومسؤوليتها من أجل كفالة الحقوق الأساسية للسكان المهاجرين وإظهار الاحترام لما أسهموا به في التنمية.

وأصبحت أنماط التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر أهمية من أي وقت مضى لصياغة خطة تنمية شاملة تكفل سيادة المساواة والعدالة في العالم. فمن الأهمية بمكان أن يحرز الشمال تقدما بشأن التزاماته بالموارد إلى الجنوب النامي. وبالمثل، ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الخبرة في مجال التنمية ونقل التكنولوجيا، ومن خلال استغلال أوجه التضافر والتكامل الكامنة في تطوير مرافق التجارة والاستثمار والهياكل الأساسية وإدماجها.

ونرى أن بيئة تنعم بالسلام والأمن الدائمين، تفضي إلى التنمية التي محورها الناس، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعزيز تعددية الأطراف، وهو ما يعد قريبا من المثل العليا لحركة عدم الانحياز. وتضطلع حركة عدم الانحياز، بوصفها منتدى متعدد الأطراف متميز وصوت أخلاقي في العالم النامي، بدور أكبر في تعزيز السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة وخارجها. ونعتقد أنه ينبغي أن تتابع حركة عدم الانحياز مسائل إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، التي تشكل السياسات العالمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، والهيكل المالي على وجه الخصوص، من أجل جعلها أكثر شمولية واستجابة لاحتياجات العالم النامي.

وتكرر نيبال دعوتها إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل – البيولوجية والكيميائية والإشعاعية والنووية – بطريقة محددة زمنيا. يجب أن تقترن جهودنا الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل بجهود رامية إلى

تحقيق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتدعم نيبال، بوصفها البلد المضيف لهذا العام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في كاتماندو، تعزيز المبادرات الإقليمية الرامية إلى إرساء السلام من خلال الحوار والتثقيف والتوعية، وتدعم اتخاذ تدابير بناء الثقة اللاحقة. وتؤيد نيبال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة وإبقاء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعيدا عن متناول الأيدي غير المشروعة. إن معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤باء) إنجاز بارز لهذا العام.

وتدين نيبال بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، المرتكب في أي مكان في العالم تحت أي ذريعة.

وقلوبنا مع ضحايا الإرهاب في كينيا وباكستان مؤخرا، التي لن تؤدي إلاّ إلى توطيد عزمنا على مكافحة التهديد. وإننا ندعو إلى الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لمكافحة هذه الجريمة البشعة ضد الإنسانية.

إنّ نيبال، بصفتها بلدا خارجا من النزاع، تؤكد أهمية معالجة مسائل الاستبعاد والتمييز والغُبْن والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، كما تدعم ترسيخ سيادة القانون على المستوى الوطني فضلا عن المستوى الدولي.

ويساور نيبال القلق بشأن العملية السلمية المستنبَطة الطويلة في الشرق الأوسط. فنحن متأخرون في الوفاء بالتزامنا بحل شامل ودائم وحكيم للمشكلة. وإننا ندعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، وحلا يمكّن إسرائيل وفلسطين من العيش بصفتهما جارتين ضمن حدود آمنة ودولية معترَف بها.

إنّ الحالة في سوريا مصدر قلق لنا جميعا، نظرا للنزاع العنيف وما يصاحبه من مأساة إنسانية واسعة النطاق بشكل رئيسي. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ييسِّر تخفيف حدّة التوترات والمواجهة عبْر الدبلوماسية والحوار سعيا إلى حل سياسي سلمي ودائم. وإننا نُدين الاستخدام مؤخرا للأسلحة الكيميائية في سوريا وندعو إلى التدمير التام لمخزونات الأسلحة الكيميائية في جميع بقاع العالم.

وإنني أؤكد موقف بلدي المبدئي بأنّ الحصار الطويل على كوبا غير مبرَّر ولا بدّ من إنهائه فورا وبدون شروط.

وتدعم نيبال التوحيد المبكّر والسلمي لشبه الجزيرة الكورية عبْر الحوار والمفاوضات بالاستناد إلى إرادة الشعب الكوري.

وغنيّ عن القول إنّ جعْل النساء شريكات في جميع الجهود من أجل السلام والأمن والتنمية على المستويات كافة، ومعاملتهنّ بالتساوي بدون تمييز، وضمان حماية حقوقهن الأساسية في إطلاق العنان لإمكاناتهنّ، لها تأثيرات إيجابية للنهوض بالمجتمع بأسره. وعلاوة على ذلك، إنّ ترشيد النساء وتمكينهنّ عبْر وصولهنّ إلى السلطة والموارد الإنتاجية، يسهمان إسهاما مباشرا في التنمية الشاملة. وفي نيبال، تضمن الأحكام الدستورية والتشريعية والمؤسسية حقوقا متساوية للنساء ومشاركتهنّ ومساهمتهنّ المفيدة في المجتمع، بالتركيز على بناء القدرات، والتعزيز المؤسسي، والحماية القانونية والتمكين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وإننا متمسِّكون بالتزاماتنا وواجباتنا الوطنية والإقليمية والدولية تجاه حقوق الإنسان، على الرغم من مرحلتنا الانتقالية السياسية الطويلة، والمستوى المتدني للنمو الاقتصادي والقيود على القدرات. فالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية يعزِّز كل منها الآخر ويؤثر على مشاركة الشعب المتواصلة في الحوكمة وعملية التنمية الشاملة. وتسعى اللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان وعدة مؤسسات معنية أخرى إلى حماية حقوق الإنسان لشعبنا. ونحن ندعم قدراتها المؤسسية على الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية والقانونية، بما يشمل ضمان حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات. والخطة والسياسات والبرامج الوطنية الراهنة للحكومة موجَّهة نحو تمكين جميع الأشخاص، بصرف النظر عن الطبقة والعقيدة والجنس والعِرق، والشروع في مسار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة والمنصفة والمتكافئة والعادلة للجميع، انسجاما مع التزامات البلد الوطنية والدولية.

إن نيبال عضو مؤسس في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعضو في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات، التي نشارك من خلالها في تعزيز تآزر الجهود الجماعية في عدة مجالات من التعاون الإقليمي، بما يشمل الحدّ من الفقر، وتوسيع التجارة وتعزيز الاستثمار وتحسين الموصولية والنهوض الاجتماعي الاقتصادي. وترتبط نيبال ارتباطا بنّاء بترتيبات مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات من أجل السلام والازدهار على المستوى الإقليمي وبالأمم المتحدة على المستوى العالمي.

ويتطلع وفد بلدي إلى الأمم المتحدة بصفتها مستودع آمالنا ومؤيدا حقيقيا للقيم العالمية من السلام والعدالة والمساواة والحرية وكرامة الإنسان. ونظرا إلى أنّ ولاية الأمم المتحدة وهياكلها أُسِّست قبل نحو سبعة عقود، فقد كان إصلاحها عملية متواصلة هدفها تلبية الاحتياجات المتنامية للأوقات المتغيرة. وهناك شواغل متزايدة حيال ضرورة جعْل هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أكثر ديمقراطية وقابلية للمساءلة واستقرارا ماليا واستجابة للجميع، لأنّ قراراتها تسود عبْر الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية للدول القومية.

وتدعم نيبال إعادة هندسة هذه المؤسسات في الوقت المناسب بغية ضمان تمثيل البلدان النامية في صنع قراراتها.

وتعتقد نيبال أنّه ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يجسِّد التغييرات في الوقائع السياسية والاقتصادية المعاصرة. وينبغي له أن يكون أكثر تمثيلا في تكوينه، وشفافا في تسيير أعماله، وديمقراطيا في طابعه، ومتوازنا بين الشمال والجنوب، وأن يكون فوق ذلك كله قادرا على اتخاذ إجراء سريع حين يكون السلام مهددا.

وطوال أكثر من ستة عقود حتى الآن، أسهمت نيبال بثبات في أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما عبْر بعثات حفظ السلام في العالم قاطبة، بما يشمل الحالات الأكثر إثارة للتحدي. فقد خدم حتى الآن ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ عنصر من حفَظة السلام بكفاءة مهنية متميزة، وقدّم ٦٣ جنديا أرواحهم الغالية تلبية لنداء الواجب.

إنّ بلدي نيبال يقف عند مرحلة دقيقة للانتقال بعملية السلام إلى خاتمة منطقية وإضفاء الطابع المؤسسي على المكتسبات في الحقوق الديمقراطية للشعب، التي جاءت عبْر التحركات والنضالات المتواصلة المختلفة التي نُفِّذت على مدى عقود. وقد حظيت عملية السلام التي يدفعها ويملكها البلد بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذي نعرب له عن تقديرنا العميق.

والجمعية التأسيسية الأولى، المنتخَبة عبْر العملية الديمقراطية في عام ٢٠٠٨، انتهت صلاحيتها في أيار/مايو، ٢٠١٢ بدون إتمام ولايتها المتمثلة بإعداد دستور شامل. وغداة حلّ تلك الجمعية، لم تتمكّن محاولات تشكيل حكومة توافقية، بصدارة قادة الأحزاب السياسية، من الالتئام في غياب توافق آراء عام، حتى بعد سلسلة من المساعي عبْر الحوار والمفاوضات. وبدأ البلد بالانزلاق إلى الغموض السياسي في غياب اليقين بأنّ انتخابات ستُعقد، وبدا المزيد من التعقيدات وشيكا.

وللتغلُّب على هذه الحالة، استرشدت الأحزاب السياسية الرئيسية بحكمتها الجماعية لإيجاد مخرج بديل أدّى إلى تشكيل حكومة غير سياسية ومحايدة، بقيادة رئيس القضاة، بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها لجمعية تأسيسية جديدة. وبالنظر إلى متطلبات الحالة بتشكيل جمعية تأسيسية من شأنها أن تعمل بصفتها مؤسسة محورية من أجل توازن القوة، كان عليّ أن أقبل المسؤولية لما فيه المصلحة الأوسع للدولة والشعب، وبصفتي مواطنا مسؤولاً.

لقد قمنا بالتحضيرات اللازمة لعقد الانتخابات في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وما برحنا نسعى كل ما بوسعنا للاستماع إلى الأطراف المعترضة وإشراكها في الانتخابات من خلال العملية السياسية. ما من بديل للانتخابات لإعادة تنشيط العملية الديمقراطية وضمان الاستقرار السياسي. ستوفر الانتخابات تفويضا من الشعب لصياغة دستور، والنهوض بالحقوق المدنية والسياسية، وضمان سيادة الشعب في عملية صنع القرار فيما يتعلق بشؤون الدولة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية التعددية والفيدرالية والنظام الجمهوري. وستؤدي الانتخابات دورا محوريا في إنجاز المهام المتبقية من عملية السلام. إن تسوية القضايا السياسية من خلال العملية الديمقراطية ضمان للاستقرار السياسي، وفي نهاية المطاف، سوف تفتح آفاقاً أمام تنمية اقتصادية عريضة القاعدة، وهي تنمية يتوق لها الشعب منذ فترة طويلة. أعرب عن خالص شكري للمجتمع الدولي على الدعم المعنوي المقدم للانتخابات، وأود أن أعرب عن شعورنا بمدى أهمية بادرة حسن النية تلك بالنسبة إلينا.

تولى الرئيس الرئاسة.

لدي أمل وإيمان أنه بفضل استمرار التفاهم والدعم والمساعدة من جانب جميع أصدقا نيبال، سنتمكن من تجاوز عملية الانتقال السياسي التي طال أمدها، والتركيز على توطيد الإنجازات السياسية التي تحققت حتى الآن، وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطية على البلاد والتنمية الاقتصادية لكي يتسنى لنا أن نخرج من مركز أقل البلدان نمواً قبل عام ٢٠٢٢. نحن واثقون تماما بأن الديمقراطية توفر القدرة لسد فجوة الخلافات وتعزيز السلام والهدوء والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد خيل راج ريغمي، رئيس مجلس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ونتمنى لكم كل النجاح ونؤكد لكم تعاوننا الكامل.

في وقت يواجه فيه العالم تحديات متعددة، يوجد اهتمام متجدد لدور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن والازدهار على الصعيد الدولي. ومع ذلك، لم يسبق أن حامت شكوك أكثر من ذلك حول قدرة الأمم المتحدة على القيام بذلك، أو حول تضاءل ملائمة البيئة الخارجية لتعددية الأطراف.

إن العبرة البسيطة الوحيدة من ما يقرب من سبعة عقود من عمل الأمم المتحدة هي تحقيق أكبر درجة من النجاح عندما نتقيد بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، مع جعل قراراتنا مرتكزة على أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء، وإقامة توازن منصف بين احتياجات الدول ومسؤولياتها في مراحل ومستويات مختلفة من التنمية.

خلال تلك العقود السبعة الماضية، تغير العالم بطرق أساسية. فقد أضحت قارتا آسيا وأفريقيا مستقلتين ومتجددتين. والآن فإن البلدان ليست أكثر تكافلا فحسب، بل أيضا تواجه تحديات جديدة ومعقدة بصورة متزايدة. ولكي يظل مبدأ تعددية الأطراف هاما وفعالا في المستقبل، لا بد من إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف على جناح السرعة. وهنا المكان المناسب للبدء بذلك.

لا بد من إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته ليجسد الحقائق السياسية الراهنة. وينبغي أن يشمل ذلك حصول المزيد من البلدان النامية على العضوية الدائمة وغير الدائمة.

ينبغي أيضا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تمكن البلدان النامية من المشاركة في هياكل صنع القرار فيها. يجب أن توجه الجهود المتعددة الأطراف سعينا من أجل السلام والأمن كلما تعرضا للتهديد، ويجب استعادة مركزية منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها في التنمية.

تتطلب تلك الأهداف بناء توافق آراء دولي جديد يتناسب مع عصرنا ويتجذر في الحقائق القائمة. ومن دون خطة العمل هذه لا يمكن للأمم المتحدة أن تصمد أمام اختبارات الشرعية، والفعالية والكفاءة.

نثني على اختيارك لموضوع هذه الدورة. إن تمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أمر على جانب كبير من الأهمية في الوقت الذي نتعامل فيه مع تباطؤ اقتصادي عالمي طال أمده، واستمرار تقلبات الأسواق المالية. لقد فرضت هذه تكلفة باهظة وغير متناسبة على البلدان النامية والمجموعات الضعيفة فيها.

من الطبيعي أن النمو والتنمية الشاملة هامان لجميع بلداننا. ويقتضيان وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة، وتعزيز تدفقات الاستثمار، بما في ذلك التدفقات من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، ونقل التكنولوجيا، ونظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف.

بيد أنه لا بد من التصدي بصورة مباشرة أكثر لمشاكل أكثر من بليون شخص من البشر يعيشون في فقر مدقع في العالم. ما برح الفقر تحديا كبيرا في المجال السياسي والاقتصادي، والقضاء عليه يتطلب اهتماما خاصا وقوة دفع جماعية جديدة. ينبغي لتلك الأولوية أن ترسخ دعائم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ينبغي أن ترسمها الدول الأعضاء لكي تحظى بأوسع قدر من التأييد والقبول.

إن قضايا السلم والأمن، وحقوق الإنسان والحكم هامة وتجب معالجتها. ولن نتمكن من تحقيق خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥ إذا جعلنا تركيزنا منصبا فقط على المسائل المتعلقة بالحكم على حساب النمو الاقتصادي القوى. لا ينبغي أن تكون تلك الخطة مجرد إعادة ترتيب أولويات الإنفاق المحلي، بل أن تعمل أيضا على تعزيز الشراكات الدولية الحقيقية بين النامية والبلدان المتقدمة النمو لتحقيق التغيير. فالكل منا بحاجة إلى حيز السياسة اللازم لوضع أولوياتنا المحلية.

ولا أحد يعلم بظروف البلدان النامية بصورة أفضل من البلدان النامية أنفسها. ولذلك من الأهمية بمكان أن تضع الأمم المتحدة أهدافا واضحة ومحددة وان توفر وسائل التنفيذ العملية والمحددة بشكل جيد، بما في ذلك تدفق الموارد الكافي ونقل التكنولوجيا وأخذ آراء البلدان النامية بعين الاعتبار الكامل.

ولا بد لأي خطة عملية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تمنح أولوية عليا على نحو مماثل للغذاء والصحة والتعليم والبنية التحتية والمياه والصرف الصحي والطاقة ومكافحة التمييز ضد المرأة. ويتسم بأهمية خاصة حصول النساء على قدم المساواة على الفرص الاقتصادية وكفالة ألا يصبحن ضحايا لأعمال العنف أو أهدافا للتحيز ضدهن.

وفي الهند، سعينا لتشجيع التنمية الشاملة بطرق متعددة. ووسعت التشريعات إمكانية الحصول على التعليم وتأمين أسباب المعيشة في المناطق الريفية. وفي الوقت الحالي نقوم ببناء أكبر برنامج في العالم للأمن الغذائي. ويجري تسخير التكنولوجيا الرقمية لتحسين إيصال الخدمات العامة والمنافع إلى الأشخاص.

وتعتز الهند بشراكاتها مع البلدان النامية. وباستخدام مواردنا المتواضعة، أقمنا علاقات قوية مع أفريقيا وأقل البلدان نموا. ونحن ملتزمون ببناء ١٠٠ مؤسسة في أفريقيا، وقدما الدعم في بناء القدرات، بما في ذلك الآلاف من المنح الدراسية، وقدمنا أكثر من ٥,٩ بلايين دولار في شكل مساعدة ميسرة. وتنخرط الهند وأفريقيا من خلال عملية مؤتمر قمة المنتدى الهندي – الأفريقي. كما نتطلع إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤، وإلى الإسهام في نتائج المؤتمر.

ويمثل تغير المناخ أحد التحديات المصيرية في زماننا. وعلينا أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لصياغة استجابة عالمية لتغير المناخ على أساس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة.

ونشعر بقلق عميق حيال مستقبل غرب آسيا، وهي منطقة تشاطرها الهند علاقات عميقة للتاريخ ومنطقة بالغة الأهمية لأمننا للطاقة وأيضا لأسباب معيشة سبعة ملايين هندي تقريبا يعملون في المنطقة ويعيشون فيها. ولا يشكل النزاع المميت بشكل متزايد في سوريا مأساة لشعب سوريا فحسب، ولكنه أيضا يهدد استقرار وأمن المنطقة وخارجها. وازداد النزاع سوءا باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية بأقوى العبارات الممكنة، أيا كان مستخدمها. وتؤيد الهند بقوة إزالة مواد الأسلحة الكيميائية ومعداتها في سوريا. ولا يوجد أي حل عسكري لذلك النزاع. ولا بد أن نكثف جهودنا لإنهاء النزاع وللبحث عن تسوية سياسية. ومن الضروري عقد مؤتمر جنيف ٢ في أقرب فرصة ممكنة.

ونشعر بالتشجيع لاستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وتؤيد الهند التعجيل بإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة ولديها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش داخل حدود معترف بها جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. كما لا نزال ملتزمين نحو سعي فلسطين للتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي منطقتنا بالذات، تستعد أفغانستان لانتقال سياسي وأمني واقتصادي تاريخي. وعلى المجتمع الدولي دعم شعب أفغانستان خلال تلك المرحلة الانتقالية وبعدها في مكافحة الإرهاب والمحافظة على التقدم المحرز في العقد الماضي وبناء أفغانستان المستقرة والموحدة والمزدهرة.

ولا يزال الإرهاب تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في كل مكان وهو يوقع خسائر باهظة في أرواح الأبرياء في جميع أرجاء العالم. ومن أفريقيا إلى آسيا، شهدنا عدة مظاهر لهذا الخطر في الأيام القليلة الماضية وحدها. ويستدعي الإرهاب عبر الحدود برعاية الدول قلق الهند الخاص، وأيضا لكون مركز الإرهاب في منطقتنا يقع في جوارنا، في باكستان.

ومن هذه المنصة بالأمس، تكلم رئيس وزراء باكستان نواز شريف عن بدء مرحلة جديدة (انظر A/68/PV.15). وأنا أبادله مشاعره وأتطلع الاجتماع معه غدا. والهند ملتزمة بإخلاص نحو تسوية جميع المسائل مع باكستان، بما في ذلك

قضية جامو وكشمير، بالحوار المباشر على أساس اتفاق سيملا. ولكن، بغية إحراز تقدم، من الضروري ألا تستخدم أرض باكستان والمناطق الواقعة في نطاق سيطرتها من أجل مساعدة وتحريض الإرهاب الموجه ضد الهند. ويتسم بالأهمية نفسها إغلاق الآلية الإرهابية التي تستمد وجودها من باكستان. ولا بد من التوصل إلى تفاهم واضح لكون جامو وكشمير جزءا لا يتجزأ من الهند ولا يمكن على الإطلاق تعريض وحدة الهند وسلامة أراضيها للخطر.

ونحن بحاجة إلى تجديد التزامنا، وبخاصة هنا في الأمم المتحدة، نحو اتخاذ إجراء عالمي متضافر ومتسق ومستمر لمكافحة الإرهاب. ولا يمكن التسامح مع الدول التي تأوي الإرهابيين وتسلحهم وتدربهم وتمولهم. ولا يمكن للدول أن تعفي أنفسها من المسؤولية عن منع الإرهابيين من استخدام أراضيها لارتكاب أعمال الإرهاب.

وتتطلب التحديات المتزايدة التعقيد المحدقة بالسلام والأمن الدوليين بناء توافق دولي جديد، سواء كان في مجال أمن الفضاء الإلكتروني أو منع الانتشار أو مكافحة الإرهاب. وهذا العام، بعد ٢٥ عاما من تقديم رئيس الوزراء راجيف غاندي خطة عمل شاملة لإنشاء نظام عالمي خال من الأسلحة النووية وأعمال العنف، لا بد لنا من تعزيز جهود مكافحة الانتشار النووي والسعي لنزع السلاح النووي المقيد زمنيا والعالمي وغير التمييزي والتدريجي والقابل للتحقق منه. كما يجب أن نحترس من حصول الإرهابيين والإطراف من غير الدول على المواد والتكنولوجيا الحساسة.

وبعد عامين من الآن، ستبلغ الأمم المتحدة ٧٠ عاما من عمرها. وجميع الدول التي ولدت خلال فترة الأعوام الـ ٧٠ شغلت مكانها في الجمعية ليس باعتزاز فحسب، بل أيضا بأمل.

وعام ٢٠١٥ سيكون وقتا للاحتفال بنجاحاتنا ولضمان أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لهذا القرن من خلال استكمال إجراء الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في المنظمة وفي مجلس الأمن التابع لها ووضع خطة طموحة ومتوازنة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإظهار قدرتنا على التعاون الفعال من أجل إحلال السلام والأمن الدائمين في العالم الذي نعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بدولة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيريرا نيفيس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أولا أن أحيي السفير جون آشي، ممثل أنتيغوا وبربودا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونحن على يقين، سيدي الرئيس، من أنكم ستُسخرون كل خبرتكم وحكمتكم في إدارة مناقشاتنا وفي الاضطلاع بالمهام الهامة للجمعية العامة.

بداية، أود أن أثني على العمل الرائع الذي قامت به الأمم المتحدة لكي تتاح لنا الفرصة لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية والعمل معا اليوم لوضع خطة تنمية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الواقع، فإن هذا تحد عالمي، يدشن حقبة جديدة

في مجال التنمية العالمية ويتحدانا أيضا أن نحقق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. ومحور هذه الدورة، كما أعلن الأمين العام بان كي – مون، هو تحقيق العدالة والكرامة للجميع، وهي مهمة تتحدى الجميع وتتطلب مواقف وسلوكيات جديدة، استنادا إلى فرضية أن إيجاد عالم أفضل أمر ممكن.

والرأس الأخضر، وهو دولة جزرية صغيرة نامية حصلت على استقلالها قبل أقل من ٣٩ سنة، قد حقق بالفعل معظم الأهداف المتوخاة وسيواصل جهوده لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل جدول أعمال التحول الذي نعززه منذ عام ٢٠٠١، عندما كان الرأس الأخضر على قائمة أقل البلدان نموا، حققت دولتنا تقدما كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحسنت المستوى العام لمعيشة الشعب. وتركيزنا على فرص الحصول على التعليم والصحة والمياه والمواد الغذائية واستثمارنا في هذه المجالات واضحان ومنهجيان ولا لبس فيهما، شأنهما في ذلك شأن الجهود التي نبذلها لإدماج اقتصادنا في السوق الدولية بصورة تنافسية بدعم من شركائنا الدوليين.

وفي الوقت نفسه، فقد هيأ جدول أعمال التحول، الذي يتماشى تماما مع التزاماتنا وأهدافنا بموجب الأهداف الإنمائية للألفية، الظروف لانتقال الرأس الأخضر التاريخي إلى عالم البلدان المتوسطة الدخل. غير أن بلدنا، وبسبب التأثير القوي للأزمة الدولية التي أوقفت إلى حد ما زخم تقدمه المستمر، لا يزال يندرج في إطار الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وتظهر المؤشرات أننا خفضنا معدلات الفقر بواقع النصف وهي تسير بشكل واضح في اتجاه نزولي. والتحدي الحالي أمامنا هو الرصد الدقيق اللازم لمنع أي نكسات قد تنجم عن الوضع الاقتصادي العالمي وأثره على الرأس الأخضر. وفي الواقع، وعلى الرغم من انتقالنا إلى مصاف البلدان المتوسطة الدخل، فإن مؤشراتنا لا تزال تظهر معدلات مرتفعة من الفقر وعدم المساواة والبطالة، فضلا عن عدم كفاية فرص الحصول على العديد من السلع والخدمات. ونحن لم نبلغ بعد هدفنا المتمثل في تحقيق الرفاه ومستوى عال من المعيشة لجميع أبناء شعبنا.

وأبناء الرأس الأخضر على استعداد للعمل من أجل تطور شروط الأهداف الإنمائية للألفية والاستعاضة عن عبارة ''الحد من'' الفقر المدقع بـ ''القضاء'' عليه لنشمل الجميع. وعلاوة على ذلك، نحن مستعدون في الرأس الأخضر لوضع مسألة الاستدامة الاقتصادية في محور خطة تنمية البلد وبدأنا بالفعل القيام بذلك. وندرك أن ''التحول'' في الرأس الأخضر ليس مجرد مسألة أساسية؛ بل هو برنامج للعمل نابع من النمو الشامل للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني ننشئ مؤسسات قابلة للمساءلة ومفتوحة أمام الجميع من أجل ضمان الحوكمة الرشيدة. وبناء على هذا المنظور، أعدنا توجيه سياستنا الداخلية حيث نحشد إرادتنا الوطنية فيما نلتمس الدعم من شركائنا الدوليين من أجل تحقيق هدف الانضمام إلى مصاف البلدان التي تحقق معدلات تنمية مرتفعة بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا هو ما يعنيه الالتزام بخطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة لنا.

ونحن نمر حاليا بفترة انتقالية. والصكوك التي أنشأناها من تلقاء أنفسنا لا تكفي للرد على أسئلة اليوم أو للتحضير لمستقبل نتجه فيه نحو دفع عجلة التنمية، إلا إذا كان ذلك جزءا من خطة عالمية تقودها الأمم المتحدة وتنطوي على تعاون وشراكة دوليين مكثفين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويلتزم الرأس الأخضر بهذا الجهد المشترك. وأبناء الرأس الأخضر يركزون بشدة على القضايا العالمية، مثل تغير المناخ والجوع وسوء التغذية ومختلف أشكال عدم المساواة، وكذلك على أهمية ضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكات وطنية ودولية لدعم التنمية العالمية.

إن تغير المناخ مشكلة ملحة في عصرنا، تجب معالجتها على وجه السرعة وبشعور كبير بالمسؤولية. فقد وصل العالم إلى مستويات قياسية في انبعاثات وتركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، والذي يبلغ الآن حوالي ٤٠٠ جزء في المليون. وذلك يمكن أن يعني تدمير جهودنا للتنمية، والأسوأ من ذلك، التسبب في تفاقم التوترات الاجتماعية على نحو خطير، مما يحتمل أن يفتح الباب أمام نشوب صراعات على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء. وبالمثل، ينبغي التشديد على آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي العالمي. فتحمض المحيطات يتزايد بمعدل لم يسبق له مثيل منذ ٥٥ مليون سنة.

وفي نهاية المطاف، أصبح اختفاء العديد من الأجناس البحرية أمرا لا مفر منه. ويجب علينا جميعا مواجهة هذه المشكلة، التي تهدد مستقبلنا المشترك، واتخاذ القرارات اللازمة، التي تفي بالتزاماتنا المالية التي تهدف إلى التكيف، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفا.

وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تسيطر مسألة العمالة على شواغل الرأس الأخضر. ويحتل هذا الموضوع مركز الصدارة بالنسبة للذين جرت استشارتهم، والذين يشيرون إلى العمالة بوصفها عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية. وتتعلق مسألة هامة أخرى باستدامة الضمان الاجتماعي. إننا بحاجة إلى نظام رعاية اجتماعية أكثر شمولا، ويجب علينا وضع وإدخال الأدوات اللازمة لذلك الغرض. وهذا أمر ممكن فقط مع اقتصاد أكثر ديناميكية.

لن يكون ثمة برنامج تحول إذا لم نرس أسسا متينة ومستدامة للحماية الاجتماعية. للقيام بذلك، نحن بحاجة إلى تحقيق النمو وتوسيع الثروة، وكذلك إلى توفير عدد أكبر من فرص العمل اللائق. كما أننا بحاجة إلى إحداث موجة من التحديث للمجتمع وللعوامل التنافسية لاقتصادنا، وذلك لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي. وستتمثل النتيجة الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث الثروة للحث على تحسين مؤشرات تلك المسألة. يجب أن نعترف بوجود مجال للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بالحد من البيروقراطية الحكومية وزيادة القدرة التنافسية، وكذلك فيما يخص جعل الاستثمار الأجنبي أكثر تنظيما وأكثر كفاءة لمباشرة الأعمال الحرة. إننا نحث مواطنينا على أن يكونوا منتجين وتنافسيين ومزدهرين، دون أن نفقد القدرة الرائعة للرأس الأخضر على الكرم والتضامن والمسؤولية.

إن استمرار الأزمة الدواية وتأثيرها على جميع البلدان يطرح مشاكل خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وفي حالة الرأس الأخضر، تضع الحالة تحديات خطيرة لا بد من التغلب عليها، وهي العقبات التي تحول دون تسريع النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص العمل والحد من الفقر. ونكرر خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والستين هذه التزامنا بتحقيق السلام وإرساء الحوار في إطار المعايير المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ورؤيانا للأمم المتحدة هي أنها منظمة أكثر تماسكا ووحدة، يتم فيها بذل جهود من أجل التوصل إلى ازدهار الدول. ورؤيانا للجمعية العامة تتمثل في أنها محفل كبير للحوار بشأن التحديات العالمية التي تواجه كوكبنا والبشرية. ورؤيانا لمجلس الأمن هي أن يكون هيئة ذات تمثيل أكثر توازنا وأكثر ملاءمة للتطورات الجغرافية السياسية التي عرفها العالم منذ عام ١٩٤٥.

ويشكل ذلك فرصة فريدة للرأس الأخضر، الذي هو بلد ناطق باللغة البرتغالية، ليؤكد من جديد التزامه بالتنوع الثقافي والدعوة، في إطار سعيه لتحقيق التعددية الثقافية، ومن حقه القيام بذلك، إلى الاعتراف باللغة البرتغالية، التي هي اللغة الخامسة الأكثر انتشارا في العالم، وتربط بين الدول والشعوب

عبر القارات الخمس، بوصفها لغة رسمية أو لغة عمل في المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة.

ونود تقديم تعليق واحد ونحن نعبر عن موقفنا، في أعقاب تقرير بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/67/997)، الذي درسناه باهتمام بالغ. نرحب بالتقدم المحرز في اتجاه الحوار، ولا سيما السعي المشترك لإيجاد حلول سلمية، وخاصة في الأمم المتحدة. إننا نعارض استخدام أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل تأييد المبادرات اللاحقة الرامية إلى القضاء عليها. ولأننا ضد الحرب والأعمال العدائية، فإننا ندعو لتنفيذ استراتيجية عالمية لمكافحة العنف.

ونود أن نعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب كينيا، فضلا عن إدانتنا القاطعة للأفعال الهمجية البشعة والوحشية البشرية، التي وقعت السبت الماضي في نيروبي.

إننا نحث جميع أعضاء الجمعية العامة على التوصل إلى اتفاق تاريخي لصالح البيئة. ويتمثل الهدف الرئيسي في تنفيذ الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). كما نؤكد من جديد استعدادنا الحازم للتعاون مع الجميع للحد من التوترات الإقليمية والعالمية، وذلك لتوسيع نطاق الفهم للسيادات والحريات وحقوق الإنسان.

وأخيرا، فإننا نكرر تفضيلنا للتعريف المشترك للأهداف الجديدة التي ستنص على أسس ازدهار البلدان ورفاه شعوب العالم، وصياغة خطة ما بعد عام ٢٠١٥ معا. ويلتزم الرأس الأخضر بالإسهام في وضع سيناريو أهداف جديدة لتلي الأهداف الإنمائية للالفية وتكملها. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في تحقيق الأهداف الثمانية وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في وضع خطة جديدة لما بعد عام ٢٠١٥ لصالح التنمية المستدامة. وستحدد الطريقة التي نقوم من خلالها بذلك مصيرنا المشترك. كما أن أهمية قراراتنا والمسؤولية عن اتخاذها ضمن إطار الأمم المتحدة أمر جلي. دعونا نمض لإحداث دينامية عالمية جديدة تؤدي إلى اعتماد رؤية مشتركة فيما يخص تعزيز التقدم. إن الرأس الأخضر ملتزم بقوة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تشكل أيضا المستقبل الذي نصبو إليه. ونؤكد لكم أننا سنبذل كل ما في وسعنا في سبيل تحقيق مستقبل أفضل، تسوده الحرية والمساواة والرخاء. وبوسع المجتمع الدولي التعويل علينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيّد خوسيه ماريا بيريرا نيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ليو ديون، نائب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

السيد ديون (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رئيس الوزراء بيتر أونيل وشعب بابوا غينيا الجديدة. وأود أيضا أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. كما نرحب بموضوعكم الشامل المتمثل في ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، الذي يدعو إلى اعتماد قاعدة عالمية قوية، من أجل إرساء شراكة منصبة على تحقيق النتائج، محورها الشعوب، وشاملة فيما يخص سعينا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة. وتتعهد بابوا غينيا الجديدة بدعمها لكم وأنتم تضطلعون بذلك الواجب المهم.

ونحن نقدر إسهامات سلفكم، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه في المستقبل.

وأغتنم هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية بشأن حالة اقتصادنا، وتسليط الضوء على التحديات الماثلة أمامنا وأطرح سياسات حكومة بلدي وخططها الإنمائية.

إن بابوا غينيا الجديدة ما فتئت تمثل ديمقراطية فتية ومزدهرة. ولكن، كما حدث مع البلدان النامية الأخرى، لم يكن الطريق سهلاً فيما يتصل بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا داخلياً وعالمياً. ففي الماضي، تعثرت جهود التنمية نتيجة للفرص الضائعة. ولذلك، فإن حكومة بلدي عازمة على تصحيح مسار التنمية وتحقيق الثروة لأمتنا.

لقد وضعنا خطة تحولية لبلدنا وشعبنا في إطار رؤية بابوا غينيا الجديدة لعام ٢٠٥٠ الطويلة الأمد وخطة التنمية الخمسية المتوسطة الأجل. ونحن عازمون على إنجاز خطط التنمية هذه، والتي نسترشد بها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإحراز تقدم في خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

ويواصل اقتصادنا تسجيل مستويات نمو غير مسبوقة، وهو ما يعزى إلى وجود حكومة مستقرة لديها سياسات نقدية وضريبية سليمة ومسؤولة. وهذا النمو الاقتصادي الإيجابي مكمل للسياسات الإنمائية الطويلة الأجل للحكومة الرامية إلى تحفيز الاقتصاد وتحقيق تطلعاتنا الإنمائية. واستراتيجيات دعم النمو الاقتصادي تشمل إعادة الاستثمار في المقومات الأساسية، كالبنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم، بغية تعظيم الفرص وتحسين حياة مواطنينا.

وحكومة بلدي تسخر ذلك النمو الاقتصادي الإيجابي للتصدي لمؤشراتنا الاجتماعية وتحسينها، وتشمل المستويات المتدنية لمحو الأمية، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال حديثي الولادة. وشرعنا كذلك في تعزيز هياكل القانون وإنفاذ النظام. وفي هذا العام، خصصت نسبة ٥٠ في المائة من ميزانيتنا للتعليم والرعاية الصحية الأساسية وإنفاذ القانون والنظام، وتحسين البنى التحتية.

وحكومة بلدي ملتزمة بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كعنصر محفز للتنمية الوطنية. ونحن ملتزمون أيضاً بتعزيز البرامج والشبكات القائمة مع القطاع الخاص والكنائس والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية من خلال ترتيبات تعاونية تحقق منافع متبادلة.

كما أننا ملتزمون بالاستثمار في حكومات المقاطعات وعلى مستوى الحكم المحلي بغية تحسين تقديم الخدمات لغالبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. ونعتقد جازمين أن هذه الشراكات سوف تهيئ بيئة مؤاتية إلى جانب تمكين شعبنا من تولي المسؤولية عن حياتهم والمشاركة والتفاعل في بناء الأمة.

كما شرعت حكومة بلدي في تنفيذ سياسات صديقة للمستثمرين، بدعم من شراكات القطاعين العام والخاص والإدارة الاقتصادية الحكيمة، لدعم النمو في قطاعات رئيسية غير تعدينية. وفي هذا السياق، فإن حكومة بلدي تعكف على مراجعة السياسات الضريبية بغية تقديم حوافز وامتيازات وتشجيع الاستثمارات الاستراتيجية في المجالات المهمة لحفز النمو الاقتصادي في بلدنا. وتصدير موادنا الخام ليس خياراً مطروحاً. ولذلك، فإننا نشجع التجهيز النهائي للمنتجات من خلال مشاريع مشتركة وغيرها من الأشكال المقبولة للتعاون الاقتصادي.

وحكومتي ملتزمة بتعزيز الحوكمة على جميع المستويات من خلال مكافحة الفساد. وقد اعتمدنا مبدأ عدم التسامح على الإطلاق. وتحقيقاً لذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وأنشأت فرقة عمل مستقلة بصلاحيات للتحقيق والملاحقة القضائية. وسيتم إنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد لتعزيز تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ونظراً لأهمية الأمن عبر الحدود والمسائل المتصلة بذلك، فقد بات إعداد سياسة الأمن الوطني في مراحله النهائية. وتركز تلك السياسة على التعامل مع مسائل الأمن الوطني الواردة في العمود ٤ من إطار السياسات لرؤية ٢٠٥٠. واتساقاً مع سياستنا للأمن الوطني، فإننا ملتزمون بإعادة بناء قواتنا ومؤسساتنا التأديبية إلى جانب مواصلة إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وحكومتي ملتزمة بمعالجة بعض مؤشرات التنمية البشرية الدولية غير اللائقة في بلدي، ومنها تلك المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان. ونقر بتحديات التنمية التي نواجهها، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، والوفيات المتصلة بالشعوذة، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتدني مستوى تمثيل المرأة في القطاعين العام والخاص. وفي تقديرنا، فإن الكثير من التقارير بشأن حقوق الإنسان والتنمية البشرية مبالغ فيها وغير مدركة، ولا تولي اهتماماً كافياً للجهود الإيجابية التي تبذلها الحكومة للنهوض بالحقوق الأساسية لجميع مواطنينا وحماية تلك الحقوق. وخلال الأشهر الستة المنصرمة، أقرت حكومتي قانون حماية الأسرة وألغت قانون الشعوذة لعام ١٩٧١، مما يجعل العنف المترلي والعنف المرتبط بالشعوذة جرائم يعاقب عليها.

ويسرني أن أعلن أن حكومتي قد صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأودع صك التصديق لدى الأمم المتحدة خلال هذه الدورة.

وفي الأشهر الأخيرة، كان هناك الكثير من التقارير عن الاتفاق الثنائي بين بابوا غينيا الجديدة وأستراليا بشأن ترتيبات إعادة التوطين الإقليمي لطالبي اللجوء. وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧، تسلم بأهمية معالجة تلك المسألة الإنسانية الدولية. وتعمل الحكومتان معاً على معالجة المسألة وتلتمسان دعم المجتمع الدولي لجهودنا. وإلى جانب ذلك، ندعو الدول الأعضاء المتقاربة الآراء وغيرها من أصحاب المصلحة إلى المساعدة في جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية لتشريد ونزوح الأشخاص، إلى جانب مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم.

وبوصفنا اقتصاداً صاعداً في منطقة المحيط الهادئ، فإن بابوا غينيا الجديدة ستعزز من مستوى تفاعلها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، داخل الإقليم وعلى الصعيد العالمي. وبروح الصداقة والتعاون الودي بين الجنوب والجنوب، فإننا ملتزمون بتقاسم منافع تنمية مواردنا الطبيعية مع جاراتنا من جزر المحيط الهادئ. وقد شرعنا في هذا المسار من خلال تقديم المساعدة الإنمائية لجيراننا، ومنهم جزر سليمان وفيجي وتوفالو وجزر مارسال وتونغا وساموا.

ومن خلال مجموعة الطليعة الميلانيزية، نقوم بإنشاء صلات دينامية قوية في مجالات تشمل التجارة والاستثمار والتعليم والتدريب والدعم القضائي والرياضة والتبادل الثقافي وترتيبات تأشيرات الدخول تيسيراً تنقل الأشخاص ذوي المهارات. وتعزيزاً لتلك الشراكات المهمة للغاية على المستوى الإقليمي، نقوم باستعراض جماعي لمدى صلة خطة المحيط الهادئ بالتكامل الإقليمي. وبابوا غينيا الجديدة تؤدي دوراً ريادياً في ممارسة الاستعراض تلك.

وبابوا غينيا الجديدة تدعم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنميةالمستدامة (ريو+٢٠) المعنونة ”المستقبل الذي نريده“ (القرار ٢٨٨/٦٦)، بوصفها الأساس لخطة التنمية ما بعد ٢٠١٥. وهذه الخطة ترمي إلى تحقيق التنمية البشرية المتوازنة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع وتحسين مستويات المعيشة للبشرية.

ونؤيد أيضا تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، جنبا إلى جانب مع المحافظة على البيئة لصالح الأجيال المقبلة. ونرحب بعمل الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة

المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي خلف لجنة التنمية المستدامة. ويشكل كلاهما بداية جيدة للمضي قدما بخطة التنمية.

وتدعو بابوا غينيا الجديدة والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ المجتمع الدولي إلى تأييد إدراج المحيطات بوصفها هدفا قائما بذاته من أهداف التنمية المستدامة. ولا نزال الآن في المراحل الأولى من إعداد سياسات عامة واستراتيجية للتنمية المستدامة في بلدنا. ويكمل كلاهما رؤية عام ٢٠٥٠ لإطار سياساتنا العامة في الأجل الطويل. ونرحب بدعم المجتمع الدولي الرامي إلى تعزيز ذلك العمل.

ويسر بابوا غينيا الجديدة أن تلاحظ أن المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تشكّل أولوية في جدول أعمال الجمعية العامة، الأمر الذي يؤكد مجددا على أهمية الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتؤكد الزيارتان اللتان قام بهما رئيس الجمعية العامة هذا العام إلى منطقتنا في المحيط الهادئ على التزامه بالنهوض بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحن نثني عليه. ونتطلع أيضا إلى تعزيز ذلك العمل الهام خلال فترة رئاسته.

وإذ يواصل المجتمع العالمي التحضير لعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في آبيا، تكرر بابوا غينيا الجديدة الدعوة إلى أن تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة في جهود التنمية المستدامة. فالآثار السلبية لتغير المناخ لا تزال تشكّل مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع العالمي، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ تسهم هذه الدول بأقل قدر في ذلك التهديد، فإنها لا تعاني أشد المعاناة من الآثار الخطيرة لتغير المناخ فحسب، بل تواجه مخاطر الغمر جراء ارتفاع مستويات سطح البحر.

ونؤيد إعلان ماجورو بشأن القيادة في مجال تغير المناخ، الذي اعتمده مؤخرا قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. وعليه، فإننا نكرر التأكيد على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحمل مسؤولياته والاضطلاع بدوره القيادي. ونحث المجتمع الدولي أيضا على تجديد التزامه السياسي وإعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسرني أن أشير – في سياق جهودنا المستمرة – إلى أن بابوا غينيا الجديدة قد أصبحت الآن عضوا في مجلس محافظي المؤسسة العالمية للنمو الأخضر.

وتوافق بابوا غينيا الجديدة على أن الأهداف الإنمائية للألفية قد عززت – على الرغم من أوجه قصورها – الجهود الإنمائية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام الواردة في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لعام ٢٠١٣ (A/68/1) فيما يتعلق بضرورة مواصلة التركيز ومضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بغية تحسين النتائج المتوخاة. ونرحب أيضا بنتائج الأحداث الرفيعة المستوى التي اختتمت مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والأحداث المتعلقة بالإعاقة والتنمية التي عقدت خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية.

ومن غير المرجح أن تحقق بابوا غينيا الجديدة معظم أهدافها الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا تزال الحكومة ملتزمة بتنفيذ تلك الأهداف. وقد عمدنا إلى تكييف أهدافنا الإنمائية للألفية فضلا عن مؤشراتها وفقا لخطتنا الإنمائية في الأجل المتوسط للفترة من ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ ورؤية عام ٢٠٥٠ لإطار سياستنا العامة. وما نزال نحرز تقدما في مجالات تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والحد من الفقر، والحد من معدلات وفيات الرضّع والوفيات النفاسية، ومكافحة فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والمسائل الصحية الأخرى، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن تقديرها للدعم الذي تلقته من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين نظرا لأنها تكمل جهودنا الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسرني أن أبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام، علاوة على تخفيض بعثة المساعدة الإقليمية الموفدة إلى جزر سليمان بصورة ناجحة. ونشكر الأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى منطقتنا على نحو مستمر في كلتا الحالتين.

وفيما يخص مسائل السلام والأمن الدوليين، لا تزال بابوا غينيا الجديدة تشعر بالقلق إزاء التوترات والصراعات في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشبه الجزيرة الكورية، ومنطقة بحر الصين الجنوبي. ونحث جميع الأطراف المعنية على نزع فتيل الأزمة عبر الحوار السلمي.

ونشارك المجتمع الدولي إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ونحث على الامتثال التام لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعليه، نثني على مجلس الأمن لاتخاذه القرار ٢١١٨(٢٠١٣) بهدف تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والقضاء عليه.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ما تزال بابوا غينيا الجديدة تسهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان. وفي وقت سابق من هذا العام، أصبحنا الدولة الـ ١٤٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي انضمت إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وننظر الآن في توسيع وزيادة إسهامنا بالقوات في تلك العمليات. ونشيد أيضا بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في جميع أنحاء العالم، وفي ظروف صعبة للغاية في أغلب الأحيان، وخاصة أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حفظ السلام.

ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبوصف بابوا غينيا الجديدة من المؤيدين الأقوياء لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى التصدي لذلك الخطر الذي يمثله عدم إحراز التقدم المطلوب. ونحن بحاجة أيضا إلى تنشيط عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين. وترحب بابوا غينيا الجديدة باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤باء)، التي تنظم تجارة الأسلحة التقليدية ونقلها، بما في ذلك، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأخيرا، ترحب بابوا غينيا الجديدة بقيادة الأمين العام لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ونشجع على إصلاح المنظومة بطريقة قوية وبناءة في سياق تزايد القيود المفروضة على ميزانية الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ومن الضروري تعزيز الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها واستجابتها كي تتمكن من الوفاء بولايتها. وندعو أيضا إلى إصلاح مجلس الأمن كي يعبّر عن الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد غيدو فيسترفيله، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد فيسترفيله (ألمانيا) (تكلم بالألمانية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): قبل ٤٠ عاما بالضبط انضمت دولتان ألمانيتان إلى عضوية الأمم المتحدة. وبالنسبة للألمان، فإن تلك الخطوة تعني عودتنا الكاملة إلى مجتمع الأمم. وتؤيد ألمانيا الأمم المتحدة بوصفها محورا لنظام عالمي يقوم على التعاون والحلول التوافقية التعاونية السلمية.

وقد شهد العالم منذ ذلك الوقت تغيرات هائلة. وتنشأ الآن مراكز جديدة للقوى السياسية الاقتصادية.

وفي السنوات الأخيرة، أقامت ألمانيا شراكات استراتيجية جديدة مع الجهات الفاعلة العالمية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

إن الإعداد لاجتماعنا اليوم يختلف عن المعتاد. فالأمم المتحدة تعيش التجديد الذي يجب ألاّ يقتصر على مجرد المباني. ولا بد للأمم المتحدة أن تكون انعكاسا للعالم كما هو عليه، لا كما اعتاد أن يكون عليه. وهي لن تصبح مهيّأة لمواجهة تحديات عصرنا إلاّ إذا فعلت ذلك. ومجلس الأمن الذي لا يتضمن مقاعد دائمة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليس انعكاسا للحقائق السائدة في عالم اليوم. والمجلس الذي تُمثَّل فيه منطقة آسيا البازغة وذات الكثافة السكانية العالية بمجرد مقعد دائم واحد ليس انعكاسا للحقائق السائدة في عالم اليوم. ولن يكون انعكاسا حتى لحقائق الغد. إن ألمانيا، مع شركائها اليابان والهند والبرازيل، على استعداد لتحمل مسؤولية أكبر. والمسألة في جوهرها هي مسألة تعزيز الأمم المتحدة. فسلطة الأمم المتحدة تعتمد على الصفة التمثيلية فيها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

نحن نسعى إلى إصلاح الأمم المتحدة حتى تصبح سلطتها لبناء توافق الآراء، ووضع القواعد العالمية، والعمل بفعالية على مواجهة الأزمات والصراعات معززة بوضوح. وهذا ليس نداء إلى الأمم المتحدة نفسها، بل أيضا إلى كل دولة عضو على حدة. ولن نتمكن من جعل الأمم المتحدة قوية إلاّ إذا كنا مستعدين لتقديم تنازلات، وراغبين في العمل معا. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بالأمم المتحدة. ووجود أمم متحدة قوية هو لصالح ألمانيا.

إن اختلافاتنا الثقافية وتقاليدنا المتنوعة لن تختفي في عصر العولمة، وأسواقنا العالمية لم تصبح وحدها مترابطة على نحو أوثق من أي وقت مضى: فتوقعات الناس وآمالهم وأفكارهم باتت معولمة أيضا. وقد أظهرت لنا التطورات في العالم العربي أن استقرار بلد ما لا يعتمد أساسا على استقرار الحكومة وإنما على الاستقرار الاجتماعي. وأفضل الضمانات لتماسك المجتمع في الداخل هي احترام حقوق الإنسان الفردية، وانتصار سيادة القانون على الأعمال التعسفية، والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواسعة النطاق من جانب الشعب. وألمانيا ملتزمة بالتغيير الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ليس لأننا نريد أن نعتمد المعايير الأخلاقية السامية، ولكن لأننا تعلمنا من التجربة – من التجربة المؤلمة في تاريخنا.

في سوريا، خرج الناس إلى الشوارع للاحتجاج ضد نظام قمعي. ولأكثر من سنتين حتى الآن كان رد النظام عنيفا ووحشيا، مما أسفر عن عدد لا يحصى من القتلى في صفوف الشعب السوري، ومعاناة لا حدود لها، وتدمير رهيب، وهو الآن يعرّض الاستقرار للخطر في المنطقة بأسرها. واستخدام الأسلحة الكيميائية الذي تحققت منه الأمم المتحدة جريمة ضد الحضارة. وأبعاده الرهيبة تخلّف عواقب تمتد إلى أبعد من سوريا. وتظهر جميع الحقائق المتاحة لنا أن النظام مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن يمر بدون عقاب. ونحن لسنا مدينين للضحايا في سوريا فحسب، بل أيضا للأجيال المقبلة. يجب تقديم المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي يجب أن تكون قادرة أخيرا على البدء بإجراء تحقيقات مستقلة. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن أمس. يجب تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا تدميرا كاملا وفقا لجدول زمني صارم يُتفق عليه. وألمانيا على استعداد لتقديم

المساعدة المالية والتقنية لتدمير هذه الأسلحة الكيميائية. فالعالم الخالي من أسلحة الدمار الشامل سيكون عالما أفضل.

ويجب أن نستفيد من فرصة العملية السياسية التي يوفرها الاتفاق على تدمير الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، لا يزال الناس في سوريا يُقتلون كل يوم بالأسلحة التقليدية. بيد أنه لن يكون هناك حل عسكري في سوريا. ولن يتحقق السلام الدائم في سوريا إلاّ من خلال حل سياسي يشمل وقف إطلاق النار فورا. ويسرني أنه تم أخيرا وضع جدول زمني لعقد مؤتمر سلام محتمل، لا يزال يتعين توضيح تفاصيله حتى بعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يوم أمس. ولا يسعنا مواجهة زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها إلاّ عن طريق عملية سياسية موضوعية.

ولقد قدمت ألمانيا حتى الآن ما يزيد على ٤٢٠ مليون يورو للتخفيف من أسوأ ما يعانيه الشعب السوري. ولكن على الرغم من كل المساعدات الخارجية، يلجأ ملايين السوريين إلى الهروب. وهناك المزيد من الناس الذين يتعرضون الآن أكثر من أي وقت مضى لخطر المجاعة الشديد، كما سيكونون قريبا جدا تحت رحمة الطقس البارد. ليس لديهم حتى أبسط مستلزمات الرعاية الطبية. ويجب أن نغتنم كل فرصة ممكنة لتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى الذين يعانون من السكان في أسرع وقت ممكن. ووسط كل الخراب والكراهية، فإن الأمم المتحدة وموظفيها يمثلون وجه الرحمة، والأمل الوحيد بالنسبة إلى العديد من السوريين. وأود أن أشيد صراحة بعملهم والتزامهم.

إن المأساة التي تشهدها سوريا تؤكد على الأهمية الاستثنائية والمتزايدة التي تعلّق على نزع السلاح بهدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز أنظمة عدم الانتشار. وتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل هو المهمة الرئيسية لجيلنا من أجل المستقبل. فنزع السلاح مسألة حاسمة لمستقبل البشرية.

ويجب على إيران أن تبدد شكوك المجتمع الدولي تجاه الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ونحن نرحب بإعلان إيران هذا الأسبوع أنها على استعداد للقيام بذلك. فالمحادثات مع الحكومة الإيرانية كانت مشجعة. وهي تعمل على تهيئة الفرص. ولا بد الآن أن نعيد بناء الثقة. وألمانيا على استعداد لإجراء مفاوضات بطريقة بناءة. ومع ذلك، الكلام الجديد الآتي من طهران يجب أن تتبعه الأفعال، ليس في وقت مستقبلي غير محدد، وإنما الآن. ولكن، أكرر: ثمة بداية جديدة.

ونرحب بالالتزام الكبير الذي أبداه الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري بإعطاء زخم جديد للمفاوضات بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية. رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس يستحقان احترامنا لما أظهراه من شجاعة في الشروع بالسير معا على هذا السبيل. إنهما يحظيان بدعمنا الكامل بغية التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض. ولا يمكن التوفيق بين المصالح المشروعة للجانبين إلاّ من خلال الحل التفاوضي القائم على إنشاء دولتين.

لقد كان هذا الأسبوع في نيويورك مشجعا للعالم. ويسرني أن الحلول العسكرية لم تحتل الصدارة، وإنما العمل الحثيث من أجل التوصل إلى الحلول السياسية والدبلوماسية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي اتباع هذا النهج.

وإلى جانب حل الأزمات بالسبل الدبلوماسية، فإن الأمم المتحدة هي المنتدى المركزي لتحديد الأهداف الملزمة للمجتمع الدولي. فقبل مجرد بضعة أيام، وافقت الجمعية العامة على الخطوات المقبلة من أجل وضع خطة جديدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتريد ألمانيا الاسهام في هذا الصدد، مع ما لديها من خبرة في الجمع بين الرخاء الاقتصادي وتعزيز المشاركة السياسية والإدارة المستدامة.

والاستدامة ومكافحة الفقر ليستا مجرد مسألتين اجتماعيتين رئيسيتين؛ إنهما أيضا مسألتان رئيسيتان للسياسة الخارجية.

ولدى صياغة خطة المستقبل، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لحماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. يجب أن تشمل الخطة الجديدة جميع الأبعاد الثلاثة للاستدامة وتراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كذلك يمكننا، بهذا النهج الشامل، تعزيز كينونة الدولة الهشة في العديد من البلدان والقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين. إن الاستقرار الاجتماعي هو أفضل حماية ضد التطرف والتشدد.

إن السياسة الخارجية الألمانية هي سياسة تهدف إلى إرساء السلام. وتركز على منع نشوب الأزمات. نحن الألمان نقبل الاضطلاع بمسؤوليتنا عن حفظ السلام الدولي. ونركز على التنمية الشخصية والاجتماعية. ونركز على تعزيز المجتمع المدني. ونود الإسهام في العملية العالمية التي نتعلم فيها – في الشمال والجنوب والشرق والغرب – من بعضنا البعض ونضع حلولا مشتركة من خلال العمل معا. وستواصل ألمانيا في المستقبل استخدام نفوذها الاقتصادي وقوتها السياسية الكاملة لتعزيز السلام وتحقيق التوازن بين المصالح.

ينطوي العصر الرقمي على فرص وتحديات جديدة تماما. نحن بحاجة إلى شبكة إنترنت تتوافق فيها الحرية والأمن وحماية الخصوصية بشكل مناسب. تماما كما نحن بحاجة لتنظيم التدفقات المالية الدولية من أجل منع وقوع الأزمات العالمية، كذلك يلزمنا قواعد ومعايير ملزمة لتدفقات البيانات العالمية. لهذا، قدمت ألمانيا إلى مجلس حقوق الإنسان مبادرة بشأن حماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي. يجب أن يتمكن مستخدمو شبكة الانترنت من التأكد أن حقوقهم تحترم في جميع أنحاء العالم من الشركات الخاصة وكذلك من الدول. ويجب ألا يسمح بحدوث كل ما هو ممكن من الناحية الفنية، وليس مشروعا كل ما هو ممكن فنيا.

ولا تزال ألمانيا راسخة بقوة في أوروبا. إن أوروبا مجتمع من الثقافات المشتركة، تربطها معا مصير مشترك. إن الاتحاد الوثيق فيما بين دول أوروبا كان وسيظل استجابة لتاريخنا ولمستقبلنا في العالم المتغير. والسياسة الخارجية الألمانية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوروبية. وستواصل أوروبا استخدام نفوذها، وتأثيرها ومواردها لدعم إرساء السلام والعدالة، ولتشجيع التنمية والتعاون وتعزيز حماية المناخ ونزع السلاح في جميع أنحاء العالم.

وذلك التزام مزدوج في ألمانيا: أوروبا قوية متحدة في العالم وأمم متحدة قوية وفعالة بالنسبة للعالم

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيتوس كورلاتان، وزير خارجية رومانيا.

السيد كورلاتان (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن وفد رومانيا.

أولا، أرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الليلة الماضية، بشأن تدمير الترسانة الكيميائية في سوريا. ونعتقد أن اتخاذ المجلس للقرار يمثل نجاحا حقيقيا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالملف السوري.

وأود أن أشيد برئيس الجمعية العامة لانتخابه عن جدارة، وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي الكامل في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة. ونحن مقتنعون بأن خبرته الثرية بوصفه دبلوماسيا محنكا والمسؤوليات التي اضطلع بها سابقا في مجال العلاقات الدولية ذخر لا يرقى إليه الشك لنجاح هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به معالي السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/68/PV.8).

وأود أن أتطرق، في بياني، إلى عدد من المسائل التي تهم بلدي بشأن التطورات الإيجابية التي حدثت في أنشطة الأمم المتحدة منذ مناقشتنا السابقة، فضلا عن توقعاتنا للفترة المقبلة، في ثلاثة مجالات رئيسية لنشاط الأمم المتحدة، وهي السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون.

ونعتقد أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والنتائج التي تسفر عنها تلك الجهود حتى الآن في مالي تمثل الاتجاه المشجع لذلك البلد ولمنطقة الساحل. كانت الأزمة في مالي، منذ عام، مصدر قلق كبير لسكان مالي وللبلدان المجاورة. وفي أعقاب التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣، قرر مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل، من خلال القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، أن تشارك الأمم المتحدة في إستعادة الحالة في مالي وفي تقديم الدعم لعملية الانتقال الديمقراطي في ذلك البلد. وقد أحرز تقدم ملحوظ في الفترة الانتقالية. وأجريت انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، بمستوى غير مسبوق من مشاركة السكان. ونصب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، في وقت سابق من هذا الشهر، وشكل رئيس الوزراء بالفعل مجلس الوزراء الجديد.

ورحبت رومانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، باتخاذ قرار مجلس الأمن بتشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبالمثل، دعم بلدي أيضا مشاركة المجتمع الدولي في عملية إعادة بناء القدرات والمؤسسات في مالي وقرر الانضمام إلى تلك الجهود من خلال المساهمة بفرقة مكونة من ١٠ خبراء عسكريين من أجل مهمة تدريب الاتحاد الأوروبي في مالي.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشير إلى التطورات الإيجابية الأخرى في مجال السلم والأمن في السنة الماضية التي تؤكد إسهام تعددية الأطراف في إحراز التقدم في مجال تحقيق السلم والأمن. إن كفالة السلم والأمن من خلال التعاون الدولي هي إحدى المهام الرئيسية للمنظمة. وفي هذا الإطار وضعنا الأهداف الهامة لأنفسنا في العامين الماضيين، وأثبتنا أن العمل معا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق إنجازات ملموسة ونتائج هامة. وكان هو الحال باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤باء). نجحنا معا في توفير أداة ملموسة تهدف إلى كفالة عالم أكثر أمنا وإلى التصدي للتحديات التي تؤثر على أمن جميع مواطنينا. يجب أن نواصل المضي على هذا الطريق وإدخال المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن رومانيا تجري حاليا إجراءات قانونية محلية من أجل التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ومن المتوقع إحراز تقدم مماثل في مناطق أخرى من المفاوضات المتعددة الأطراف. وإذ نحن في منتصف الطريق إلى مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كشفت الإجراءات في اللجنة التحضيرية، التي تجرى برئاسة رومانيا وعقدت دورتها الثانية في جنيف في نيسان/أبريل، أن التوقعات تتزايد بأن سيتحقق المزيد من النتائج الملموسة في الوصول إلى الغايات المحددة في خطة العمل ٢٠١٠ لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

وتؤيد رومانيا بقوة جميع المساعي الرامية إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. ونؤيد كل المبادرات التي تقوم بها المجموعة الرباعية والتنفيذ الكامل لرؤية خريطة الطريق التي تستند إلى وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

لذا، نرحب بالاستئناف الأخير للمفاوضات المباشرة بصفتها خطوة إلى الأمام طال انتظارها، وأُمكِن تحقيقها بالجهود الدائمة والدؤوبة لإدارة الولايات المتحدة. ويساورنا الأمل بأن يتخذ كلا الجانبين خطوات جريئة تهدف إلى إيجاد

حل دائم لمشكلة تثير القلق الشديد لدى شعوبها والمنطقة والمجتمع الدولي.

وإننا نشعر بالامتنان لأنّه تمّ اتخاذ خطوات هامة، منذ مناقشتنا الأخيرة، لتنفيذ البنود الرئيسية للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المُرفق). وتُشيد رومانيا بجهود البرازيل وإيطاليا وتفانيهما في تيسير المفاوضات المعقّدة والمضنية التي أفضت إلى إنشاء المنتدى السياسي رفيع المستوى، وجعلت من الممكن عقد اجتماعه الافتتاحي في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وإنّ رومانيا، بصفتها عضوا في الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتتشارك مقعدا مع بولندا، تنضم إلى الجهود في هذه العملية بالغة الأهمية، التي ستعمل على صياغة مجموعة شاملة ومتّسقة من الأهداف سعيا إلى الأداء والنتائج الفعّالين على جميع المستويات، عملا بمقررات مؤتمر ريو دي جانيرو. وينبغي للإطار الجديد أن يعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وبالتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، شكّلنا فريقا عاملا مخصصا مشتركا بين الوزارات لإعداد رؤيتنا الوطنية لصياغة الأهداف المستقبلية التي نود تعزيزها، إلى جانب شركائنا، أثناء المفاوضات الجارية بشأن هذه المسألة.

وفي رأينا أنّ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون شاملة وقابلة للتطبيق في جميع الدول، كما ينبغي أن توفّر مرجعيات واقتراحات واضحة للعمل والآليات المبتكرة لقياس تنفيذها، بغية ضمان التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستند الأهداف إلى المُلكية الوطنية وتأخذ في الحسبان الظروف الوطنية المختلفة لتوفير المجال السياسي وحق كل بلد في التنمية، كما ينبغي أن تعالج منظور حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون والإنصاف بصفتها مسائل شاملة. أخيرا وليس آخرا، نرحب بتشكيل اللجنة الحكومية الدولية لتحليل الخيارات من أجل استراتيجية تمويل فعالة للتنمية المستدامة، ونشجّع تنسيقها مع العمليات الأخرى ذات الصلة، ولا سيّما الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ونعتقد اعتقادا قويا أنّه قد حان وقت تضافر الجهود لتحديد إطار التنمية الشاملة للعقود المقبلة. والدورة الحالية للجمعية العامة تمثّل أفضل فرصة للتفاعل الشامل ومتعدد المستويات لدعم تلك المساعي. وموضوع مناقشتنا السياسية، كما اقترحه رئيس الجمعية العامة، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، دليل على ذلك، ونحن ملتزمون بالمساهمة بفعالية في هذه العملية.

وبصفتنا عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، نعتقد أنها مسؤوليتنا المشترَكة أن نهيئ الظروف الملائمة لكرامة الإنسان ورفاهه في جميع أرجاء العالم، ونُحرز تقدما نحو ضمان المساواة بين جميع بني البشر. وقد أثبت مجلس حقوق الإنسان أنه على مستوى ولايته، يعالج بشكل سريع حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقع في بعض البلدان، وبخاصة في سوريا. وإننا نُشيد إشادة كاملة بنشاط لجنة التحقيق المستقلة بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا، وهي اللجنة التي أبلغت عن الانتهاكات المرتكَبة في ذلك البلد.

وإننا نقدِّر تقديرا عاليا آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي نعتبرها عملية مفيدة وناجحة جدا. ونأمل أن تبقى شاملة. كما نحيِّي الكفاءة المهنية لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونعتقد اعتقادا راسخا بأنّ استقلاله أساسي للوفاء بولايتَي المجلس والمكتب كليهما.

والمجال الرئيسي الآخر الذي تستحق فيه الهياكل المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وموظفوها المتخصصون تقديرنا الصادق هو مجال المساعدة الإنسانية. في السنة الماضية،

بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة إنسانية مستوى غير مسبوق. والنزاعات الداخلية والدولية، والجريمة المنظمة، والفقر، والجفاف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هي بين أسباب هذا التطور. والمساعدة التي توفرها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين الدوليين، هي في حالات كثيرة جدا الأمل الوحيد لنجاة آلاف عديدة من الأشخاص. ونحن نُثني على هذه الأنشطة وندعمها. وعلى الرغم من الموارد المالية المحدودة، نبذل الجهود للمساهمة في العملية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أعمال مركز العبور في حالات الطوارئ في تيميسوارا في رومانيا. فقد أثبت أنه ملاذ يوفّر السلامة للأشخاص الذين هم بحاجة ماسّة إلى الحماية الدولية، ممّا أوجد مجالا إنسانيا. وهو صلة مستقرة راسخة أصلا في عملية إعادة التوطين العالمية. ويسرّنا أن نرى أنّ هياكل مماثلة قد تكرَّرت في مناطق أخرى من العالم، ونعرب عن استعدادنا لمشاركتها وتبادل الخبرات معها.

وأود أن أذكر بعض التوقعات لأنشطة الأمم المتحدة في السنة المقبلة. لقد تواصلت الأزمة الطويلة في سوريا طوال السنة الماضية، مع عنف متزايد أوقع ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠٠ ضحية وأنتج أكثر من خمسة ملايين لاجئ. والمواجهات القاسية بين الجيش السوري وقوات المعارضة، وهي المواجهات التي أدت في النهاية إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، أثارت غضب المجتمع الدولي وإدانته الشديدة.

لقد دأبت رومانيا على القول إنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يكبح تصاعد العنف في سوريا. ونحن نؤيد حلاّ سياسيا في إطار عملية انتقالية بقيادة سورية، تقوم على أساس تعاون جميع الأطراف السورية مع المجتمع الدولي، بهدف الحفاظ على سلامة سوريا الإقليمية. وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أمس، مُنِحت سوريا فرصة أخرى للعودة إلى المسار الصحيح. وإننا نحث جميع الأطراف على احترام هذا القرار والتصرُّف بموجب أحكامه، بما يهيئ الظروف لسلام تفاوضي في إطار عملية ”جنيف الثاني“. وفي هذا السياق الجديد، ندعو جميع الدول غير الأطراف بعد في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إلى اتخاذ التدابير الداخلية الضرورية للانضمام إليها، بغية التأكّد من أنّ استخدام هذه الأسلحة في المستقبل غير محظور فحسب، لكنّه مستحيل.

وأودّ أن أنوِّه بالمكالمة التاريخية أمس بين الرئيس روحاني والرئيس أوباما بصفتها إنجازا كبيرا. فحدوث مثل هذه المحادثة المباشرة بعد عقدين من الصمت يبعث فينا الأمل بأنّ برنامج إيران النووي سيصبح أكثر شفافية وموجَّها نحو الطاقة وحدها. وإننا ننتظر باهتمام مبرَّر الخطة المحددة التي سيعرضها الوزير ظريف في هذا الصدد في جنيف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

إنّ لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة مساهمة كبرى في تحقيق أهداف السلام والاستقرار والأمن الدولي. ونحن نرحب بإدراج بند جديد مكرَّس للبعثات السياسية الخاصة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، ونقدِّر التقرير الذي أعدّته الأمانة العامة لهذا البند. وبذلك ستكون لدى الدول الأعضاء إمكانية تبادل الأفكار وتقديم الاقتراحات المتعلقة بتدابير السياسات العامة بغية تكييف البعثات السياسية الخاصة بشكل أفضل لتوقُّعات المجتمعات الدولية والإقليمية والمحلية.

وترحب رومانيا بالجهود لتنسيق نهج سيادة القانون متعدد الأبعاد والشامل على مستوى الأمم المتحدة وتدعمها. وفي الوقت نفسه، يدعم بلدي التنفيذ التدريجي لمفهوم المسؤولية عن الحماية، بدءا ببناء القدرات الإقليمية والإنذار المبكّر والأعمال الوقائية.

إن العالم يتكون من مناطق، وكل منطقة تواجه تحديات خاصة بها. والجهود المبذولة للتوصل إلى حلول تفاوضية لصراعات طال أمدها في منطقة البحر الأسود – منطقة ترانسنيستريا، وناغورني كاراباخ، وأبخازيا وأوسيتيا – ينبغي أن تظل في صدارة جدول أعمالنا.

نعتقد أنه يمكن تعزيز أعمال الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن بزيادة المشاركة مع المنظمات الإقليمية. شهدنا بالفعل في بعض المناطق مزايا هذا النوع من التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تعتبر أنشطتها مكملة لجهود منظومة الأمم المتحدة. وبوصفي نصيرا قويا لزيادة التآزر بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أود أن استرعي عناية الجمعية العامة إلى النتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة في مجال تعزيز التعاون الإقليمي في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا.

لقد اثبت الحوار الإقليمي مرارا وتكرارا أنه الأداة الأنجع للتغلب على الخلافات المستمرة في الرأي بين بلداننا. وهذا يصدق بوجه خاص على جنوب شرق أوروبا، حيث أن التعاون الإقليمي الآن حيوي أكثر من أي وقت مضى في زيادة توطيد العلاقات بين البلدان، وفي الوقت نفسه في تنمية ذات المنطقة.

إن الصمود أمام تحديات التغيير والتكافل من خلال التعاون الإقليمي يمثلان أولوية مطلقة في السنوات المقبلة لجميع الجهات الفاعلة المعنية. وإن عملية جنوب شرق أوروبا هي الصوت الحقيقي للمنطقة، بوصفها النموذج الإقليمي الوحيد الذي ساهم إلى حد كبير، على مر السنين، في تحسين العلاقات بوجه عام بين الدول المشاركة. ورومانيا التي تتولى رئاسة مكتب العملية ستركز على الإجراءات الموجهة نحو النتائج بهدف المساهمة في تنمية المنطقة بأنجع الطرق الممكنة.

بوصفنا ممثلين لدولة تضطلع منذ عام ١٩٩٠ بعملية معقدة من التحول السياسي والاقتصادي والديمقراطي، نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم للبلدان التي تمر في عمليات تحول ديمقراطي. فالتحديات التي تواجهها هذه البلدان معقدة، وهي تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون؛ والتصدي لجوانب محددة من انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي؛ وتعزيز العدالة الانتقالية.

إن وفدي مساهمة منه في هذه العملية، سيطرح خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، قرارا بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستناداً إلى تجربتنا خلال دورة مجلس حقوق الإنسان، آذار/مارس ٢٠١٢، في الترويج لقرار مماثل أيده على نطاق واسع ١٢٧ بلدا من البلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار، نأمل أن تحظى مبادرتنا بنفس المستوى من دعم الجمعية العامة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بقيم ومبادئ التعددية وأن أؤكد مجددا للجمعية تأييد بلدي الشديد لجميع الجهود التي تقوم بها لتنفيذ الخطة الطموحة للمستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير مكي، وزير خارجية بيلاروس.

السيد مكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سوف ابدأ كلمتي بسؤال بسيط: ما هو التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم اليوم؟ أعتقد أن الجواب على ذلك هو أن تطور المجتمعات البشرية لم يواكب العولمة. نحن باستمرار متخلفين عن الركب. إن عدم تكيفنا بسرعة وفعالية قد أثار طائفة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ أن عدم التماثل بين التنمية التكنولوجية والمجتمعية ما برح هو النمط السائد منذ بداية الثورة الصناعية التي انطلقت في أواخر القرن الثامن عشر. وعلاوة على ذلك، فإنها تمثل الآن تهديدا خطيرا

أكثر من أي وقت مضى. وقد تم باطراد الإسراع بوتيرة العولمة، ومن ثم تعين علينا أن نتكيف على نحو أسرع بكثير.

نحن بحاجة إلى آلية تمكننا من التصدي لهذه المشكلة بسرعة وفعالية. هذه الآلية يمكن تسميتها على نحو مناسب ”النظام العالمي الجديد“.

لا يمكننا ابدا اليوم أن نقول أن لدينا نظاما عالميا، حيث أن فكرة النظام تعني ضمنا الاستقرار الذي نفتقده حاليا. ولا يتم احترام القواعد القديمة، ولا يجري وضع قواعد جديدة. تتقاذفنا بصورة دائمة أزمات عالمية عديدة. تسعى الدول الكبرى إلى السيطرة العالمية من خلال نوادٍ تقتصر عضويتها عليها. وثمة بلدان أخرى تراهن على الإقليمية، بينما البلدان المتوسطة الحجم والبلدان الصغيرة تشهد انتهاكا لحقوقها عند كل منعطف.

بوجه عام فإن الحالة الجغرافية السياسية الراهنة تتسم بزيادة القوة المحركة للمنافسة على مستويات متعددة وتكتنفها أيضا أزمة الحوكمة لعالمية. ومما هو أكثر مدعاة للقلق أن كل هذا يحدث على خلفية زيادة الإجحاف العالمي. من الواضح أننا إن لم نتمكن من التوصل إلى نظام مستهدف، ستجتاحنا الفوضى لا محالة.

أود أن اقول بأنه لا يوجد لدى بيلاروس وصفة واضحة بشأن كيفية بناء نظام عالمي جديد. وفي نهاية المطاف لا يمكن إنجاز هذا بسرعة وبصورة آنية. وقال الشاعر والفيلسوف العظيم غوته ذات مرة:

> ”الإنسان لا يولد لحل مشاكل الكون، ولكن لمعرفة ما يتعين عليه أن يفعل وأن يقصر نفسه ضمن حدود فهمه“.

فلنمضِ مع الأخذ في الاعتبار هذا المنطق بالضبط. ونحن مقتنعون بضرورة التحرك إلى الأمام أولاً وقبل كل شيء في المجالات الملحة جدا لنفعل ذلك.

نعتقد أنه ينبغي لنا أن نبدأ بتعزيز دور الدولة في عالم اليوم. لقد جعلت الثورة الصناعية الدولة قوية وفكرة إنشائها جذابة.

في الواقع، لم يكن تاريخ القرنين الماضيين سردا للقوة العسكرية. بل بالأحرى كان قصة قوة متنامية لمبدأ تقرير المصير، وهو تطلع الأمم إلى إنشاء دولها التي يمكنها بفعالية النهوض بمصالح مواطنيها. فلا عجب أن القادة العظام في الماضي وفي أوقات الأزمات وفترات عدم اليقين خلصوا إلى نتيجة مؤداها أن الحل يكمن في تعزيز دور الدولة. لقد اعتقد رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت عندما واجه مشكلة الكساد العظيم أنه لا يمكن معالجة مشاكل الإنسان المنسي إلا بوجود دولة قوية.

طيلة العقود العديدة الماضية، من الواضح أن العولمة قد قللت من دور وأهمية الدولة، لا سيما في مرحلتها غير المنظمة. أننا نجد أنفسنا في حالة تناقض. فمن جهة، قلصت العمليات العالمية من سلطة الدولة، ومن الجهة الأخرى، فإن التصدي للتحديات المتزايدة العابرة للحدود الوطنية التي تستحثها العولمة تقتضي قيام دول قوية. فماذا نعني بهذا؟

فلنبدأ من الفرضية القائلة بأننا جميعا نعيش في عالم متنوع جداً. وبما أن الدول تجسد هذه الطائفة من التنوع، فإن لديها أشكالاً مختلفة جداً في مؤسساتها المحلية والداخلية. لقد أثبت التاريخ أنه من المستحيل الانتهاء بجميع الدول إلى نفس المستوى.

نحن مقتنعون بأن من المنطقي تقييم الدول، ولنلجأ هنا إلى الفلسفة، من حيث المضمون لا الشكل. وبعبارة أخرى،

الدولة قوية هي الدولة المسؤولة في السياسة الداخلية والخارجية على السواء، بغض النظر عن شكلها.

فلنبنِ إذن العلاقات ارتكازا على مفهوم المحتوى بدلاً من الشكل. وفي الواقع، لماذا، على سبيل المثال، أن الوضع السياسي المحلي في بيلاروس أو كوبا يصلح كأساس لبعض البلدان لانتهاج سياسات الجزاءات والاضطهاد ضد تلك الدول؟ تلك السياسات التي تتناقض مع القانون الدولي. في نهاية المطاف، هل كانت شعوب تلك البلدان هي التي تحدد شكل الحكم فيها ولا تريد شكلا آخر، لأن حكوماتها تنتهج سياسات مسؤولة. على العموم، ليس لدى الناس أي اعتراض عليها من حيث المحتوى.

وبالطبع فإن الدعوة إلى دولة قوية لا تجمعها علاقة مشتركة مع الدعوة من أجل الدكتاتورية. وقال فرانكلين روزفلت:

”التاريخ يثبت أن الديكتاتوريات ليست نتاج حكومات قوية وناجحة، ولكنها نتاج الحكومات الضعيفة والعاجزة“.

إن ضعف الدولة لم يعد شاغلا إنسانيا بل مشكلة للأمن الدولي. ويقينا أننا لن نفلح في التعامل مع عدم التكافؤ الناشئ على الصعيد العالمي جراء خطوات مختلفة في العولمة وعمليات التكيف المجتمعي.

نعتبر أن مجال التركيز المقبل يتمثل في بذل الجهود لضمان التقارب العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المحاولات جرت في أغلب الأحيان في الماضي. وللأسف، كانت مجالات التطبيق غير مناسبة من البداية. وحصل التقارب بالأساس في سياق محاولات أقوياء العالم فرض نماذجهم السياسية والاقتصادية على البلدان الأخرى. وكان ذلك إكراها سافرا. ونتيجة لذلك، أتت كل تلك المحاولات بنتائج عكسية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكو (موناكو).

وفي عالم اليوم، يلزم اتخاذ نهج مختلفة بشكل كامل وتهدف إلى تحقيق الوحدة والاستقرار بدلا من الفرقة والفوضى. ونحن بحاجة إلى تقارب اجتماعي. وببساطة، يجب أن نعمل على إنشاء طبقة وسطى قوية في كل دولة، وبدون إكراه. وفي نهاية المطاف، لكل البلدان مصلحة في وجود طبقة وسطى وطنية كبيرة. وبين التاريخ بوضوح أن إحراز النجاح في مجال سيكفل تحقيق الاستقرار المحلي لأي دولة ويعزز مصالحها في مواصلة سياسة خارجية للاستقرار الدولي. ونحن على اقتناع بان المنافع التي تحققها الطبقة الوسطى على الصعيد الوطني يمكن أن تحدث تأثيرا مماثلا على الصعيد الدولي.

وسيكون وجود عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل على نطاق العالم أفضل ضمان لكفالة إنشاء عالم متعدد الأقطاب حقا وعادل ومستقر. ولن تسعى تلك المجموعة من الدول للتسلط على الدول الأخرى أو للسيطرة عليها. والأكثر من ذلك، وبعد أن خرجت من فورها من قبضة الفقر وعدم الاستقرار الداخلي، أدركت العديد من البلدان أهمية التنمية العالمية وأهمية التضامن مع أقل البلدان نمو.

وبناء على ذلك الفهم، تحرص بيلاروس على إحياء موضوع وجود البلدان المتوسطة الدخل على الصعيد الدولي. وفي أيار/مايو، عقدنا مؤتمرا إقليميا بشأن البلدان المتوسطة الدخل في سياق التنمية المستدامة. وشهدنا اهتماما هائلا بتلك المناسبة.

وبالمثل، تشيد بيلاروسيا بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد في حزيران/يونيه في كوستاريكا. وتلك المناسبات وغيرها تشير إلى ضرورة القيام

بالمزيد من العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل.

وفي الوقت نفسه، يعمل عدد من الاتجاهات الحالية على منع تعزيز الطبقة الوسطى في تلك الدول. وعملت العولمة الجامحة التي ينفذها بحماس من يسمون بالمتشددين في إيمانهم باقتصاد السوق على زيادة عدم المساواة في العالم وتقويض الطبقة الوسطى من داخلها. وبالفعل يجابه كثيرون، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، ما ينجم من آثار سياسية واقتصادية.

ونعلق آمالنا بالتحسن على استمرار الجهود في الأمم المتحدة لوضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقترب العالم بسرعة من عام ٢٠١٥ الموعد النهائي المحدد لاستكمال الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرى بلدي في الوقت الحالي أن الدرس الرئيسي الذي يتعين استخلاصه، حتى في هذه المرحلة، يتمثل في انه لا يمكن إحراز التقدم الدائم في عالم اليوم في مجال بمفرده إذا تم تجاهل المجالات الأخرى. وذلك لأن الجميع وكل الأشياء في العالم – الأشخاص والاقتصادات – أصبحت مترابطة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمرء أن ينجح في معالجة الهجرة بدون التصدي للفقر والنزاعات والكوارث البيئية. وذلك المنظور، بدوره، يشير إلى ضرورة تمهيد السبيل لخطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتستحق بالغ التقدير الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والعديد من أصحاب المصلحة الذين ظلوا بالفعل منخرطين بفعالية في العملية التحضيرية. وبالمثل، يثلج الصدر أن الجميع يعتبر نموذج التنمية المستدامة الأساس لخطة المستقبل. وذلك هو الطريق السليم، إذ أن التنمية المستدامة – القائمة على أساس عناصرها الاقتصادية والبيئية – أفضل نهج للتصدي لتحديات التنمية العالمية بطريقة شاملة حقا.

وتشاطر بيلاروس الرأي القائل إنه ينبغي أن تكمن أهداف التنمية المستدامة في صميم الخطة المقبلة. وندرك الحاجة إلى وضع تلك الأهداف في أكبر عدد ممكن من المجالات. ومن الأهمية البالغة بشكل خاص أن تتناول هذه الأهداف المجالات التي لم تغطها الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال مثل الهجرة والطاقة والعمالة. ونرى أن جميع الأهداف يجب تحقيقها من خلال إقامة الشراكات العالمية المواضيعية فيما بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأفضل مثال على ذلك هو مبادرة الشراكة العالمية لمكافحة العبودية والاتجار بالأشخاص، التي يجري الآن تنفيذها بنجاح.

ونأمل أن يساعد اتخاذ نهج شامل نحو التنمية في كبح جماح العولمة، والأمر الأهم، كفالة أن تكون عادلة. وفي نهاية المطاف، يجب أن تصب التنمية في مصلحة الجميع، بدلا من البعض.

وبالاستفادة من مقارنة تاريخية، يمكن للمرء أن يجادل بان خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل ”خطتنا الجديدة“ الشاملة المقبلة على غرار الخطة التي أطلقها فرانكلين د. روزفلت. وتعمل الأمم المتحدة بوصفها منبرا لا غنى عنه – بفضل شرعيتها التي لا يكمن التشكيك فيها وعضويتها العالمية ونطاقها الشامل – من أجل أن يتوافق المجتمع الدولي بشكل مناسب وفيما بعد ينفذ مصالحه فيما يتعلق بالخطة الجديدة.

والخطر الأكبر في عدم اليقين الجغرافي السياسي ليس عدم اليقين نفسه؛ بل بالأحرى الرغبة في اتخاذ إجراء في وضع معقد، باستخدام منطق العصر السابق، وهو تحديدا، موقف ترك الأمور تسير على النحو المعتاد. ونحن على يقين بأننا لن نتمكن من صياغة نظام عالمي لمصلحة جميع البشر على وجه الأرض إلا بالتخلي عن ذلك النهج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روي ماشيتي، وزير الدولة ووزير الخارجية في البرتغال.

السيد ماشيتي (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقد الوفد نصا بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أمام الجمعية العامة، في مقر الدبلوماسية الدولية والنهج المتعدد الأطراف، أود أن ابدأ بياني بالتأكيد مجددا على التزام البرتغال الصارم والثابت نحو الأمم المتحدة وميثاقها والقيم والمبادئ التي توجه عملها.

وأهنئ رئيس الجمعية على انتخابه. فقد وضعه عمله الدولي لفترة طويلة وخبرته الواسعة في منظومة الأمم المتحدة في موقع مميز يمكنه من تولي رئاسة الجهاز المحوري للمنظمة. ويعكس انتخابه اعترافا من جانب الدول الأعضاء بالالتزام القوي نحو الأمم المتحدة وتعددية الأطراف لبلده، أنتيغوا وبربودا، والجماعية الكاريبية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما أود أن أعرب عن إشادة بلدي بالديناميكية والتفاني اللذين أدى بهما مهامه رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، السيد فوك يرميتش. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير الخاص للأمين العام على أعماله الدؤوبة دفاعا عن السلام خلال فترة حافلة بتحديات بالغة للمجتمع الدولي. وكما كان الحال دائما، لا يزال بوسع للأمين العام أن يعول على دعم البرتغال.

واغتنم هذه الفرصة لأدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيروبي ولأوجه رسالة تضامن إلى سلطات كينيا وشعبها.

ومثل تلك الأعمال تذكرنا بان الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب لا تزال تتسم بأهمية بالغة. ولن نعيش في عالم ينعم بالسلام والحرية أو في بيئة للتسامح والاحترام المتبادل حتى نقضي على الإرهاب.

وأنشئت المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، مركزة أعمالها على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته. واضطلعت المنظمة بالكثير من الأعمال، في عمرها البالغ ٦٨ عاما، لتحقيق تلك الأهداف على النطاق العالمي.

وللأسف، في العديد من المناطق، لا تزال تلك الأهداف وهما من الأوهام. وتلك هي الحالة في سوريا، حيث تسود الآن أهوال الحرب والمعاناة التي لا يمكن وصفها. وتظهر الصور المروعة التي تصلنا يوميا بلدا يجري تدميره ماديا.

والأرقام غنية عن البيان: إذ تجاوز عدد القتلى ١٠٠ ٠٠٠ قتيل، وهناك تقريبا ٧ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و ٤ ملايين من المشردين داخليا ومليونا لاجئي. ونجمت مأساة بذلك الحجم عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأدى إلى تفاقمها الاستخدام غير القانوني مؤخرا للأسلحة الكيميائية، وهو أمر كنا نعتقد أنه نبذ عالميا بصورة نهائية.

وأحس العالم بالصدمة من استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة في ٢١ آب/أغسطس. وأود أن أكون واضحا للغاية في هذا الأمر. فاستخدام الأسلحة الكيميائية يمثل انتهاكا للقانون الدولي وجريمة بشعة ونكوصا عن الحضارة. ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرج في وجه ذلك التجاوز للحد الفاصل بين الحضارة والبربرية، وهو حد أقسم المجتمع الدولي ألا يتجاوزه مرة أخرى على الإطلاق. ونحن، أعضاء الجمعية، نواجه مرة أخرى أزمة دولية خطيرة؛ حيث أننا في موقف يمكننا من إعادة التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حل الأزمة. ومع تعطيل مجلس الأمن وعجزه، سمح غياب الأمم المتحدة في فترة كان لا يزال

ممكنا الوقاية من الأزمة السورية ومنعها من أن تصل إلى تلك الأبعاد السياسية والإنسانية الدراماتيكية وغير المقبولة. ومن المؤكد انه كان سيكون لدينا خسائر ولاجئون أقل، وبالتأكيد ما كنا سنتعامل الآن مع أزمة دولية هائلة ناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. والآن، وفي حين جرى التوصل إلى اتفاق بإزالة التهديد الذي تمثله الترسانة والكيميائية للنظام السوري بصورة نهائية، لجأ المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

وأود أن أشيد بالجهود السياسية والدبلوماسية الهائلة التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا، بمشاركة المبعوث الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. وقد مكنهما الالتزام ورح التوافق التي أبدياها في هذا الصدد من التوصل إلى اتفاق هام وإلى اتخاذ مجلس الأمن بالأمس للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي من المأمول أن يكفل المجلس تنفيذه. وتحمل مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف فتح أفقا للأمل بالتوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية. ومن الضروري في الوقت الحالي أن نغتنم الفرصة التي أتاحتها المبادرة بشأن الأسلحة الكيميائية لتوطيد المسار السياسي – الدبلوماسي وعقد مؤتمر جنيف ٢. وبالرغم من ذلك، تكمن المسؤولية الأولية عن تسوية الأزمة السورية في طرفي النزاع. فبدون إرادتهما والتزامهما، لا يمكن التوصل إلى أي حل سياسي. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على الطرفين، وبخاصة نظام دمشق، على أمل تحقيق مستقبل ديمقراطي سلمي ومستدام تشعر فيه جميع قطاع المجتمع السوري بأنها ممثلة.

كما شهد الشرق الأوسط بعض التطورات الأخيرة الايجابية باستئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وأود أن أؤكد مجددا أمام الجمعية على دعم البرتغال الكامل لتلك العملية. وأهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على مبادرتها وأشيد بالسلطتين الفلسطينية والإسرائيلية على الشجاعة والقيادة اللتين أبديتاهما في قرارهما باستئناف المفاوضات. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم أو الاستقرار أو الأمن في الشرق الأوسط ما لم تتم تسوية قضية فلسطين. ويجب ألا تفوت الفرصة الحالية لكفالة الأمن للجميع وفي نهاية المطاف، تحقيق العدالة للفلسطينيين. وتتاح لنا فرصة فريدة لإيجاد حل سلمي، يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دوليا التي تنشئ دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ولديها مقومات البقاء وتعالج الشواغل الأمنية لإسرائيل.

وأيضا في الشرق الأوسط، ظللنا نتابع بشعور كبير بالقلق حالة الجمود الطويلة الأمد في البحث عن حل للمسألة النووية الإيرانية. ومن المؤسف انه بالرغم من جميع الجهود الدبلوماسية وممارسة الضغط من جانب المجتمع الدولي، لم يحرز أي تقدم ملموس حتى الآن. وبالرغم من ذلك، نرى أن من العلامات الايجابية التصريحات الصادرة مؤخرا من مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، لا سيما الصادرة من الرئيس حسن روحاني هنا في الجمعية العامة. وأناشد السلطات الإيرانية ترجمة تلك الإشارات السياسية الايجابية إلى خطوات ملموسة تفضي إلى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يمكنه أن يعيد ثقة المجتمع الدولي ببرنامج نووي سلمي ومدني لإيران.

وإحدى المسائل الأخرى التي تثير القلق هي الحالة في جمهورية غينيا – بيساو، حيث أطيح بالنظام الدستوري بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. والبرتغال، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأيضا من خلال التدابير الثنائية، تواصل جهودها لمساعدة شعب غينيا – بيساو في التغلب على الأزمة الحالية. ونشد بالأعمال التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، راموس هورتا، لتشجيع إجراء

حوار فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية بغية إعادة النظام الدستوري. وتشكيل حكومة شاملة كان، في ذلك الصدد، خطوة إلى الأمام.

ومع ذلك، تتطلب إعادة النظام الدستوري وتطبيع علاقات غينيا – بيساو مع المجتمع الدولي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفقا للالتزامات التي قطعتها السلطات الغينية الحالية وعلى نحو ما أعيد تأكيده في البيان الصحفي الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١١ أيلول/سبتمبر. ولكننا نشعر بقلق بالغ حيال ما أثير من احتمال تمديد جديد للفترة الانتقالية. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يؤكد أنه لكي تكون الانتخابات حرة وعادلة وشفافة على السلطات الحالية أن تضمن تمكن جميع المواطنين الغانيين، بدون استثناء، من المشاركة في تلك الانتخابات، مع التمتع الكامل بحقوقهم، بما في ذلك الحق في حرية الكلام وفي حرية تكوين الجمعيات. ولا يمكن تعزيز الإصلاحات التي تأخرت طويلا في قطاعات الأمن والإدارة والعدالة إلا بتشكيل حكومة جديدة تتمتع بالشرعية التي يسبغها عليها اقتراع حر مباشر وبتعيينها وفقا للدستور.

كما أن للأزمة في غينيا – بيساو صلات واضحة ومثيرة للقلق مع منطقة الساحل من خلال طرق الاتجار بالمخدرات. وتتابع أوروبا، وبخاصة بلدانها الجنوبية، الحالة في منطقة الساحل بشعور خاص بالقلق. ويمكنني أن أؤكد للجمعية على أننا سنواصل بذل قصارى جهدنا للمساعدة في تحقيق استقرار المنطقة. وفي ذلك السياق، تمثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إسهاما رئيسيا.

وفي الوقت الحالي تشارك البرتغال رئاسة منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط المعروف بمبادرة ٥+٥، الذي يجمع معا ١٠ بلدان في شمال وجنوب ساحلي البحر الأبيض المتوسط. ويمثل الحوار وبناء الثقة الذي توفره تلك الأداة غير الرسمية قيمة مضافة هامة لأعضاء المنتدى والمنطقة. ولذلك نحن منخرطون في استكشاف جميع إمكانيات المنتدى من أجل التعاون.

ويدافع ميثاق الأمم المتحدة عن أهمية استخدام الآليات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وبالروح السامية للأمم المتحدة، وبعد الإطلاق التاريخي والملهم في عام ٢٠٠٠ للأهداف الإنمائية للألفية، ستكون الدورة الحالية للجمعية العامة منصة إطلاق بالغة الأهمية من أجل تحديد أولوياتنا والمسار الذي سنسلكه في جهودنا المشتركة نحو مؤتمر قمة عام ٢٠١٥، الذي سنعتمد فيه مبادئنا وأهدافنا للتنمية في الأعوام المقبلة.

وأشيد برئيس الجمعية على اختياره الحسن التوقيت لموضوع المناقشة العامة وهو، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أتيحت لي فرصة للمشاركة في المناسبة الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي مكنتنا من المناقشة المستفيضة للتقدم المحرز حتى الآن بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وقدمت توجيها هاما لأعمالنا في المستقبل. ونحن على اقتناع بان على مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية أن تعمل باعتبارها النقطة المرجعية لوضع خطة جديدة للتنمية، ينبغي أن تواصل التركيز على خفض حدة الفقر والتنمية المستدامة بجميع أبعادها، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا.

ولكننا بحاجة إلى رؤية أوسع وأكثر شمولا واستراتيجية. ويجب أن نتجاوز العلاقة التقليدية بين المانحين والمتلقين إلى إنشاء شراكات تشمل أطرافا فاعلة دولية جديدة. وبالنسبة للبرتغال، يشكل إيجاد طرائق جديدة للمساعدة وموارد جديدة للتمويل وتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متفاوتة والقيادة والملكية من جانب البلدان النامية المبادئ التوجيهية الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان الاجتماع الافتتاحي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة هاما للغاية من الناحية السياسية. ولا تزال البرتغال ملتزمة بكفالة أن يعمل المنتدى حفازا للجهود الدولية، وان يضمن إقامة صلة أكثر فعالية واتساقا بين العمليات المختلفة في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وفي سياق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، أود أن أشدد على أهمية التقدم المحرز بشأن مسألة المحيطات، وهي مسألة بالغة الأهمية لبلد بحري مثل البرتغال. ونشيد بالتزام الدول الأعضاء بمناقشة مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وفي هذا السياق، تؤيد البرتغال بقوة التفاوض على صك دولي واعتماده، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن الإصلاحات والابتكارات المؤسسية، مثل تلك التي أشرت إليها للتو، تمثل تغيرات هامة في بنية الأمم المتحدة، تكيفها مععصور وتحديات جديدة وتُعِدُّهَا لها. ومع ذلك، فلن يكون إصلاح منظمتنا كاملا من دون إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك إصلاح أساليب عمله، وقبل كل شيء، تركيبته. إذ أنه من الصعب على نحو متزايد تبرير تمتع بلدان مثل البرازيل والهند بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن. وكما أشارت إلى ذلك البرتغال في مناسبات سابقة، فإنها ترى بأن أفريقيا تستحق أيضا تمثيلا دائما في تلك الهيئة. ولا بد من معاملة أفريقيا معاملة عادلة تعكس حجمها، ونموها الاقتصادي وثقلها في عالم اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة الإقليمية للقارة.

إن البرتغال تؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة بوصفها مركزا لتنسيق أعمال الدول في خضم السعي لبلوغ الغايات المشتركة. ونحن نسهم بنشاط في أعمال منظمتنا من خلال المشاركة الملتزمة في هيئاتها، ولكن لم تتح الفرصة لنا حتى الآن لنا للعمل في مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نأمل أن نكون قادرين على التعويل على دعم الجمعية في انتخابات عضوية هذه الهيئة التي ستجرى في عام ٢٠١٤. وقد قبلنا ونفذنا تقريبا مجمل الـ ٨٦ توصية التي تمخضت عن تجربتنا في الاستعراض الدوري الشامل للمجلس لسنة ٢٠٠٩. وسنخضع لاستعراض دوري شامل جديد في عام ٢٠١٤.

وإذا وضعت الجمعية العامة ثقتها فينا لانتخابنا للعمل خلال فترة السنوات الثلاث ٢٠١٥-٢٠١٧، فسنفي بولايتنا مع الاقتناع العميق بضرورة أن تظل منظومة الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان، قوية ومستقلة وحيادية ومتشددة، وأنه في هذا الصدد، ينبغي لنا دائما التصميم على بلوغ هدف أعلى. وسوف نستمر على نفس المنوال الذي مارسنا به عضويتنا في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، والذي تميز بالانفتاح على الحوار وعلى موقف بناء ومتوازن، والسعي لبناء الجسور وتوليد توافق الآراء، دون التخلي عن القيم والمبادئ الأساسية.

إن اللغة البرتغالية هي عنصر الوحدة المشترك، الذي يجمع بين تنوع جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. إننا جماعة تتكون من ثمانية بلدان، وتضم ٢٥٠ مليون متحدث بها، منتشرين في أربع قارات. كما أن البرتغالية هي ثالث أكثر اللغات الأوروبية انتشارا في العالم، مع تنامي دورها ومكانتها على الساحة الدولية، سواء كوسيلة للاتصال أو كلغة اقتصادية مستخدمة في مجالات التجارة والأعمال، والثقافة، والشبكات الاجتماعية.

وستستضيف لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر، المؤتمر الثاني المعني بمكانة اللغة البرتغالية في النظام الدولي، وسينظر المشاركون خلاله في التحديات التي تواجهها لغتهم المشتركة.

إن البرتغالية هي اللغة الرسمية حاليا لعدة منظمات دولية أو لغة عمل بها، بما في ذلك بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولدى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الطموح والهدف لرؤية اللغة البرتغالية، لغة رسمية للأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأحيي الرئاسة الموزمبيقية للجماعة، وجهودها الرامية إلى تعزيز وتوطيد جماعتنا.

وأختتم كلمتي متمنيا كل النجاح للجمعية العامة في هذه الدورة. ويمكن للجمعية التعويل على إسهام البرتغال ودعمها النشطين، فيما يخص الإعلاء من شأن القانون الدولي، وتعزيز التسوية السلمية للتراعات والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والعمل على تحقيق المزيد من الرخاء للبشرية جمعاء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نبيل فهمي، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد فهمي (مصر): يطيب لي في البداية أن أتوجه إلى السيد جون آش، ولبلده الصديق أنتيغوا وبربودا بالتهنئة على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، كما أنتهز هذه الفرصة، لتوجيه التحية للرئاسة الصربية علي جهودها خلال الدورة السابقة.

ولا يفوتني تجديد دعم مصر للأمين العام في سعيه لتحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق. وأن أؤكد تأييد بلدي لاختيار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، كموضوع رئيسي لهذه الدورة، لما يمثله تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، من أولوية رئيسية للأمم المتحدة، ولجميع الشعوب.

اسمحوا لي، أن أخرج عن العرف السائد في افتتاح دورات الجمعية العامة، وأن أستهل بياني بنقل رسالة أحملها إليكم ولشعوبكم ليس فقط من رئيس الدولة المصرية، المستشار عدلي منصور، بل من الشعب المصري، الذى وضع أساس الحضارة الإنسانية، وألهم شعوب العالم حديثاً.

إن لمصر مكانةً متميزةً في تاريخ وحاضر البشرية ولديها مكانةٌ ودورٌ وتأثيرٌ، ينطلقون في المقام الأول من رصيدها الثقافي والحضاري، وما كان ليتسق مع كل ذلك، وفي مطلع قرن جديد، أن تظل إرادة شعب مصرَ مُقيدة، أو أن يُسلب من شبابها إرادتهم في صياغة مستقبلهم. لذلك، كان من الطبيعي بأبناء مصر، أن يخرجوا في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١، ليعلنوا عزمهم بناء دولة ديمقراطية حديثة، تحقق لأبنائها الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

تلكَ هي معالمُ الوجهة التي اختارها ملايينُ المصريين وهى نفسُ الوجهة التي صمموا عليها في الثلاثين من حزيران/يونيه الماضي، مؤكدين للعالم أن إرادة الشعوب لا تنكسر وهى قادرةٌ على منح السلطة وأيضاً على نزعها ممن يسيئون استغلالها.

ولدى المصريين رؤية مستقبلية طموحة، وتتطلبُ عَملاً منهجياً وفي إطار زمني منطقي، رؤيةٌ سيكتب لها النجاح بالانفتاح على كل التيارات السياسية، السلمية وعلى التعددية التي تستوعب ثراء كل مكونات المجتمع، وعلى المواطنة التي يضمنها حكم القانون والمساواة أمام العدالة، وهي رؤية تتسق في مبادئها وممارساتها مع القواعد الأساسية التي تحكم الحياة الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم وأهمها سلمية الحوار، ونبذ العنف، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

وإيماناً بحق الشعب المصري في أن يرى تلك الرؤية واقعا ملموسا، فقد تضمنت خريطة المستقبل، التي تسير مصر عليها منذ الثالث من تموز/يوليه الماضي، منهجا وطنيا واضحا لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، في إطار زمني محدد، مع دعوة جميع أبناء الوطن للمشاركة في العملية السياسية بكل مراحلها، طالما التزموا بنبذ العنف والإرهاب، والتحريض عليهما.

واتساقا مع تلك الخريطة، يتواصل العمل بالفعل على عدة مسارات أثمرت حتى الآن، ترسيخ العدالة والحرية

والديمقراطية كأساس للحكم، وجاري استكمال الدستور الوطني الجديد، على أن يلي ذلك انتخاب مجلس النواب، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية، بحيث تنتهي المرحلة الانتقالية في نهاية الربيع بداية الصيف القادمين.

إن عزمنا الصادق على استكمال تنفيذ خريطة المستقبل، يتطلب أن نضع نُصْبَ أعيننا الحفاظ على الأمن وإنفاذ القانون والتصدي لمحاولات الترويع والترهيب التي تهدف إلى إعاقة مسار تنفيذها.

ولقد تعرضت بعض الأنحاء في مصر مؤخرا إلى هجمات إرهابية يائسة وبائسة، لم تفرق في ضحاياها بين رجل وامرأة، بين شيخ وطفل، بين مسلم وغير مسلم من أبناء الوطن، إنه إرهابٌ، كَشَف عن وجهه القبيح، يهدف إلي تقويض العملية الديمقراطية وتدمير اقتصادنا. وأؤكد أمامكم، وبكل وضوح وثقة، أن الشعب المصري العظيم، الذي نجح في فرض إرادته، مُصّر وقادر على القضاء على الإرهاب في إطار سيادة القانون، وأثق في أن المجتمع الدولي بأسره، سيقف بحزم إلي جانب الشعب المصري في معركته لدحر العنف والداعين إليه، ولن يقبل محاولات تبريره أو التسامح معه.

وفي هذا الإطار، أود أن أتقدم بخالص التعازي لدولتي كينيا وباكستان وشعبيهما في ضحايا الحادثين الإرهابيين اللذين تعرضتا لهما مؤخراً.

إن رسالة الشعب المصري، وفي طليعته شباب مصر المشارك معي في تمثيل بلدنا العريق في اجتماعنا هذا، لا تكتمل دون أن أنقل إليكم أيضاً تطلع مصر إلى تعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية المعاصرة، وإلى مد جسور التعاون بين الشعب المصري وشعوب العالم كافة على أساس استقلال القرار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفق علاقات تقوم على الندية وتكون ركيزتها رؤية مستقبلية بناءة وحضارية. فسياسة مصر الخارجية أصبحت الآن تعكس الإرادة الشعبية وتصاغ على نحو يتسق مع مصالحها الوطنية وأمنها القومي، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى.

ولا غلو في تقرير أننا ندرك بمسؤولية كاملة ارتباط الأمن القومي المصري بقضايا وأمن أمتها العربية. كما تمتاز مصر بحكم الموقع والتاريخ والانتماء بمواصلة الدفاع عن مصالح قارتها الأفريقية، وبالتصدي لقضايا العالم الإسلامي ونشر قيم الاعتدال وسماحة الإسلام وتعزيز الحوار بين الأديان السماوية، وتبني التحديات التي تواجه دول الجنوب في عالم تختل فيه موازين القوى.

وأود أن أعرض بإيجاز ملامح رؤية مصر لعدد من القضايا ذات الأولوية المتقدمة في سياساتنا الخارجية.

بلغت المأساة في سوريا حد استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما ندينه بشدة، ومن ثم نؤيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وإلى جانب تلك المأساة الإنسانية، اقتربت الدولة السورية ذاتها من حافة التفكك، الأمر الذي يستلزم التوصل لتسوية سياسية عاجلة تحقق للسوريين الحرية والكرامة والديمقراطية التي يصبون إليها، وتصون وحدة كيان الدولة، وهو ما نأمل في أن يتحقق من خلال عقد مؤتمر جنيف الثاني، وصولاً إلى إنشاء سلطة انتقالية تضع حداً للاحتراب الأهلي وللتدخلات الخارجية، التي طالما حذرنا من تداعياتها.

تظل قضية فلسطين مصدر التوتر الرئيسي في منطقتنا التي ما زالت تعاني من تداعيات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتكثيف الأنشطة الاستيطانية، حتى كاد الأمل في إمكانية تحقيق حل الدولتين يتلاشى دون رجعة. وإزاء هذه الصورة القاتمة، فإن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لدعم استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية تستحق منا الترحيب والتقدير. كما أن حرص الطرفين حتى الآن على الالتزام بالانخراط في عملية تفاوضية محددة في إطار

زمني يمثل تطوراً هاماً، الأمر الذي يدعونا للعمل على أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى تسوية نهائية لهذه المشكلة التي تعود جذورها إلى القرن الماضي.

وسوف تستمر مصر في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على كامل أراضي الضفة الغربية وغزة، وفق مبادرة السلام العربية وتأسيساً على المرجعيات ذات الصلة. ولا يفوتني هنا أن أؤكد على حقيقة أن عدم الوفاء باحتياجات سكان قطاع غزة أمر لم يعد مقبولاً سياسياً أو أخلاقياً. ونطالب إسرائيل والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهما بما يضمن وصول المواد الأساسية للشعب الفلسطيني في القطاع. ونؤكد استعداد مصر للتعاون مع السلطة الفلسطينية وكافة الأطراف المعنية للتوصل إلى ترتيبات مناسبة لتوفير هذه الاحتياجات بطرق مشروعة وشفافة.

لعل الجمعية تتفق معي في الرأي بأن بناء شرق أوسط جديد لن يتأتى دون ضمان الحق في الأمن المتساوي، والتخلص من التهديدات التي يمثلها وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقتنا، بما يهدد مصداقية نظام عدم الانتشار، بل ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها. لذلك، وبدافع الحرص على هذه المصداقية، أعلن أمام الجمعية اليوم، ومن هذه المنصة الدولية، المبادرة التالية.

أولاً، دعوة دول الشرق الأوسط كافة، وكذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى إيداع رسائل رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتأييدها إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية.

ثانياً، على الدول غير الموقعة أو غير المصادقة على أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، أن تلتزم قبل نهاية العام الحالي، بالتوقيع والتصديق على المعاهدات ذات الصلة بشكل متزامن، وتودع هذه الدول ما يؤكد قيامها بذلك لدى مجلس الأمن. وأدعو الأمين العام لتنسيق اتخاذ جميع هذه الخطوات بشكل متزامن كشرط أساسي لنجاحها، وهو ما يعني، تحديداً: انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وتصديقها على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتوقيعها وتصديقها على اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وتصديق سوريا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واستكمال الخطوات التي تعهدت بها بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وتصديق مصر على معاهدة الأسلحة البيولوجية، والتوقيع والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك مقابل استكمال جميع دول الشرق الأوسط إجراءات الانضمام للمعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل، والمعاهدات والترتيبات المتصلة بها.

ثالثاً، مواصلة الجهود الدولية لضمان سرعة انعقاد المؤتمر المؤجل لعام ٢٠١٢ لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ليعقد قبل نهاية هذا العام، أو في موعد غايته ربيع عام ٢٠١٤.

إن جذور مصر ضاربة في قارتها الأفريقية، وهي تفخر بما شهدته القارة من تغييرات إيجابية عديدة، وتطورها نحو مزيد من الديمقراطية والتنمية. غير أن أفريقيا ما زالت بحاجة إلى تضافر الجهود الوطنية والدولية والإقليمية لمساعدتها على مواجهة التحديات والنزاعات المتعددة. واتساقاً مع هذا الموقف المصري، أود الإشارة إلى أننا بصدد إنشاء وكالة مصرية للمشاركة من أجل التنمية، وأننا سنعمل على توجيه معظم موارد هذه الوكالة للدول الأفريقية الشقيقة، بما يتيح الاستفادة من الإمكانيات والرصيد المتراكم من الخبرات الفنية المصرية.

إن الحديث عن الديمقراطية في العلاقات الدولية الراهنة وسيادة القانون على المستوى الدولي لا يستقيم دون تحقيق

الإصلاح الشامل والجوهري لمنظومة الأمم المتحدة، حتى تكون أكثر قدرة وقابلية على مواجهة التحديات والاستجابة لطموحات الشعوب في عصرنا هذا. والسبيل المنطقي والسليم لتحقيق هذا الإصلاح المنشود هو إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، وعليه، تجدد مصر دعوتها لإنهاء احتكار الدول الدائمة العضوية لعملية صنع القرار في مجلس الأمن. ولتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا جراء عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة، فضلاً عن ضعف تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة. فلن تتخلى أفريقيا عن مطالبتها بالحصول على التمثيل الدائم الذي تستحقه وفق ما هو محدد في توافق آراء إيزولويني وفي إعلان سرت.

ختاماً، أود أن أكرر أولويات عملنا ضمن منظومة الأمم المتحدة، والتي تشمل تعزيز منظومة حقوق الإنسان الوطنية والدولية؛ ومعالجة مشكلة غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات الدولية؛ والإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتحقيق نزع السلاح النووي؛ ومكافحة الفساد، بما في ذلك استعادة الأموال المهربة والمنهوبة لرموز أنظمة أسقطتها شعوبها.

وأؤكد مرة أخرى عزمنا على مواصلة العمل من أجل احترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة على المستويين الوطني والدولي، وإفساح المجال أمام الشباب للمساهمة بفاعلية في صياغة رؤيتنا للعالم ولمستقبل أوطاننا.

ولا يفوتني أن أرحب في هذا الصدد، باختيار الأمين العام موفد خاص معني بالشباب، ينتمي إلى العالم العربي. كما أود التشديد على أهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة خطر الإرهاب وتطوير دور الأمم المتحدة في تنسيق جهود مكافحته ومعالجة جذوره.

وفي النهاية، كلي أمل أن تكون رسالة شعب مصر ورئيسها قد وصلت للجميع، وأن يتحول ما عبّرت عنه من تطلعات وآمال إلى حقائق ترتضيها شعوبنا من أجل الرقي والسلام والتنمية، وأن نعود في العام القادم لنجني ثمار ما تحقق من إنجازات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيرلان عبدولدايف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

السيد عبدولدايف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): لقد مضى ثلاثة عشر عاما منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ويقترب الآن سريعا حلول الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد تغير العالم منذ ذلك الحين، ونتوقع أن يشهد تغيرات أكبر في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة.

وفي ذلك السياق، فإن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة: ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ ملائم وهام للغاية كما هو واضح. ونحن على اقتناع بأن خطة التنمية الجديدة ستقدم رؤية واضحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن توضع على أفضل نحو ملائم للأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم والرعاية الصحية، وشؤون الاقتصاد والعمالة، والحوكمة، والزراعة وتوفير الأغذية والطاقة، وصون السلام والأمن.

ولا جدال في ضرورة وضع خطة إنمائية مشتركة. وينبغي أن تبدي جميع البلدان حماسا للمضي في طريق التنمية المستدامة. ويمكن التصدي للتحديات العالمية عبر إدراجها ضمن الأولويات الأساسية للاستراتيجية الإنمائية في جميع البلدان.

وقد اضطلعت قيرغيزستان بدورها في هذا الصدد. وينعكس ذلك في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في جمهورية قيرغيزستان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي حددت

أهدافا وخططا خمسية من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٧. وتتمثل رؤيتنا في الوصول إلى بلد مستقر تكفل فيه حقوق الإنسان والحرية والأمن، ويحتكم فيه مجتمع محلي متعدد الأعراق إلى الالتزام بسيادة القانون على قدم المساواة، ويكون فيه توافر جميع الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين معايير أساسية. ولا ريب أن المهام التي تنتظرنا معقدة، ونرى أنه ينبغي التصدي لها عبر الشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتشكل المياه المورد الاستراتيجي الرئيسي للنمو الاقتصادي الأخضر في قيرغيزستان. وقد ازداد دور المياه بشكل كبير بسبب تحديات التنمية المستدامة التي يشكلها تغير المناخ العالمي الذي يلقي بآثارة السلبية بالفعل على منطقتنا. والأهم من ذلك – وفيما يتعلق بتوافر الموارد المائية – فقد تقلصت الأنهار الجليدية في قيرغيزستان بنسبة ٣٠ في المائة نتيجة للاحترار العالمي. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة – وفقا للتوقعات الأولية للخبراء – فستزول الأنهار الجليدية والمساحات الثلجية تماما من أراضي البلد بحلول عام ٢١٠٠. ويشكّل ذوبان المياه المصدر الرئيسي للأنهار في آسيا الوسطى.

وقد يؤدي هذا الاتجاه السلبي المستمر إلى نقصان تدفق الأنهار في قيرغيزستان بدرجة كبيرة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى توترات اجتماعية واقتصادية في المنطقة برمتها. ويجب أن نواصل عملنا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب أن تواصل المنظمات المالية والإيكولوجية الدولية ذات الصلة مساعدة بلدان آسيا الوسطى في التصدي لهذه المشكلة. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بالانتقال إلى الاستخدام المستدام لموارد المياه والنظم الإيكولوجية الطبيعية على حد سواء.

وبالمثل تكتسي تنمية الطاقة المائية أهمية استراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن من شأن ذلك أن يسهم في توفير حل متكامل للعديد من التحديات الحالية والمقبلة. ونرى أيضا أن يتخذ بناء منشآت كبيرة للطاقة الكهرمائية سبيلا من السبل المؤدية إلى التنمية الخالية من التلوث. وينبغي الأخذ أيضا بتسخير إمكانات الطاقة الكهرمائية في البلدان الواقعة في أعلى مجاري الأنهار على أنه جزء من التنمية المنخفضة الكربون، في ذات الوقت الذي يؤخذ فيه بتنمية الموارد المائية على أنه نموذج أساسي للتنمية الخضراء في سياق إحراز التقدم الاقتصادي في المنطقة. ونحن على استعداد للمشاركة في تبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة واستخدام المياه وبناء نظم الري.

وتقع أكثر من ٩٠ في المائة من أراضي قيرغيزستان في المناطق الجبلية التي تؤدي دورا هاما في تجميع المياه. ونؤيد في ذلك الصدد، زيادة تعزيز الأهداف الإنمائية للمناطق الجبلية، وفقا للقرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإنني على ثقة من أن مشروع قرار بشأن هذه المسألة – سيقدّم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة بمشاركة قيرغيزستان– سيحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن لبعض البلدان الجبلية غير الساحلية احتياجات إنمائية خاصة. ويندرج ارتفاع مستويات الفقر والعزلة الجغرافية، وتكاليف النقل، بالإضافة إلى عبء الديون الثقيلة ضمن مجموعة أساسية من المشاكل التي تواجه العديد من البلدان الجبلية. ومن الصعوبة بمكان – في ظل هذه الظروف – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالالتزامات المحددة في وثائق الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل في أن يولي الاهتمام على النحو الملائم للاحتياجات الخاصة والمشاكل والتحديات التي تواجه البلدان الجبلية والمجتمعات المحلية في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا جدال في أن سلاسل الجبال توفر خدمات مفيدة للنظام الإيكولوجي، علاوة على كونها مؤشرا هاما للصحة البيئية وتوفير نظام الدعم اللازم للنمور الثلجية، وهو من حيوانات المناطق المرتفعة النادرة والمهددة بالانقراض. وفي هذا الصدد، تعمل قيرغيزستان حاليا على وضع استراتيجية وطنية عشرية لحمايتها. وندعو الجميع إلى المشاركة في المنتدى العالمي المعني بالنمور الثلجية المقرر عقده في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في بيشكيك، قيرغيزستان.

ويكتسي تأهيل مكبات نفايات اليورانيوم وكفالة أمنها أهمية بالغة بالنسبة لقيرغيزستان، لكونها تشكّل اليوم ما يربو على ٨ ملايين متر مكعب على أراضي بلدنا. ويزيد من تفاقم هذه الحالة أن معظم تلك المكبات تقع في المناطق البركانية النشطة والمعرضة للانهيارات الأرضية والفيضانات ذات مستويات المياه الجوفية المرتفعة. وتقع تلك المكبات أيضا قريبا من ضفاف الأنهار التي تمثّل المورد الأساسي لإمدادات المياه في آسيا الوسطى. وسيكون للعواقب المحتملة لعدم إيجاد حلول فعالة للمشكلة أثر سلبي للغاية على ملايين الأشخاص في آسيا الوسطى.

وفي سبيل الارتقاء بمستوى وعي المجتمع الدولي بهذه المشكلة، وتقديم المساعدة الإضافية من أجل التوصل إلى حل لها في هذه الدورة، سيقدم الوفد القيرغيزي مشروع قرار في إطار البند الفرعي ١٩ (ي) من جدول الأعمال ”التنمية المستدامة: دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى“ ونهيب بالأعضاء تأييد مشروع القرار هذا.

يقينا، فإن هناك ترابطا وثيقا بين الأمن والتنمية. وللأسف، فإن صون الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات ما تزال بنودا مدرجة في خطة التنمية في قيرغيزستان ومنطقتنا بأسرها. وقد أصبحت هذه المسائل أكثر حدة هناك بسبب الحالة الراهنة في أفغانستان.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في العملية السياسية في أفغانستان، لا يزال تحقيق الاستقرار والأمن في البلد عرضة للمخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن تجارة أفغانستان القائمة على إنتاج المخدرات – وهي الأعلى نسبة في العالم – تشكّل طائفة عريضة من التهديدات، وتزعزع الاستقرار السياسي والعسكري على حد سواء في أوراسيا. وقد تعاظمت هذه المشاكل وأصبحت أكثر أهمية من ذي قبل في منطقتنا، وخاصة بالنظر إلى الانسحاب المتوقع للقوات من أفغانستان في عام ٢٠١٤.

لقد امتثلت قيرغيزستان – وفقا لالتزاماتها – لتنفيذ مهمتها في عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وخلال الـ ١٢ عاما الماضية، واصلت قيرغيزستان توفير قناة هامة لإيصال المعدات العسكرية والسلع الإنسانية إلى أفغانستان عبر مركز العبور في مطار ماناس الدولي. ونرى أيضا أن جهود المجتمع الدولي قد أسهمت في تحقيق الاستقرار النسبي في الحالة في أفغانستان، فضلا عن مساعدة السلطات الأفغانية على تولي مسؤوليتها ودورها الرائد في ميادين الإدارة العامة والتنمية.

ونحن مصممون على مواصلة حوارنا الاستراتيجي مع الشركاء بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية قد أثبتت فعاليتها في مجالي مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيرهما من التحديات الأمنية النابعة من أفغانستان، وينبغي لها أن تكون أكثر مشاركة. إنني أتكلم هنا بشكل خاص عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وترؤس قيرغيزستان لتلك المنظمات الدولية والإقليمية هذا العام أكد مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ

تدابير شاملة لتحقيق استقرار الوضع في أقرب وقت ممكن، سواء في أفغانستان أو في المنطقة ككل.

وإلى جانب اتخاذ تدابير أخرى للتصدي للتحديات والتهديدات الأمنية، من الضروري انتهاج سياسة التصنيع التي تهدف إلى بناء اقتصاد أفغاني مستدام، بغية تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلد. كما أنه من المهم إشراك أفغانستان في تطوير التعاون الإقليمي، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع البنى التحتية الرئيسية المشتركة، مثل تصدير الكهرباء، وبناء الطرق، وشبكات السكك الحديدية.

وفي هذا الصدد، قيرغيزستان على استعداد لتوسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية وتنفيذ مختلف مشاريع البنى التحتية، بما في ذلك تصدير الكهرباء إلى أفغانستان كجزء من مشروع CASA -١٠٠٠، وإنشاء كونسورتيوم زراعي وصناعي مؤلف من ثلاثة بلدان - قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان - بمساعدة الأمم المتحدة.

ويجب أن ننتهج اليوم نهجا جديدا في الأساس لحل مشاكل أفغانستان، بالاستناد إلى فلسفة جديدة ونموذج للتنمية الاجتماعية: الحق في التنمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو ممثلي الحكومات والأوساط الأكاديمية إلى المشاركة في المؤتمر الدولي لبحث موضوع ”أفغانستان -٢٠١٤“، المقرر عقده في عاصمة قيرغيزستان، بيشكيك، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

إننا نتابع التطورات في العالم العربي مع إيلائها الاهتمام الخاص. فالصراع المسلح المستمر منذ سنتين في سوريا يشكل مصدر قلق كبير. وتعرب قيرغيزستان عن قلقها الشديد إزاء سقوط ضحايا كثر نتيجة الصراع المسلح، والكارثة الإنسانية التي يمثلها، والمزيد من التصعيد الذي تشهده هذه الأزمة. وندعو الجانبين إلى وقف إطلاق النار فورا وحل الأزمة سلميا، من خلال إجراء حوار بين جميع القوى السياسية في البلد بوساطة الأمم المتحدة.

ونحن نؤيد مبادرة نقل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها لاحقا، تحت إشراف دولي، وانضمام سورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونود أن نرى استعادة الاستقرار في البلد، والحفاظ على سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، دون تدخل عسكري خارجي.

إن التغييرات التي تحدث في العالم الحديث وما يتصف به هذا العالم من تنوع متزايد يتطلبان تعزيز الأمم المتحدة لكفالة أن تواصل أداء دورها المركزي في ضمان الأمن العالمي والتنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال إصلاح الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يتم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس توافق واسع من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونعتقد أنّ على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتقيد تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن؛ ونحن نؤيد توسيع عضويته بغية جعله أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية.

ونعلق أهمية خاصة على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، رحبت قيرغيزستان باتخاذ القرار ١/٦٨ في الأسبوع الماضي بشأن توطيد دور المجلس وتعزيز فعالية عمله. ونأمل أن يصبح المجلس المعزز آلية فعالة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يواصل العمل كمنبر هام للحوار السياسي المتعدد الأطراف بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

وفي الختام، أود التأكيد على الحاجة إلى المضي قدما بثبات وحزم عن طريق بذل الجهود المشتركة والعزم المشترك من جانب جميع البلدان بغية التغلب على التهديدات والتحديات، والحفاظ على السلام والرفاهية، وتعزيز التنمية لأجيال المستقبل. وقيرغيزستان على استعداد تام للمشاركة في هذا التعاون الدولي البنّاء والفعّال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرّم أوغلو ماماديأروف، وزير خارجية أذربيجان.

السيد ماماديأروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد جون آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح في الوفاء بهذه المهمة ذات المسؤولية العالية. ونحن ممتنون أيضا للسيد فوك جيريميتش على رئاسته القديرة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

تجري المناقشة العامة هذا العام خلال فترة من التهديدات والتحديات الخطيرة للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وتبين المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية أن أنماط التقدم والتنمية تحتاج إلى تعديل وتكييف. ويأتي موضوع المناقشة العامة الحالية، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، في الوقت المناسب وهو موضوعي من حيث تهيئة الفرصة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد السبل الجديدة للتغلب على العقبات القائمة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت لمعالجة الفقر المدقع وعدة أشكال أخرى من الحرمان، وتحديد أولويات التنمية في المستقبل، ذات أهمية رئيسية في إحداث تغييرات إيجابية عالمية في المستقبل.

ولقد أصبحت أذربيجان مؤخرا بلدا مانحا، وهي تسهم في جهود التنمية المستدامة التي تبذلها بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهذا فصل جديد تماما في تاريخ بلدي وأنشطته على الساحة الدولية. وثمة كيان وطني، هو وكالة أذربيجان للتنمية الدولية، أنشئ لهذا الغرض، ونفّذ بالفعل برامج مختلفة لتقديم المساعدة في أكثر من ٢٠ بلدا. وكذلك نفّذت مؤسسة حيدر علييف برامج إنسانية واجتماعية مختلفة.

وأثنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤخرا على الإنجازات التي حققتها أذربيجان في مجال مكافحة الجوع، ونوّهت بأن البلد حقق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو مكافحة سوء التغذية. علاوة على ذلك، تم تحديد المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كمجالات للتقدم.

وأحد العناصر الرئيسية التي تنظر فيها أذربيجان في سياق خطة ما بعد عام ٢٠١٥ هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يشكل قوة دافعة لتحقيق التنمية والتقدم. وبغية إحراز الهدف المتمثل في كفالة تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب تكثيف الجهود لتوطيد عمليات التآزر الإقليمية من أجل تعزيز الاستثمار في بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تركيز الأدوات والمحتوى في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان، ومن ثم نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أفضل في خدمة التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، قدمت أذربيجان اقتراحا يقضي بإنشاء التحالف المعني بالاتصالات بين أوروبا وآسيا، وهو منبر إقليمي لدعم تحسين الاتصالات وزيادة التعاون في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونشعر بالتشجيع حيال دعم الدول الأعضاء لهذه المبادرة من خلال اتخاذ القرار ٢٩٨/٦٧ في

أيلول/سبتمبر، ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع الحكومات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ولا يزال العالم يشهد انتهاكات للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. فهناك مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من أعمال العدوان، والاحتلال العسكري، والتطهير العرقي، وثقافة الإفلات من العقاب السائدة تجاه الجرائم الأكثر خطورة التي تقض مضجع المجتمع الدولي.

قبل عشرين عاما، أي في عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات – القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) – تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها.، وأعاد المجلس في هذه القرارات تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وأكد من جديد أن منطقة ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة.

كما تضمنت القرارات إشارة محددة إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التشريد الذي رافقته أعمال عنف لعدد كبير من المدنيين في أذربيجان، وشن الهجمات على المدنيين، والقصف على أراضيها.

وهناك سلسلة من البيانات الرئاسية لمجلس الأمن المعتمدة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ صيغت على نفس المنوال. وبالإجمال، إن القرارات الآنفة الذكر، وهي بوضوح الأكثر حجية وإلزاما بشأن هذه المشكلة، تعترف بأن أعمال القوة العسكرية ارتكبت ضد أذربيجان، وأن هذه الأعمال تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

وللأسف الشديد، فإن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن لم تنفذ بعد، بما في ذلك، في المقام الأول، انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة في أذربيجان، وجهود الوساطة التي تبذل منذ أكثر من ٢٠ عاماً في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تحقق نتائج بعد. وفي هذا الإطار، وبهدف تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الضرورة الملحة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي يتسبب بها العدوان المتواصل على أذربيجان، ما فتئت أرمينيا تبذل جهوداً لتشويه الحالة الفعلية، والتقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن، وإساءة تفسير أحكامها. وعلاوة على ذلك، فإن مطالبات أرمينيا المتواصلة بضم الأراضي والتدابير الثابته التي اضطلعت بها في الأراضي المحتلة في أذربيجان بهدف زيادة توطيد واقع الاحتلال ومنع عودة مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا إلى وطنهم تمثل تحديا صريحا لعملية حل النزاع وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين

وفيما يتعلق بمبادرتنا المقدمة في الأمم المتحدة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، زارت بعثتا تقصي الحقائق والتقييم الميداني اللتان قادتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأراضي المحتلة. ووثقت البعثتان وقائع الأنشطة غير القانونية الجارية في تلك الأراضي والتي تشمل، فيما تشمله، توطين المستوطنين، وتكثيف عمليات إعادة ترسيم الحدود، وتغيير الأسماء الجغرافية الأصلية، والمعاملة التمييزية فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية والأماكن المقدسة. بيد أنه، لا تزال توصيات البعثتين مجرد حبر على ورق. وعلاوة على ذلك، تقدم آخر التقارير عن نقل أرمن سوريين إلى منطقة ناغورني – كاراباخ وسبع مناطق محتلة أخرى مجاورة لأذربيجان، جنبا إلى جنب مع الأنشطة غير القانونية الأخرى، بما في ذلك الجهود لتسيير رحلات من وإلى تلك المناطق، مزيدا من الأدلة على سياسة أرمينيا المتعمدة لضم الأراضي الأذربيجانية.

وفي ذلك الصدد، فمن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الإصرار على الحاجة إلى وضع حد فوري

وغير مشروط لجميع الإجراءات التي تعرقل بجدية احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للتراع عن طريق التفاوض. ليس أمام سياسة أرمينيا في ضم الأراضي أي فرصة للنجاح. كانت منطقة ناغورني كاراباخ، وستظل دائما جزءا لا يتجزأ من أذربيجان. إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم وعادل وإلى إقامة علاقات حضارية بين الدولتين الجارتين هو إنهاء احتلال الأراضي الأذربيجانية، وإعادة إقامة السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان بشكل كامل، والامتثال الفوري للحق غير القابل للتصرف للاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى ديارهم. وهذا هو ما يتطلبه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو الأمر الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال تقديمه كورقة مساومة خلال عملية تسوية التراع. فقبل كل شيء، لن تساوم أذربيجان أبدا على وحدة أراضيها أو حقوق مواطنيها وحرياتهم. شرعت أذربيجان في عملية تسوية التراع، وستظل ملتزمة بها، دون المساس بحقوقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٥١.

ليس لدينا شك في أن الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في منطقة ناغورني – كاراباخ ستعيشان يوما ما جنبا إلى جنب في سلام وكرامة في هذه المنطقة من أذربيجان. لذا فمن الضروري والحيوي مواصلة بذل الجهود نحو تحقيق السلام والاتفاق والتعايش بين الطائفتين في منطقة ناغورني – كاراباخ. ونعتبر هذه الجوانب جزءا مهما من عملية المصالحة ككل، التي ينبغي منحها ما تستحقه من اهتمام.

وتثمن أذربيجان كثيرا الموقف القائم على المبادئ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي تم الإعراب عنه بشأن المسائل التي تعتبر مهمة بالنسبة لأذربيجان والمتعلقة بسيادتها وسلامة أراضيها. ونعول على عزم المجتمع الدولي المتواصل في الدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن تضامنه القوي مع الموقف العادل لأذربيجان.

ونحيط علما بالتطورات المشجعة في عملية السلام في الشرق الأوسط باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. إن الحالة الحالية من انعدام الأمن في المنطقة بأسرها تتطلب إحراز تقدم في عملية السلام كما لم يحدث من قبل. ومن الضروري أن تضطلع الأطراف بالمسؤولية للحفاظ على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين وتجنب الأعمال التي من شأنها تقويض تحقيق ذلك الهدف. وتتطلب الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في فلسطين تواصل الاهتمام والمساعدة الدولية، لا سيما من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمنطقة.

واستضافت أذربيجان في حزيران/يونيه، مؤتمر لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن إنشاء شبكة الأمان المالية الإسلامية لمساعدة فلسطين، وكذلك مؤتمر للمانحين لدعم مدينة القدس. وتعهدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى التي حضرت المؤتمرين المساهمة في تحسين الاقتصاد في فلسطين، والرعاية الصحية والتعليم بها، فضلا عن مشروعين من مشاريع البنية التحتية.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن أمس القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فيما يتعلق بحماية وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونأمل أن يسهم ما أبداه المجلس من إجماع وموقف قوي لإيجاد حل سياسي للتراع في سوريا، ووضع حد لمعاناة الشعب السوري، وضمان امتثال جميع الأطراف المعنية لتعهداتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتدين أذربيجان بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وبخاصة عمليات قتل المدنيين الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة. ويؤكد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويعتبر هذا الفعل تهديدا للسلم

والأمن الدوليين. مهد مجلس الأمن، بتأييد بيان جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (S/2012/52، المرفق) والدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا، السبيل نحو تحقيق الانتقال السلمي والاستقرار والمصالحة. لا بد أن تلتزم جميع الأطراف بوقف أعمال العنف المسلح، والانخراط بشكل بناء في العملية السياسية والالتزام بتنفيذ بيان جنيف.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا في أن تتمكن الدول الأعضاء، خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، من اتخاذ خطوات ناجحة نحو أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية. ونتطلع إلى استمرار التزام وانخراط منظومة الأمم المتحدة، سواء في تعزيز تنفيذ فرادى البلدان للأهداف الإنمائية الوطنية وضمان تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذتها المنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.